

حاشية على التهذيب

تعليق

السيد مصطفى الحسيني الدشتي

تصوير الكتاب

حسين الخزاعي

مؤسسه مطبوعاتي اسماعيليان

ايران - قم تلفن ۲۵۲۱۲

حاشية ملا عبد الله

علي التهذيب

تعليق

السيد مصطفى الحسيني الدشتي

تصوير الكتاب

حسين الخزاعي

مؤسسة مطبوعاتي اسماعيليان

ايران - قم تلفن ۲۵۲۱۲

- الكتاب حاشيه ملاعبده الله على التهذيب
- المؤلف مصطفى الحسينى الدشتى
- الناشر مؤسسه مطبوعاتى اسماعيليان تليفون ٢٥٢١٢
- الفيلم و الزينگ و المطبعه اسماعيليان
- الطبعه الخامسة
- عدد النسخ ٣٠٠٠ جلد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدك اللهم كلامي منذ الابد بحياطة علمك بي وثنائك يارب منطقي بلا حد وأمد لتمام حجتك عليّ والصلواة على من انتجته دليلا للفطرة في الفترة وعلى آله خير عترة .

وبعد فعذراً الى اخواني ارباب الادب والعلم والقلم اني مذ عنيت لتحرير هذه الوجيزة خدمة للناشيء في طلب علم ما لا يسعه جهله الا وهو التفقه في اصول الدين وأحكامه حسب ما يسعني ظروفي القاسية حاولت أن تكون موضحة لغوامض المتن شارحة لعوايضه تقريباً لذهن المبتدى ابان دراسته اليها - فكان غاية جهدي تعبيل الطريق دون تعويره فانتقيت من بين التعابير اوضحها وأقربها للفهم وان كانت فاقدة لجمال الادب ثم لم اكن بصدد التحقيق للمباني المنطقية ونقدتها كي اطالب بذلك .

ولله درّ سلفنا الصالح حيث انتخبوا من المتون المنطقية للناشيء بدء دراسته للمنطق متناً جامعاً في وجازته كاملاً في اختصاره طائلاً في قصره مهذباً من الزوائد مغنياً لاصول المنطق وقواعده فالرجاء من المدرس الكريم الغالي ان يراعي

حين تدرسه حال الطالب الذي هو بباب علم من اصعب العلوم و اغمضها
ومن الطالب العزيز أن لا ينسى ان العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء وانه مما
لا ينال الا بشق النفس وليجعل حياته كلها لله وحده ولا يشركه فيها احداً وأخيراً
ارجوا السماح للغلات والشطحات والحمد لله اولاً وآخرأ.

مصطفى الحسيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (الحمد لله) افتتح بحمد الله بعد البسملة ، (١) ابتداءً (٢) بخير

- (١) البسملة بفتح الباء مصدر جعلى لقول بسم الله الرحمن الرحيم كما ان الحقولة مصدر لقول لاحول ولا قوة الا بالله يقال بسم فلان أى قال بسم الله الرحمن الرحيم .
- (٢) مفعول له لقوله افتتح يعنى انما بدء المصنف بالحمد بعد البسملة الامرين أحدهما ان الحمد أحسن كلام فينبغى الابتداء به والثانى العمل بحديث الرسول صلى الله عليه وآله وهو قوله صلى الله عليه وآله كل أمر لم يبدء فيه بحمد الله فهو أبتى .

الكلام واقتداءاً^(١) بحديث خير الانام، عليه وآله الصلوة والسلام .
فان قلت : ^(٢) حديث الابتداء مروي في كل من التسمية و التحميد فكيف
التوفيق .

قلت : ^(٣) الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي ، وفي حديث
التحميد على الاضافي، أو على العرفي، أو في كليهما على العرفي .

(١) الصحيح أن يقال عملاً لان الاقتداء يكون بالعمل لا بالحديث نعم يساعد ذلك
رعاية السجع لابتداء .

(٢) روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله
فهو أبتسر وروى مثله أيضاً في الحمد ومعلوم ان الابتداء بكل واحد منهما يمنع الابتداء
بالآخر لانك ان ابتدأت بالبسملة فقد أخرت الحمد وكذا العكس فكيف يمكن العمل
بالحديثين .

(٣) حاصله ان التناهي بين الابتدائين انما يكون اذا كان الابتداء منحصراً في الابتداء
الحقيقي ولكنه ليس كذلك لوجود الابتداء الاضافي والعرفي أيضاً .

والابتداء الحقيقي معناه أن يكون الشيء مقدماً حقيقة بحيث لا يكون شيء مقدماً
عليه والاضافي أن يكون مقدماً بالنسبة الى شيء ومتأخراً عن شيء آخر والعرفي ما كان
مقدماً عرفاً أي بالنظر المسامحي العرفي سواء كان ابتداء حقيقة أو كان في أوائل مجموع
كأوائل الكتاب مثلاً فقد يعد العرف المطلوب المندرج في الصفحات الاولى من كتاب ان
ذلك المطلوب في ابتداء الكتاب .

فالنسبة بين الابتداء الحقيقي والعرفي هي العموم والخصوص المطلق لان كل
حقيقي فهو ابتداء عرفي أي بنظر العرف دون العكس اذ المطلوب المندرج في الصفحة
الثانية من الكتاب ابتداء في نظر العرف لكونه في أوائل الكتاب ولكنه ليس ابتداءً
حقيقياً .

وهو الابتداء الحقيقي والاضافي هو التباين لاشتراط تقدم شيء في الاضافي واشتراط
علمه في الحقيقي فلا شيء من الاضافي بحقيقي ولا شيء من الحقيقي باضافي .

وأما بين الاضافي والعرفي فهي العموم والخصوص من وجه لافتراق العرفي عن —

← الاضافى فى الابتداء الحقيقى واقتراق الاضافى فيما اذا وقع فى أواخر المجموع وكان مقدماً على جزءه منه ولا يصدق عليه العرفى حيثئذ لوقوعه فى الاواخر واجتماعهما فى الاضافى الواقع أوائل المجموع .

هذا على القول باشتراط سبق شيء فى الاضافى وأما على القول بعدم اشتراط ذلك فالاضافى أهم من كليهما فان كل حقيقى وعرفى فهو اضافى بهذا المعنى دون العكس فان الاضافى اذا وقع أواخر المجموع لا يصدق عليه شيء منهما كما لا يخفى .

اذا عرفت ذلك فيمكن الجمع بين الحديثين بوجوه ثلاثة (الاول) أن يحمل الابتداء فى حديث التسمية على الحقيقى وفى التحميد على الاضافى لان الحمد مبتدأ به بالنسبة الى ما بعده (الثانى) أن يكون الابتداء فى حديث التسمية محمولاً على الحقيقى وحديث التحميد على العرفى لان العرف بنظره المسموحى يرى الحمد فى الابتداء لكونه فى الاوائل وان كان بعد البسلة (الثالث) أن يحمل الحديثان على العرفى لان العرف يراهما فى الابتداء وان كان أحدهما متأخراً عن الآخر .

وهذه الصور الثلاث صحيحة كما عرفت ومعتبرة أيضاً أى مقبولة عندهم .

وهناك فى الجدول المتدرج صور ثلاث صحيحة غير معتبرة وهى (١) اضافية البسلة والحمد كليهما (٢) اضافية البسلة مع عرفية الحمد (٣) عرفية البسلة مع اضافية الحمد .

وصحة هذه الثلاثة مبنية على عدم اشتراط تقدم شيء فى الابتداء الاضافى وأما على القول بالاشتراط فالصورة الاولى والثانية غير صحيحة كما لا يخفى .

وأما وجه عدم اعتبار هذه الثلاثة فلان المفروض فيها عرفية الابتداء بالبسلة أو اضافيتها مع انه يصدق عليها الابتداء الحقيقى حقيقة وما أمكن تسميته بالحقيقى يقبح أن يسمى بغيره .

وفى الجدول صور ثلاث غير صحيحة ووجه عدم صحتها فرض الابتداء بالحمد ابتداءً حقيقياً فيها مع ان الواقع خلافه فيكون كذباً محضاً ودونك الجدول . ←

والحمد : هو الثناء ^(١) باللسان ^(٢) على الجميل الاختياري ^(٣) نعمة كان ،
أو غيرها ^(٤) .

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى
الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى
الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى	الحمد لله على نعمه التي لا تحصى

- (١) الثناء هو الذكر بالخير يقال أثبتت على فلان أي ذكرته بخير .
(٢) وبهذا يفرق الحمد عن الشكر لأن الشكر قد يكون باللسان وقد يكون بالجوارح
كطاعة العباد ربهم فانها شكر له عملا .
(٣) أي ثناء أحد على خصاله الحسنة التي تصدر عنه باختياري كالسخاء وبذل المعروف
وعون الضعيف لا ما كان بغير اختياره كجماله واعتدال قامته ونحو ذلك مما هو منسوب
إلى خلقته .
وبهذا يفرق عن المدح فانه يقع على الصفات الاختيارية وغيرها كمدح أحد على
جماله ومدح ماء على صفاته .
(٤) أي سواء كان ذلك الجميل نعمة بأن يكون خيراً متعدياً إلى الغير كحمد الله
على رازقته أو غير نعمة أي غير متعد إلى الغير كحمد الله على علمه . ←

الذي هدانا

والله : علم على الاصح ^(١) للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال « الصفات الكمالية » ولدلالته ^(٢) على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال الحمد مطلقاً منحصر في حق من هو مستجمع لجميع

← وهذا اشارة الى خلاف الرازي حيث خص الحمد بالجميل الذي هو نعمة ومتعد الى الغير.

(١) لاختلاف في ان لفظ الله خاص بخالق العالم عز شأنه ولاخلاف أيضاً في ان معناه الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال .

وانما الخلاف في ان اختصاصه بخالق العالم بالوضع بمعنى ان الواضع تصور شخص خالق العالم ووضع له هذا الاسم كما هو شأن وضع الاعلام وعليه فيكون الله جزئياً وضعاً ومصدقاً أو ان وضعه عام بمعنى ان الواضع وضعه لكل ذات وجب وجوده وكان مستجمعاً لجميع صفات الكمال ولكن لعدم وجود ذات كذلك غير خالق العالم انحصر هذا الكلي في فرد واحد فهو (الله) كلي وضعاً وجزئياً مصداقاً .

رجح المحشى القول الاول (العلمية) ونقل في وجهه أمران الاول انه لاشك في ان لا اله الا الله كلمة التوحيد ولولم يكن الله علماً لما أفاد التوحيد فان مقتضى الجنسية الكثرة وهي تنافي التوحيد .

الثاني ان كلمة اله كلي فان كان المراد به في لا اله الا الله كل معبود سواء كان بحق أو بغير حق - لزم الكذب فان المعبود بغير حق موجود قطعاً فلامعنى لفيه وان كان المراد به المعبود بالحق لكان مساوياً مع الله على القول بالجنسية فيلزم استثناء الشئ من نفسه .

(٢) لتوضيح ذلك ينبغي بيان امور - ١ - الالف واللام في الحمد للجنس

فمعناه جنس الحمد أى مطلق الحمد لا الحمد من أجل صفة خاصة في المحمود - ٢ - لام لله للاختصاص أى الحمد المطلق مختص بالله فقط - ٣ - علمت ان معنى الله هو ←

صفات الكمالات من حيث هو كذلك ، ^(١) فكان ^(٢) كدعوى الشيء بيّنة ، وبرهان ، ولا يخفى لطفه ^(٣) .

قوله : (الذي هدانا) الهداية ، قيل : هي الدلالة الموصلة ، أي الايصال الى المطلوب ^(٤) ، وقيل : هي اراءة الطريق ، الموصل ^(٥) الى المطلوب . والفرق بين (هذين) المعنيين : ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب

— المستجمع لصفات الكمال وعلمت ان الحمد هو الثناء بالجميل أى على صفة كمال فى المحمود فاذا كان فى المحمود صفة واحدة فالحمد مقيد بتلك الصفة وأما اذا كان فيه جميع الصفات كما فى الله فيكون الحمد له مطلقاً فالنتيجة ان قول المصنف (الحمد لله) تقديره الحمد المطلق (الاطلاق بدلالة الجنسية وسبب الاطلاق وجود جميع صفات الكمال فى الله) منحصر (بدلالة لام الاختصاص) فى حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال وهو الله سبحانه .

(١) يعنى انحصار الحمد المطلق فى الله لكونه مستجمعاً لجميع صفات الكمال وذلك لان تعليق الحكم (والحكم هنا الحمد) بالوصف (وهو هنا الاستجماع للصفات الذى هو معنى الله) مشعر بالعلية أى بعلية الوصف لذلك الحكم وهذا كقولك انما أخضع للاستاذ معناه ان خضوعى منحصر فيه لكونه استاذاً لى .

(٢) يعنى فبناء على ما ذكر فى معنى الحمد ومستحق الحمد ومعنى الله انه المستجمع لصفات الكمال كان كلام المصنف (الحمد لله) كادعاء شىء مع الدليل الادعاء هو اختصاص الحمد بالله والدليل هو كون الحمد على الجميل وكون الله مستجمعاً للجميل كله فالحمد المطلق منحصر فى الله سبحانه .

(٣) أى لطف كلام المصنف لان ظاهره صرف الادعاء وحقيقته الادعاء مع الدليل .

(٤) يقال هديت الاعمى أى أوصلته الى مقصده .

(٥) أى الطريق المنتهى الى المطلوب كأن يصف له الطريق .

سواء الطريق وجعل لنا التوفيق

بخلاف الثاني ، فان الدلالة على ما ^(١) يوصل الى المطلوب ، لايلزم ان تكون
موصلة الى ما يوصل ^(٢) ، فكيف توصل الى المطلوب .
والاول : منقوض ^(٣) بقوله تعالى :

فأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى (٤) .

اذ لا يتصور الضلال (لة) بعد الوصول الى الحق .

والثاني : منقوض ^(٥) بقوله تعالى :

انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء (٦) .

فان النبي ﷺ كان شأنه اراءة الطريق .

والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشف ، هو ان الهداية لفظ

(١) أى على طريق .

(٢) أى الطريق اذ كثيراً ما يتفق انك تصف الطريق لشخص ومع ذلك يخطئ ويثبه .

(٣) يعنى ان قلنا ان الهداية بمعنى الايصال انتقض بهذه الاية لان معنى هديناهم على

هذا القول أوصلناهم ولو كانوا واصلين لما استحبوا العمى والضلال على الهدى اذ لا يتصور

الضلال بعد الوصول .

(٤) سورة فصلت : آية ١٦ .

(٥) يعنى ان قلنا ان الهداية بمعنى اراءة الطريق ينتقض بهذه الاية وذلك لانها تنفى

الهداية عن النبي مع ان الهداية لو كانت بمعنى اراءة الطريق لما صح نفيها عن النبي لان

النبي شأنه ووظيفته اراءة الطريق .

(٦) سورة القصص آية ٥٦ .

مشارك بين هذين المعنيين ^(١) ، وحيث يظهر اندفاع كلا النقيضين ، فيرتفع الخلاف من الين .

ومحصل كلام المصنف في تلك الحاشية ان الهداية لفظ يتعدى الى المفعول

الثاني تارة بنفسه نحو :

اهدنا الصراط المستقيم (٢) .

وتارة بالي نحو :

والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (٣) .

وتارة باللام نحو :

ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم (٤) .

فمعناها على الاستعمال الاول ^(٥) هو الايصال، وعلى الثاني ^(٦) «الثانين»

ارائة الطريق .

قوله: (سواء الطريق) أي وسطه ^(٧) الذي يفضي سالكه الى المطلوب البتة،

(١) أي الايصال والارائة فقد تستعمل في الايصال وقد تستعمل في الارائة .

(٢) سورة الحمد آية ٦ .

(٣) سورة النور آية ٤٥ .

(٤) سورة بنى اسرائيل آية ٩ .

(٥) أي عندما تتعدى بنفسه .

(٦) أي اذا تعدى بالحرف سواء تعدى بالي أو باللام .

(٧) أي وسط الطريق الذي يوصل السالك الى المطلوب قطعاً . وذلك فان

الطريق الاصلى واحد وهو طريق الفطرة الى الله ثم يتشعب الطرق الباطلة منه والانبياء يهتدون الناس الى وسط الطريق ليأمنوا من الوقوع في الشعب لان الشعب تتشعب من

طرفي الطريق الاصلى وحافتيه عادة فمن سلك وسط الطريق فقد سلك الصراط المستقيم والطريق المستوي ومن كان في الطريق المستقيم فهو في وسط الطريق وهذا هو المراد ←

وهذا كناية عن الطريق المستوي، والصراط المستقيم اذ هما متلازمان، وهذا^(١) مراد من فصره بالطريق المستوي، والصراط المستقيم .

ثم المراد به^(٢) اما نفس الامر عموماً ، أو خصوص ملة الاسلام ، والاول اولى لحصول البراعة الظاهرة ، بالقياس الى قسمي الكتاب .

← بقوله (اذ هما متلازمان) .

(١) فسر الفاضل الدواني قول المصنف (سواء الطريق) بالطريق المستوي والصراط المستقيم فتوهم بعض ان مراد الفاضل بقوله المستوي توضيح لتعبير المصنف لفظاً بأن قول المصنف سواء الطريق أصله الطريق المستوي فغير المستوي الى الاستواء ثم بدل الاستواء الى سواء ثم أضاف الصفة الى الموصوف ثم اعترض المتوهم الى الفاضل بأنه ارتكب التكلف بهذه التقادير في كلام المصنف .

فأجاب عنه المحشي بقوله (وهذا مراد ...) يعني ان الدواني لا يريد بذلك ان الطريق المستوي وسواء الطريق متحدان معنى ولفظاً وانما الاختلاف في تركيب اللفظ كما توهم بل المراد ان سواء الطريق الذي هو بمعنى وسط الطريق كناية عن الطريق المستوي والصراط المستقيم فسواء الطريق له معنى غير معنى الطريق المستوي نعم بين المعنيين تلازم كما تقدم بحيث يمكن أن يكون أحدهما كناية عن الآخر كما هو شأن المتلازمين في المعنى .

كما ان الناطق يجوز أن يكون كناية عن الضاحك لتلازمهما في المعنى وان استقل كل منهما بمفهومه الخاص .

(٢) أي مراد المصنف بقوله سواء الطريق أما نفس معناه وما يفهم من لفظه وهو وسط الطريق بمعناه العام من دون اختصاصه بدين الاسلام فان طريق الحق له معنى عام في جميع الموارد حتى في المحاورات العادية فقد يسلك الانسان في دعوى مع صاحبه طريقاً حقاً مستنداً باللائل صحيحة وقد يتوسل بالمجازات والمغالطات الباطلة لاهواء نفسانية فيكون المعنى هداانا الله طريق الحق لنتخذه طريقاً في جميع امورنا كما قال تعالى انا هديناه النجدين .

وأما ان مراده به خصوص دين الاسلام يعني الحمد لله الذي هداانا دين الاسلام. ←

خير رفيق والصلوة على من أرسله هدى هو بالاهتداء حقيق

قوله ، (وجعل لنا) الظرف ^(١) اما متعلق بجعل ، واللام للانتفاع ، كما قيل في قوله تعالى :

الذي جعل لكم الارض فراشا (٢) .

واما برقيق، ويكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف ^(٣) ، لكونه ظرفاً ، والظرف مما يتوسع فيه ^(٤) ، والاول اقرب لفظاً ، والثاني معناً ^(٥) .

والاول أولى وأنسب بمراد المصنف لان المتعارف عند المصنفين العمل ببراعة الاستهلال وهي الاشارة في خطب كتبهم الى المطالب المندرجة في ذلك الكتاب والكتاب الحاضر في الاصل مشتمل على قسمين المنطق والكلام وان كان الموجود منه المنطق فقط. فان كان المراد به مطلق طريق الحق يكون براعة واضحة لكلا القسمين فان المنطق والكلام كلاهما طريقان للحق .

بخلاف ما اذا كان المراد ملحة الاسلام فقط فانه يصدق على القسم الاخير وهو الكلام فقط لانه العلم المدون للاستدلال على اصول الدين ولا يشمل المنطق الا من حيث انه مقدمة للكلام فتكون البراعة بالنسبة الى المنطق خفية .

(١) يعني (لنا) ويعبر عن الجار والمجرور بالظرف لان حكمه حكم الظرف من حيث احتياجه الى المتعلق فهو ظرف حكماً .

(٢) سورة البقرة . آية ٢٠ .

(٣) لان رفيق مضاف اليه لخير .

(٤) فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره فلو كان معمول رفيق غير الظرف لما عمل فيه لكونه مضافاً اليه والمضاف اليه لا يتقدم معموله على المضاف .

(٥) أما اقربية الاول لفظاً فظاهر لاتصال العامل بمعموله وعدم ارتكاب خلاف الاصل وهو تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وان كان جائزاً في الظرف الا انه خلاف الاصل .

قوله : (التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير) ^(١).

قوله: (والصلوة) هي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة ^(٢) ، واذا اسند الى

الله ^(٣) تعالى تجرد عن معنى الطلب ، ويراد به الرحمة مجازاً .

قوله: (على من ارسله) لم يصرح باسمه ^(٤) تعظيماً، واجلا لاوتنبهاً على

— وأما أقربية الثاني (التعلق برفيق) من حيث المعنى فقل فيه وجوه أوجهها ان التعلق بجعل يستلزم كون اللام للانتفاع فيكون المعنى الحمد لله الذي جعل التوفيق خيراً رفيقاً لنفعنا وهذا سوء أدب منا الى ساحة الربوبية بأن نهتم بنفعنا عند من هو أعطف بنا وأعرف بنفعنا منا وان حسن ذلك ان كان من جانبه جلّت عظمته كقوله تعالى وجعل لكم الارض فراشاً .

بخلاف ما اذا كان متعلقاً برفيق فان اللام حينئذ للاختصاص وهو معنى صحيح لان توفيق الله سبحانه خاص بنا أي بالمؤمنين دون الكافرين .

(١) كمن يأمر ابنه بتعلم الكتابة ثم يهيم له المعلم والقلم واللوح فهذه هي الاسباب الموجهة الى المطلوب الخير أي الكتابة فأمرنا الله سبحانه بعبادته ويسر لنا بلطفه العليم أسبابها من ارسال الرسل وانزال الكتب وتقديم هداة معصومين وغير ذلك .

(٢) وفيه ألا ان الصلاة ذات الركعة صلاة مع ان الدعاء الموجود فيها ليس ركناً فيها فتصح بدونه وتصدق عليها الصلاة من غير تحوز وثانياً ان عرف اللغة لا يرى فرقاً بين الصلاة من الله ومن غيره لتكرن مجازاً في الله وحقيقة في غيره بل يراها على نسق واحد وثالثاً لا يقال لمن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله انه يطلب الرحمة له نعم قد يتفق اتحادهما مصداقاً كالصلاة على الميت .

فالصحيح أن يقال ان الصلوة نوع تعظيم من المصلي الى المصلي عليه ويتخلص من التجوز المخالف للاصل أيضاً .

(٣) أسند الى الله : كقولنا صلى الله عليه .

(٤) أي لم يقل على محمد صلى الله عليه وآله لأمري أحدهما التعظيم والاجلال ←

انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه ، واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية ^(١) مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلًا ^(٢) فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين ، وكتاب ^(٣) .

قوله : (هدى) اما مفعول له لقوله ارسله وحينئذ يراد بالهدى هدى الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به ^(٤) ، أو حال عن الفاعل بل عن المفعول به ^(٥) وحينئذ ^(٦) فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال اطلق ^(٧) على ذى الحال ،

— احضرته بعدم التصريح باسمه كما ان دلالة الكنية على التعظيم لذلك أى لعدم التصريح والثانى التنبيه على انه صلى الله لكماله فى الصفة المذكورة أى الرسالة لا يتبادر الذهن عند ذكر هذه الصفة الا اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه .

(١) لان الرسول لا يكون الا معصوماً منتخباً من أكمل الناس فيلزم أن يكون متصفاً بجميع الاوصاف الكمالية .

(٢) والرسول على ما روى هم ثلاثمائة وثلاثة عشر .

(٣) فالنبي أعم منه لشمواه لمن يبلغ شريعة الرسول قبله أيضاً .

(٤) وهو أرسله وذلك لاشتراط اتحاد فاعل المفعول له مع فاعل عامله كما هو المقرر فى النحو .

(٥) فالمعنى على الاول أرسله الله حالكون الله هادياً وعلى الثانى أرسل الله الرسول حالكون الرسول هادياً والثانى أنسب بقرينة قوله بالاهتداء حقيق ونورا به الاقتداء يليق لان المراد بهما الرسول كما لا يخفى ولذا عطفه ببل الدالة على الترقى .

(٦) يعنى على الحالية فهى مؤول بها وذلك للزوم أن يكون الحال متحداً مع ذى الحال ولا يمكن اتحاد اسم الذات مع اسم المعنى ولذلك اشترط فى محله أن يكون الحال مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق وعلى هذا فالامجاز يكون فى الكلمة أى فى كلمة هدى لانه استعمل بدل هاد مجازاً .

(٧) يعنى أريد بهدى ذات الله سبحانه أو الرسول مبالغة فى هدايتهما يعنى ان الله —

ونوراً به الاقتداء يليق

مبالغة نحو زيد عدل .

قوله : (هو بالاهتداء حقيق) مصدر مبني للمفعول أي بأن يهتدي به ،
والجملة صفة لقوله : (هدى) أو يكونان ^(١) حالين مترادفين ، أو متداخلين ،
ويحتمل الاستيناف ^(٢) ايضاً ، وقس على هذا قوله : (نوراً) مع الجملة التالية
له ^(٣) .

قوله : (به) متعلق بالاقتداء ^(٤) ، لا يليق ، فان اقتدائنا به انما يليق بنا لابه ،
فانه كمال لنا لاله ، وحينئذ تقديم الظرف ^(٥) لقصد الحصر ، والاشارة الى ان

— أو رسوله لقرط هادويتهما فكانهما نفس الهداية فيكون مجازاً في الاسناد يعني ان الهدى
استعمل في معناه الحقيقي لكنه أسند الى الذات مجازاً .

(١) أي يكون هدى وهو بالاهتداء حقيق حالين من فاعل أرسله أو مفعوله فهما
مترادفان أي حال بعد حال لذي حال واحد أو متداخلين بأن يكون هدى حالا لاحد
الضميرين المذكورين وجملة هو بالاهتداء حقيق حالا من الضمير المستتر في هدى .
(٢) فلا تكون حالا بل جملة مستقلة .

(٣) فنطرق فيه الوجوه المحتملة في هدى وهو بالاهتداء حقيق فيحتمل أن يكون
نوراً مفعولاً له لارسله وان يكون حالا لاحد الضميرين في أرسله فيكون مؤولاً بمنوراً أو
من باب المبالغة وان يكون الاقتداء مصدراً مبنيًا للمفعول أي بأن يقتدى به وتكون الجملة
صفة لنوراً ويحتمل أن يكون نوراً وبه الاقتداء يليق حالين مترادفين أو متداخلين أو تكون
الجملة مستأنفة .

(٤) فيكون المعنى ان الرسول نور يليق بنا ان نفتدى به أي نستحق أن نتشرف
بالاقتداء به وأما على فرض تعلقه بيليق فيكون المعنى انه نور يليق به ويستحق أن يتشرف
باقتدائنا به ومن الواضح ان الاقتداء به شرف وكمال لنا لا له .

(٥) قد ثبت في محله ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر كما في اياك نعبد —

وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق
وصعدوا معارج الحق بالتحقيق

ملته ناسخة لملل سائر الانبياء .

واما الاقتداء بالائمة ^(١) عليهم السلام ، فيقال انه اقتداء به حقيقة ، أويقال الحصر
اضافي بالنسبة الى سائر الانبياء .

قوله : (وعلى آله) اصله اهل بدليل تصغيره على اهل ، خص استعماله
في الاشراف ^(٢) ، والاهل اعم منه ^(٣) ، وآل النبي ﷺ عترته المعصومون عليهم السلام
قوله : (وأصحابه) هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي ﷺ مع
الايمان ^(٤) .

قوله : (مناهج) جمع منهج ، وهو الطريق الواضح .

— وعلى هذا فتقديم به على متعلقه وهو الاقتداء يفيد حصر الاقتداء برسول الله صلى الله
عليه وآله فلا يصح الاقتداء بغيره أى بشريعة غيره من الانبياء كشريعة موسى وعيسى فينتج
هذا الحصر ان شريعته ناسخة للشرائع .

(١) هذا دفع توهم وهو انه اذا كان الاقتداء منحصراً في رسول الله فلا يجوز
الاقتداء بالائمة عليهم السلام أيضاً فدفع ذلك بأمرين أحدهما ان الاقتداء بالائمة اقتداء
بالرسول حقيقة لانهم أوصيائه وهم يبلغون شريعته فالأقتداء بهم لا ينافي حصر الاقتداء في
الرسول ثانيهما ان الحصر أضافى أى ان الاقتداء منحصراً به بالنسبة الى سائر الانبياء لا
مطلقاً فلا يشمل الاقتداء بالائمة لعدم كونه حقيقة .

(٢) وهو ذوو الشأن والعظمة في العلم والدين والعقل أو المال والجاه .

(٣) لصدق الاهل على المال والعيال عموماً .

(٤) فالقيد الاول يخرج المؤمنين الذين لم يدركوا صحبته والثاني الكفار والمنافقين
الذين أدركوها بغير ايمان به وبدينه .

قوله : (الصدق) الخبر والاعتقاد ^(١) اذا طابق الواقع كان الواقع ايضاً مطابقاً له ، فان المفاعلة ^(٢) من الطرفين ، فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقاً ، ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقاً ^(٣) ، وقد يطلق الصدق ، والحق على نفس المطابقة والمطابقة ايضاً ^(٤) .

(١) اعلم ان لحصول شيء لشيء وجودات ثلاثة الوجود الخارجي والذهني والدلالي مثلاً اذا قام زيد فقد حصل القيام لزيد خارجاً سواء علمت به أو لم تعلم فهذا وجوده الخارجي ولما علمت بهذا القيام فقد حصل وجوده الذهني ولما أخبرت به لاحد بلفظ أو بإشارة فهو وجوده الدلالي .

وكما يحصل التطابق بين الدال والمدلول أي بين الخبر والواقع الخارجي فكذا بين الوجود الذهني أي الاعتقاد والخارج فقد يحصل التطابق وقد لا يحصل فلهذا ذكر الاعتقاد بعد الخبر .

(٢) يعني اذا قلنا طابق هذا ذاك لزم أن يطابق ذلك مع هذا أيضاً كما ان قولنا ضارب زيد عمرواً يدل على صدور الضرب من كليهما وان كان أحدهما في اللفظ فاعلا والاخر مفعولا .

وهذا المعنى (كون الفعل من الطرفين) كما يستفاد من هيئة طابق (أي كونه من باب التفاعلة) فكذا يستفاد من مادته أي (طبق) فانه مثل شرك يدل على وقوع الفعل من اثنين وان لم يقع في باب المفاعلة .

(٣) فالفرق بين الصدق والحق اعتباري فقط وهذا كاف لعدم وقوع التكرار في كلام المصنف .

(٤) يعني مضافاً الى معناه السابق وهو الخبر المطابق بالكسر (للصدق) والخبر المطابق بالفتح (للحق) لهما معنى آخر ايضاً وهو نفس المطابقة بالكسر (للصدق) ونفس المطابقة بالفتح (للحق) وفرق بين مطابقة الشيء والشيء المطابق فان الاول وصف الذات والثاني هو الذات المتصف والاولى (المطابقة) تعم تطابق كل شيء مع مطابقه لاختصاص الخبر بخلاف الثاني (الخبر المطابق) لاختصاصه بالخبر فقط فاذا طابق حجر مجهول الوزن مع حجر معلوم الوزن فقد حصل المطابقة فمطابقة (بالكسر) ←

وبعد فهذا

قوله : (بالتصديق) متعلق بقوله : (سعدوا) أي بسبب التصديق ، والايمان بما جاء به النبي ﷺ .

قوله : (وصعدوا معارج الحق) يعني بلغوا أقصى مراتب الحق ، فان الصعود على جميع مراتبه ^(١) يستلزم ذلك ^(٢) .

قوله : (بالتحقيق) ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر ، ^(٣) أو مستقر خبر لمبتداء محذوف ، أي هذا الحكم متلبس ^(٤) بالتحقيق أي متحقق .

في تعريف هذا الكتاب ، وعلل تأليفه

قوله : (وبعد) هو من الغايات ^(٥) . ولها ^(٦) حالات ثلث ، فانها اما ان يذكر

الجبر المجهول صدق ومطابقيته (بافتح) حق .

وهذا المعنى للصدق والحق لم يؤخذ الخير فيه فلا يلزم الدور وهذا الدور يأتي ذكره في تعريف القضية فلا حاجة الى ذكره هنا مفصلا .

(١) كما هو مقتضى الجمع المضاف (معارج الحق) فانه يفيد العموم والاستفراق .

(٢) وذلك واضح فان من جملتها المعرج الاخير أي الدرجة الاخيرة ومن صعد الدرجة الاخيرة فقد بلغ الاقصى .

(٣) أي مثل ما مر في قوله بالتصديق وقلنا انه متعلق بسعدوا .

(٤) وهو عام مثل الوجود والثبوت ينطبق على كل فعل .

(٥) الغايات هي الظروف التي تدل على جد الشيء كقبل وبعد فوق وتحت وعل .

(٦) أي لبعد .

معها المضاف اليه ، اولا ، وعلى الثاني ، فاما ان يكون نسباً منسياً^(١) او منوباً ،
فهى على الاولين^(٢) معربة ، وعلى الثالث مبنية على الضم^(٣) .

قوله : (فهذا) هذا الفاء^(٤) اما على توهم اما ، او على تقديرها في نظم الكلام
وهذا اشارة الى المرتب الحاضر^(٥) في الذهن من المعاني المخصوصة المعبر
عنها بالفاظ مخصصة ، وتلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء
كان^(٦) وضع الديباجة قبل التصنيف ، او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة ولا

(١) أى غير منوى للمتكلم .

(٢) أى على تقدير ذكر المضاف اليه وتقد ير عدم الذكر مع عدم النية والثالث هو
عدم الذكر مع النية وما نحن فيه من القسم الثالث أى نية المضاف اليه لان التقدير
(وبعد ما ذكر من الحمد وغيره) .

(٣) وبناؤها للشبه الافتقارى كما ذكر فى النحو .

(٤) الفاء لا تكون عاطفة لعدم وجود معطوف عليه فى الكلام فلا بد من أن يكون
جواباً للشرط فيقتضى فرض أداة من أدوات الشرط والمناسب فى المقام هو أما لاستعماله
غالباً مع بعد فيقال أما بعد والتقدير أما بعد فهذا ليصح جوابية الفاء للشرط .

(٥) أى المطالب المندرجة فى هذا الكتاب ولا بد للمشار اليه من وجود أما
خارجاً أو ذهنياً والاول غير ممكن هنا لعدم وجود للالفاظ ولا للمعاني خارجاً أما الالفاظ
فلعدم ثبات وبقاء لها ليتمكن الاشارة اليها حساً بل توجد وتنعدم وأما المعانى فلكون
المنطق قواعد كلية عقلية لاموطن لها الا العقل وليست معانى شخصية لتكون لها وجود
فى الخارج .

ولا يصح أن تكون النقوش أى الخطوط الموجودة مشاراً اليها بقوله (هذا غاية
تهذيب الكلام ومعلوم ان الخط ليس بكلام اذ الكلام أما اللفظ الدال على المعنى أو
المعنى المدلول باللفظ ولا ثالث لهما .

فلان من أن يكون المشار اليه هى المعانى أو الالفاظ بوجودهما ذهنى .
(٦) اشارة الى دفع ما توهم فى المقام وهو ان الديباجة الموجودة التى ←

غاية تهذيب الكلام فى تحرير المنطق والكلام

للمعاني فى الخارج .

فان كانت الاشارة الى الالفاظ، فالمراد بالكلام الكلام اللفظي ^(١)، وان كانت الى المعاني، فالمراد به الكلام النفسي ^(٢)، اى المعنوى الذي يدل عليه الكلام اللفظي .

قوله: (غاية تهذيب الكلام) حمله ^(٣) على هذا اما على المبالغة نحو: زيد

من جملتها قوله (هذا غاية ...) ان كانت مدونة قبل تصنيف الكتاب فيتم ما ذكرتم من ان (هذا) اشارة الى ما فى الذهن لعدم وجود للمعاني ولا للالفاظ عند الاشارة وأما ان كانت الديباجة دونها المصنف بعد اتمام الكتاب فالمشار اليه موجود حساً وهو الكتاب الحاضر وحاصل الجواب ان الموجود فى الخارج انما هو النقوش والخطوط لا الالفاظ ولا المعاني كما ذكر.

(١) يعنى ألقاظ الكلام حين تكلم المتكلم .

(٢) يعنى المعانى التى فى نفس المتكلم ويعبر عنها بألفاظ .

(٣) أى حمل (تهذيب) مع انه مصدر واسم معنى على (هذا) وهو اسم ذات لا يصح الا بار تكاب التجوز أما فى الاسناد نحو زيد عدل بأن يكون تهذيب مستعملاً فى معناه الحقيقى المصدرى وانما التجوز فى اسناده الى هذا بادعاء ان هذا الكتاب من شئله تهذيبه وخلوصه من الحشو فكانه نفس التهذيب كالادعاء فى قولنا زيد عدل انه من قوط عدالته فكانه نفس العدل وأما فى الحذف أى حذف الخبر وهو مهذب فالاسناد حقيقى لاسناد اسم الذات وهو اسم المفعول الى الذات وهو هذا وانما التجوز فى الحذف لان الحذف خلاف الحقيقة والحقيقة هو الذكر .

بقى شئء وهو ان الخبر بحسب الظاهر هو غاية لانه تهذيب فلماذا يبحث عن تهذيب مع انه المضاف اليه للخبر فأقول ان كلمة غاية من الكلمات التى تقوم مقام المضاف اليه فى الاعراب مثل غير فاعرابه فى الاصل اعراب للمضاف اليه ففى قولنا أدبته غاية الادب يكون المفعول المطلق هو الادب حقيقة وانما استتاب عنه غاية فى النصب .

وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام

عدل ، اوبناء على ان التقدير هذا الكلام مذهب غاية التهذيب ، فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق ^(١) مقامه ، واعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف .
قوله: (فى تحرير المنطق والكلام) ولم يقل فى بيانها لما فى لفظ التحرير ^(٢)
من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوائد ، والمنطق آلة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر ، والكلام هو العلم الباحث عن احوال
المبدء والمعاد على نهج قانون الاسلام ^(٣) .

قوله: (وتقريب المرام) بالجر عطف على التهذيب، اى هذا غاية تقريب
المقصود الى الطبايع ، والافهام، والحمل ^(٤) اما على طريقة المبالغة او التقدير
هذا الكلام مقرب غاية التقريب ^(٥) .

قوله: (من تقرير عقايد الاسلام بيان ^(٦) للمرام، والاضافة فى عقايد الاسلام
بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات ^(٧) وان كان عبارة عن مجموع

(١) هو تهذيب حقيقة وغاية نيابة .

(٢) فان التحرير هو البيان الخالى من الحشو والزوائد .

(٣) وأما الحكمة فانها وان كانت باحثة عن اثبات المبدء والمعاد ولكنها تعم الاديان
الساوية كلها لكونها محضة بالادلة العقلية المحضة ولا يستدل فيها بآية أو رواية
اسلامية .

(٤) أى حمل تقريب على هذا .

(٥) فالاول هو التجوز فى الاسناد والثانى التجوز فى الحذف كما مر فى

تهذيب .

(٦) يعنى ان كلمة من بيانية أى المرام الذى هو تقرير عقائد الاسلام .

(٧) فيكون الاسلام متحدا مع العقائد كاتحاد القضية مع الخاتم فى خاتم قضية .

جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام

الاقرار باللسان ، والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد
الاقرار باللسان ، فالاضافة لامية ^(١).

قوله : (جعلته تبصرة) اي مبصراً ، ويحتمل التجوز في الاسناد ^(٢) وكذا
قوله : (تذكرة) ^(٣).

قوله : (لدى الافهام) بالكسراى تفهيم الغير اياه، او تفهيمه للغير ^(٤) والاول
للمتعلم ، والثاني للمعلم .

قوله : (من ذوى الافهام) بفتح الهمزة ، جمع الفهم والظرف ^(٥) اما في

(١) للزوم المغايرة بين المضاف والمضاف اليه فى اللامية والمغايرة على القول
الاخير وهو كون الاسلام عبارة عن الاقرار باللسان واضحة لان الاعتقاد امر قلبى والاسلام
على هذا القول لسانى ظاهرى وأما على القول الاول أى مجموع الاقرار .
فلكون المضاف أى العقائد جزءاً من المضاف اليه لان من أجزائه التصديق بالجنان
وهو الاعتقاد والجزء بما هو جزء مغاير مع الكل بما هو كل .

(٢) أى اسناد تبصرة الى الضمير الغائب فى جعلته لكونها فى الاصل مبتدء وخبراً
قبل دخول الناسخ (جعل) عليهما والمراد من التجوز فى الاسناد أن تكون تبصرة بمعناها
البصيرة واسنادها الى الذات بادعاء ان هذا الكتاب من شدة مبصريته فكانه نفس
التبصرة وأما على تقديرها بمبصر فهو مجاز فى الكلمة .

(٣) فأما انها مؤولة بمذكر على المجاز فى الكلمة أو انها باقية على مصدريتها
والتجوز فى الاسناد .

(٤) ففاعل المصدر ومفعوله كلاهما محذوف أحدهما الغير والاخر الضمير الغائب
العائد الى الموصول (من حاول) .

(٥) أى الجار والمجرور (من ذوى الافهام) وعلى فرض كونه حالاً فهو مستقر
ومتعلق بالمحذوف أى يتذكر من أراد حال كونه كائناً من ذوى الافهام .

وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من ذوى الافهام سيما الولد الاعز الحفى
الحرى بالاكرامسمى حبيب الله عليه التحية والسلام لازال له من
التوفيق قوام

موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمنين^(١) معنى الاخذ او التعلم
(اى) يتذكر آخذاً^(٢) او متعلماً من ذوى الافهام وهذا ايضاً يحتمل الوجهين^(٣).
قوله : (سيما) السى بمعنى المثل يقال هماسيان اى مثلان ، واصل سيما
لاسيما حذف لافى اللفظ لكنه مراد ومازائدة او موصولة او موصوفة^(٤) هذا
اصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً وفيما بعده ثلاثة اوجه^(٥).
قوله : (الحفى) الشفيق .
قوله : (الحرى) اللائق .
قوله : (قوام) اى مايقوم به امره^(٦).

-
- (١) لان يتذكر بدون التضمنين لايناسب تعديته بمن اذ لامعنى للتذكر من الاشخاص
بل المناسب هو الاخذ منهم أو التعلم منهم .
(٢) اسم فاعل من أخذ .
(٣) فعلى تقدير كون الظرف حالاً يكون فاعل يتذكر معلماً أى يتذكر من هذا
الكتاب حال كونه من ذوى الافهام فهو ذو فهم وعلم يفيد غيره وعلى تقدير تعلقه بيتذكر
فهو للمتعلم لان المعنى انه يأخذ ويتعلم من ذوى الافهام .
(٤) وعلى الاخيرين فما بعده صلة أو صفة لما .
(٥) الرفع ليكون خبر المبتدأ محذوف تقديره هو الولد والنصب على الاستثناء
والجر على اضافة شيء اليه ولا يضر فصل (ما) بين المضاف والمضاف اليه لكونها زائدة.
(٦) فالمعنى أرجوا أن يقوم التوفيق بأمره دائماً .

ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .
القسم الاول فى المنطق

- قوله : (التأييد) اى التقوية من الايد بمعنى القوة .
قوله : (عصام) اى ما يحفظ به امره من الزلل .
قوله : (وعلى الله) قدم الظرف^(١) ههنا لقصد الحصر ، وفي قوله : (به)
لرعاية السجع ايضاً^(٢) .
قوله : (التوكل) هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق .
قوله : (الاعتصام) هو التثبيت والتمسك .

فى رسم المنطق ، وبيان الحاجة اليه

قوله : (القسم الاول) لما علم^(٣) ضمناً من قوله : (فى تحرير المنطق

- (١) أى قدم على الله على متعلقه (التوكل) لقصد الحصر يعنى التوكل منحصر فى الله سبحانه لا ينبغي أن يتوكل على غيره .
(٢) يعنى فى تقديم به على الاعتصام فائدتان الحصر ورعاية السجع وهو توافق اعتصام مع عصام ولو قال الاعتصام به لفات السجع والحصر .
(٣) هذا دفع دخل عن المصنف وهو ان الالف واللام الداخلة على القسم لا يناسب هنا الا أن يكون للعهد الذكرى مع ان المصنف لم يذكر سابقاً قسماً أى لم يقل هذا الكتاب على قسمين ليكون معهوداً .
فدفع بأن الذكر لا يجب أن يكون صريحاً بل الذكر الضمنى بقوله (فى تحرير المنطق والكلام) كاف فى تعريف القسم بالعهد وان لم يذكر كلمة القسم صريحاً .

والكلام) ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمناً وهذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقاً فلم تكن معهودة فلهذا نكرها وقال مقدمة .

قوله: (في المنطق) ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية^(١) قلت: يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات و بالمنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوه اخر .

والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة الالفاظ او المعاني او النقوش او المركب من الاثنين^(٢) او الثلاثة والمنطق عبارة عن احد معان خمسة اما الملكة^(٣) او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتبر به الذي يحصل به العصمة^(٤) او نفس المسائل^(٥) جميعاً او نفس القدر المعتبر به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالاً يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حيث ما وجدته العقل السليم مناسباً^(٦).

(١) يعني انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف وهو باطل فانه لا يصح أن يقال هذا الشيء في هذا الشيء نفسه فلا بد من توجيه لبيان التباين بين القسم الاول والمنطق لتصح الظرفية .

(٢) وهي ثلاث صور الاول الالفاظ والمعاني الثاني الالفاظ والنقوش الثالث المعاني والنقوش .

(٣) الملكة هي صفة التسلط على القواعد صفة ثابتة لا تزول .

(٤) أي العصمة عن الخطاء في النظر كما يأتي في بيان فائدة المنطق .

(٥) من دون النظر الى العلم بها .

(٦) فان كان المراد من المنطق الملكة فالمناسب هو الحصول سواء كان المراد

من القسم الاول الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو المركب من اثنين أو ثلاثة وذلك لان —

(مقدمة) العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق

قوله : (مقدمة) اي هذه مقدمة يتبين فيها امور ثلثة : رسم المنطق^(١) وبيان

الملكة أمر يحصل بنفسه بعد تحصيل العلم ومزاولته فيقال القسم الاول في حصول ملكة المنطق .

وان كان المراد من المنطق العلم سواء كان العلم بجميع المسائل أو البعض فالمناسب هو التحصيل لان العلم أمر اكتسابي وتحصيلي فيقال القسم الاول في تحصيل علم المنطق . وان كان المراد من المنطق المسائل سواء كان جميعها أو القدر المعتد به فالمناسب هو البيان كما هو واضح فيقال القسم الاول في بيان المسائل المنطقية .

القسم الاول	حصول	تحصيل	بيان	رسم	معاين	حصول	تحصيل
ملكه	حصول	تحصيل	بيان	رسم	معاين	حصول	تحصيل
علم بجميع مسائل	تحصيل	تحصيل	بيان	رسم	معاين	حصول	تحصيل
علم بقدر معتد به	تحصيل	تحصيل	بيان	رسم	معاين	حصول	تحصيل
نفس المسائل جميعاً	بيان	بيان	بيان	رسم	معاين	حصول	تحصيل
نفس قدر معتد به	بيان	بيان	بيان	رسم	معاين	حصول	تحصيل

(١) أي تعريفه بالرسم لا بالحد وسيأتي بيان الرسم والحد في مطاوى الكتاب فلا حاجة الى ذكره هنا وتعريفه كما سيجيء (انه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر).

الحاجة اليه وموضوعه^(١).

وهي مأخوذة من مقدمة الجيش، والمراد منها^(٢) هي هنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة من الكلام^(٣) قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه^(٤) وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع وتجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب^(٥) يستدعى جوازها في المقدمة التي هي جزئه لكن القوم لم يزدوا على الالفاظ والمعاني في هذا الباب شيئاً .

قوته : (العلم) هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والمصنف لم يتعرض بتعريفه^(٦) اما لكفاية التصور بوجه ما في^(٧) مقام التقسيم واما لان تعريف العلم^(٨) مشهور مستفيض واما لان العلم يديه التصور^(٩) على ما قيل^(١٠).

(١) وهو المعلوم التصوري والتصديقي .

(٢) مراده ان المقدمة جزء من الكتاب أى القسم الاول فكلما ذكر في المراد من القسم الاول يأتي في المقدمة لانها جزئه .

(٣) أى طائفة من الالفاظ من جملة ألفاظ الكتاب وعباراته .

(٤) أى نفع هذه الطائفة من الكلام في المقصود .

(٥) كالتقوس أو المركب من اثنين أو الثلاثة .

(٦) مع انه في مقام تقسيم العلم فكان ينبغي أن يعرفه ثم يقسمه .

(٧) أى بالاجمال وهو ما يقابل الجهل وهو حاصل لكل أحد فلا حاجة الى ذكره .

(٨) وهو (الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل) فاذا كان مشهوراً فبيانه توضيح

للو واضح .

(٩) وبدايته أما لانه من الكيفيات الوجدانية كالجوع والعطش بحيث اذا سئل

كل فرد حتى الاطفال انك تعلم الشيء الفلاني فيقول لا أو نعم بل تأمل .

وأما لاستلزامه الدور وذلك لان معرفة كل شيء متوقف على العلم فاذا احتاج العلم

الى التعريف يلزم توقفه على نفسه .

(١٠) عن الفخر الرازى .

قوله : (ان كان اذعاناً) اي اعتقاداً بالنسبة الخبرية ^(١) الثبوتية كالاذعان بان زيداً قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم .
 فقد اختار المصنف ^(٢) مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين ^(٣) كما - زعمه الامام الرازي .

واختار مذهب القدماء ^(٤) ايضاً حيث جعل متعلق ^(٥) الاذعان والحكم الذي

(١) انك قد تطلع على خبر كاطلاعتك بأن فلاناً قدم من السفر أو ان فلاناً مات فهذا العلم تصديق وقد يتعلق علمك بمفرد من المفردات كما اذا لم تكن تعرف القيل فرفقه فذلك التصور ومعنى اذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه التسليم والقبول والادراك على هذا الوجه يسمى حكماً .

(٢) اختلفوا في ان التصديق هل هو بسيط أم مركب فذهب الرازي الى انه مركب من أربعة أجزاء تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بينهما والرابع الاذعان والحكم وذهب الحكماء الى انه بسيط وهو الاذعان بالنسبة فقط وأما التصورات الثلاث فهي شرائط للتصديق لا اجزاء له .

واختار المصنف مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

(٣) أصل مذهب الرازي كما ذكر، هو ترييع الاجزاء ولم يذكر المصنف هنا الا ثلاثة والظاهر رعاية الاختصار .

(٤) اختلفوا في أجزاء القضية انها ثلاثة أو أربعة فذهب القدماء الى انها ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ثبوتاً أو سلباً والمتأخرون الى انها أربعة هي الثلاثة المذكورة والرابع وقوع النسبة الاضافية (التقييدية) أو لا وقوعها والمراد منها اضافة المحمول بعد تأويله بالمصدر الى الموضوع فقضية زيد قائم أجزائها الاربعة هي زيد وقائم والنسبة الخبرية بينهما والرابع وقوع قيام زيد وفي زيد ليس بقائم رابعها عدم قيام زيد والمصنف اختار مذهب القدماء وهو تثليث القضية .

(٥) بفتح اللام يعني ان الدليل على ان المصنف اختار مذهب القدماء هو قوله اذعاناً ←

والافتصور ويقتسمان بالضرورة والاكتساب

هو الجزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لوقوع النسبة
الثبوتية التقييدية او لوقوعها .

وسيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا .

قوله : (والافتصور) سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد اولامور
متعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمره وبكراومع نسبة غيرتامة اي التي لا يصح
السكوت عليها كتصور غلام زيد او تامة انشائية كتصور اضرب او خبرية مدركة
بادراك غير اذعاني كما في صور التخيل^(١) والشك والوهم^(٢) .

قوله : (ويقتسمان) الاقسام بمعنى القسمة^(٣) على مافي الاساس^(٤) اي
يقسم^(٥) التصور والتصديق كلا من وصفى الضرورة اي الحصول بلا نظر

← للنسبة فعاق الاذعان بالنسبة وربطه بها والاذعان بتعاق دائماً بالجزء الاخير فيكشف ذلك
عن ان مذهبه هو التثليث ولو كان مذهبه الترييع لقال اذعاناً بوقوع النسبة التقييدية .
وذكر الحكم بعد الاذعان للتأكيد لانهما مترادفان .

(١) التخيل حصول صورة شيء لا أساس له في النفس يوجب انبساط الروح أو
انقباضها .

(٢) فبقى القطع والظن والادراك بهما اذعاني .

(٣) دفع توهم وهو ان الاقسام من باب الافتعال وهو لازم والمصنف استعمله
متعدياً الى الضرورة (بلا واسطة) فأجاب بأن الاقسام هنا بمعنى القسمة من الثلاثي المجرد
فجاز أن يتعدى بنفسه .

(٤) أي أساس اللغة (كتاب في اللغة) .

(٥) أصل مراد المصنف ان التصور والتصديق ينقسمان الى قسمين التصور والتصديق
الضروري والتصور والتصديق النظري ولكن ظاهر عبارته ان التصور والتصديق يقسمان ←

بالنظر وهو ملاحظة المعقول

والاكتساب اى الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من الاكتساب فيصير كسبياً وكذا الحال في التصديق .

فالمذكور في هذه العبارة صريحاً هو انقسام الضرورة والاكتساب ^(١) ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضرورى والاكتسابى ضمناً وكناية ^(٢) وهي ابلغ واحسن من التصريح .

قوله: (بالضرورة) اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لا يحتاج الى تجشم ^(٣) الاستدلال كما ارتكبه القوم .

وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلانظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك ^(٤) والجن .

← الضرورة والنظر والنتيجة واحدة فانهما اذا قسما الضرورة والنظر بينهما أخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من النظر فيصير نظرياً وكذا التصديق فيصير تصديقاً ضرورياً وتصديقاً نظرياً فانقسما الى الضرورى والنظرى .

وهذا كتقسيم الاسم والفعل الى المعرب والمبنى فكما يصح أن نقول ينقسمان الى المعرب والمبنى كذا يصح أن يقال هما يقسمان المعرب والمبنى .

(١) لانهما فى عبارة المصنف مفعولان ليقسمان الذى هو بمعنى يقسمان فهما مقسومان ومنقسمان .

(٢) وذلك للملازمة بين الامرين كما شرح فى كلام المحشى آنفاً .

(٣) التجشم هو التكلف .

(٤) قالوا ان الملك جسم نورى علوى يتشكل بأشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير والجن جسم نارى سفلى يتشكل بأشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير والروح جوهر مجرد يتعلق بالبدن كمتعلق ماء الورد بالورد .

لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ

وكذا من التصديقات ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بان الشمس مشرقة والنار محرقة ، ومنها ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بان العالم حادث والصانع موجود .

قوله : (وهو ملاحظة المعقول) اى النظر توجه النفس ^(١) نحو الامر المعقول اى المعلوم لتحصيل امر غير معلوم وفي العدول ^(٢) عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد :

منها : التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف .
ومنها : التنبيه على ان الفكر انما يجرى في المعقولات اى الامور الكلية الحاصلة في العقل دون الامور الجزئية فان الجزئى لا يكون كاسباً ولا مكتسباً ^(٣).

(١) أى قصد الانسان نحو الامر الموجود فى عقله الحاصل عنده ليصل بسببه الى المجهول .

(٢) يعنى لم يقل المصنف ملاحظة المعلوم بل قال ملاحظة المعقول لفوائد منها ان المعلوم لفظ مشترك لان العلم كما يطلق على اليقين فقد يطلق على الظن والجهل المركب أيضاً أو كما يطلق على الصورة الحاصلة من الشيء فى العقل كذا يطلق على حصول صورة الشيء فى العقل فتحترز عن استعمال اللفظ المشترك فى مقام التعريف .
ومنها ان المعلوم قد يكون جزئياً والجزئى لا يصلح أن يقع فى طريق الاستدلال فملاحظة المعلوم اذا كان جزئياً لا يحصل جزئياً .

بخلاف المعقول فان المعقول لا يكون الاكلياً .

(٣) المراد من هذه العبارة ان الجزئى لا يصلح أن يكون كاشفاً ودليلاً ولا أن يكون مكشوفاً ومدلولاً لدليل قيل لان الجزئى أما أن يكون محسوساً بالحواس الظاهري التى هى الباصرة والشامة والذائقة واللامسة والسامعة أو الحواس الباطنى التى هى الحس المشترك والخيال والوهم والمتصرف والحافظة فلا يحصل من ترتيب المحسوسات المتعددة

ومنها : رعاية السجع ^(١).

قوله : (قانون) هو لفظ يوناني او لفظ سرياني موضوع في الاصل لمسطر الكتابة ^(٢) وفي الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة : كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احكام جزئيات الفاعل. قوله : (وقد يقع فيه الخطاء) بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم وقد ينتهي الى تقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطأ حيثئذ لامحالة والالزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطاء في الفكر وهو المنطق .

فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في العصمة عن الخطاء في الفكر بثلاث مقدمات :

احساس جزئي ولا ادراك كلي وأما الثاني فلانه لو كان مكتسباً لا يخلو أما أن يكون مكتسباً بالجزئي أو بالكلي .

الاول باطل لما مر ان الجزئي لا يكون كاسباً وكذلك الثاني لان ضم كلي الى كلي آخر لا يفيد الجزئية واذا لم تكن الجزئيات كاسبة ولا مكتسبة فلا يجرى فيها الفكر. لا يقال ان المحسوسات الجزئية تكتسب وتكشف بالحواس الجزئية فربما تعرف طعاماً بذائقتك أو تعرف شخصاً بياصرتك وكذا سائر الحواس فالحس الجزئي كشف عن المحسوس الجزئي .

فانه يقال ان هذا النوع من الكشف يعد من الكشف الضروري ومرادهم من الكاشفية والمكشوفية ما كان بأعمال الفكر والنظر على الاصول العقلية والقواعد المدونة كما هو واضح للمندبر .

(١) ليطابق كلمة (المجهول) الواقع بعده .

(٢) المسطر هو اللوح المنسوب عليه خيوط يوضع عليه القرطاس ويدهس عليه

لثبت في القرطاس نقش الخيوط فيصون المخط عن الاعوجاج في سطوره .

فاحتيج الى قانون تعصم مراعاتها عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم

المقدمة الاولى : ان العلم اما تصور واما تصديق .

المقدمة الثانية : ان كلامهما اما ان يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر .

المقدمة الثالثة : ان النظر قد يقع فيه الخطاء .

فهذه المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطاء في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق ايضاً بانه : قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر .

فهي هنا علم امر ان ^(١) من الامور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها وبقي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا فاشار اليه بقوله (وموضوعه) الى آخره .

موضوع المنطق

قوله : (وموضوعه) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه ^(٢) الذاتية

(١) تعريف المنطق وبيان الحاجة اليه .

(٢) مثلاً موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام فيبحث في النحو دائماً عن عوارضهما من بناء واعراب أو تقديم أو تأخير وغير ذلك وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين فيبحث فيه عن وجوب فعل من أفعاله أو حرمة أو غير ذلك .

وموضوع المنطق هو المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي فيبحث في المنطق عن عوارض الاول من كونه نوعاً أو جنساً كلياً أو جزئياً وغير ذلك وعن عوارض الثاني (المعلوم التصديقي) من كبريائه وصغريئه أو كونه القضية حملية أو شرطية وغير ذلك .

التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفاً أو مطلوب تصديقي فيسمى حجة

والعرض الذاتى ما يعرض الشيء ^(١) اما اولاً وبالذات ^(٢) كالتعجب اللاحق
للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة امر مساو لذلك الشيء كالضحك الذي
يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم ^(٣).
قوله: (المعلوم التصورى) اعلم ^(٤) ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة.

(١) العرض على قسمين ذاتى وغريب لان العرض قد يكون سبب عروضه نفس
المعروض يعنى ان الشيء قد يقتضى ذاتاً أن يعرضه عارض كالتعجب للانسان فان انسانية
الانسان تقتضى أن يكون متعجباً وكذا اذا كان سبب العروض أمراً مساوياً للمعروض
كالضحك للانسان فان عروضه للانسان بسبب التعجب و التعجب مساو للانسان لان كل
انسان متعجب وكل متعجب انسان فهذا القسم من العرض (العارض بذات المعروض أو
العارض بأمر مساو للمعروض) عرض ذاتى .

وقد يكون سبب العروض أمراً أعم من المعروض أو أخص منه أو مبايناً له فهو
عرض غريب فالاعم كالتحيز (حلول الشئ فى المكان) العارض للابيض (كالحجر الابيض)
لكونه جسماً فالواسطة هى الجسمية والجسم أعم من الابيض المعروض .
والاخص كالضحك العارض للحيوان لكونه انساناً فالواسطة وهو الانسان أخص
من الحيوان المعروض .

والمباين كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار والنار مباين الماء .

(٢) أى باقتضاء ذات المعروض لا بسبب آخر .

(٣) يحتمل أن يكون اشارة الى ان المجازية هنا انما هو بالدقة العقلية لا بنظر
بالعرف فان العرف يرى ان الضاحك هو الانسان حقيقة من دون حاجة الى قرينة ولا
بجاذب ذهنه الى ان الضاحك هو المتعجب كما لا يخفى .

(٤) مراده ان تقييد المصنف المعلوم التصورى وكذا المعلوم التصديقي بقوله من حيث
انه ... كان أمراً لازماً وذلك لانه ليس كل معلوم تصورى ولا كل معلوم تصديقي موضوعاً —

اما المعروف : فهو عبارة عن المعلوم التصوري ولكن لامطلقاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصوري كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان واما المعلوم التصوري الذي لا يوصل الى المجهول التصوري فلا يسمى معرفاً والمنطقي لا يبحث عنه كالمور الجزئية المعلومة نحو زيد وعمر و .

واما الحجة : فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لامطلقاً ايضاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل الى التصديق بقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلاً فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه بل المنطقي يبحث عن المعروف والحجة من حيث انها كيف ينبغي ان يترتبا ^(١) حتى يوصل (بوصلا) الى المجهول.

قوله : (معرفاً) لانه يعرف ويبين حال المجهول التصوري .

قوله : (حجة) لانها تصير سبباً للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب ^(٢) .

— للمنطق بل ما كان موصلاً الى مجهول فان موضوع المنطق هو المعروف والحجة ولا يكون الشيء معرفاً الا اذا كان موصلاً الى مجهول وكذا الحجة لا تتحقق الا اذا كانت كاشفة عن مجهول .

(١) كتقديم الجنس على الفصل في المعروف وتقديم الصغرى على الكبرى في الحجة وهكذا .

(٢) يعني ان الحجة في الحقيقة اسم للغلبة كما في اللغة فتسمية المعلوم التصديقي بالحجة من باب تسمية السبب (المعلوم التصديقي) باسم مسببه (الغلبة) لان المعلوم التصديقي سبب للغلبة .

(المقصد الاول) فى التصورات دلالة اللفظ على تمام ماوضع له

الدلالات

قوله: (دلالة اللفظ) قد علمت ان نظر المنطقى بالذات انما هو فى المعروف والحجة وهما من قبيل المعاني^(١) لا الا لفاظ الا انه كما تعارف ذكر الحد والغاية والموضوع فى صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة فى الشروع كذلك تعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة والاستفادة^(٢).

(١) وذلك لان مايعرف ماهية الانسان مثلا انما هو معنى الحيوان والناطق لا لفظهما ولولا ذلك لكان التعريف مفيداً بالنسبة الى من لايعرف معنى الحيوان والناطق. وكذا الحجة فان المثبت للنتيجة انما هو معنى الصغرى والكبرى لا ألفاظهما ولذا لو أمكن تفهيمهما بالاشارة لانتج النتيجة قطعاً بلا حاجة الى اللفظ.

(٢) أى لامن حيث كيفية مادة الكلمة أو من حيث الاعراب والبناء كما فى الصرف والنحو بل من حيث انه كيف يفيد المتكلم معانيها وكيف يستفيد السامع منها والافادة والاستفادة انما تحصلان بدلالة اللفظ فلذا يبدء المصنف بذكر الدلالة.

وذلك بان يبين معانى الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب والكلى والجزئى والمتواطى والمشكك وغيرها .

فالبحت عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة وهما انما يكونان في الالفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المولول .

والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والافغير لفظية وكل منهما ان كان ^(١) بسبب وضع الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الرابع ^(٢) على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبيعية كدلالة : (اح ، اح) على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى ^(٣) وان كان بسبب امر غير السوضع والطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ ^(٤) وكدلالة الدخان على النار ^(٥) .

(١) أى كل من الدالين اللفظية وغير اللفظية ان كان دلالتها بسبب وضع الواضع لانه عين الدال المخصوص ليدل على المعنى المخصوص فوضعية .

(٢) هى الخطوط والعقود والاشارات والنصب كما مر وهذا مثال للوضعية غير اللفظية .

(٣) فحدوث اح اح وسرعة النبض انما هو بعد عروض وجع الصدر والحمى والاول مثال للطبيعية اللفظية والثانى للطبيعية غير اللفظية .

(٤) اذ العقل يحكم بأنه لولا وجود الالفاظ لما كان لفظ وليس ذلك بالوضع لان ديز غير موصوع بل هو من المهملات وهذا مثال للعقلية اللفظية .

(٥) لان العقل يرى الملازمة بين النار والدخان وهذا مثال للعقلية غير اللفظية .

مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد فيه من اللزوم عقلاً او عرفاً ويلزمهما المطابقة

فاقسام الدلالة ستة ^(١) والمقصود بالبحث ههنا منها هي الدلالة اللفظية
الوضعية اذ عليها مدار الافادة والاستفادة ^(٢) وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن
والتزام لان دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له او
على جزئه او على ما هو خارج عنه لازم له ^(٣) .
قوله : (ولا بد فيه) اى في دلالة الالتزام .

قوله : (من اللزوم) اى كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع
له بدونه ^(٤) سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلاً كالبصر بالنسبة الى العمى ^(٥)

(١) الوضعية والطبيعية والعقلية وكل منها لفظية وغير لفظية فتكون ستة .
(٢) يعنى ان المتعارف فى المحاورات فى مقام التفهيم والفهم انما هو الاستفادة
من الدلالة اللفظية الوضعية .

(٣) مثلاً الانسان يدل على الحيوان الناطق مطابقة وعلى الحيوان وحده أو الناطق
وحده تضمناً وعلى التعجب اللازم له الخارج عن ماهيته التزاماً .
(٤) أى بدون تصور الامر الخارج .

(٥) لان العقل يحكم بأن العمى لا يتحقق الا من هو قابل للبصر فيستحيل عقلاً
أن يتصور العمى بدون تصور البصر ولا يخفى عليك ان البصر هنا ليس بمعنى العين بل
هو مصدر أى القدرة على الرؤية .

وما يتوهم من ان دلالة العمى على البصر تضمنية لالتزامية لان معنى العمى عدم
البصر فالبصر أحد جزئى معنى العمى .

مدفوع بأن معنى العمى هو العدم المضاف الى البصر لا العدم والبصر فان المضاف
اليه خارج عن حكم المضاف دائماً فان قلنا كتب غلام زيد كان الكاتب هو الغلام وحده
لا الغلام مع زيد كما هو ظاهر .

ولو تقديراً ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على
جزء المعنى فمركب اماتام

او عرفاً كالجود بالنسبة الى الحاتم ^(١) .
قوله: (ويلزمهما ^(٢) المطابقة) ولو تقديراً ^(٣) اذ لاشك ان الدلالة الوضعية
على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى ^(٤) سواء كانت الدلالة
على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء او
اللازم بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الجزء او اللازم فالدلالة على
الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل ^(٥) الا انها واقعة تقديراً بمعنى ان لهذا
اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله :
(ولو تقديراً) .

قوله : (ولا عكس) ^(٦) اذ يجوز ان يكون لللفظ معنى بسيط لاجزاء له ولا

(١) فان العرف الذى يعرف حاتماً بالحدود يتصور الجود فور تصور الحاتم
فالملازمة عرفية لاعقلية .

(٢) يعنى ان دلالة المطابقة لازمة لدلالة التضمن والالتزام فهى معهما دائماً
بمعنى انهما لا يتحققان الا بالمطابقة وذلك لان معنى التضمن انه ضمن المعنى المطابقى
والالتزام أى اللازم للمطابقى فلا بد من وجود معنى مطابقى ليتحقق مطابقته والتزامه .
(٣) أى ولولم تكن الدلالة المطابقة حاضرة عند التكلم لاشتغال اللفظ في
الجزء أو اللازم .

(٤) أى تمام الموضوع له .

(٥) لصرف اللفظ عن معناه المطابقى بسبب شهرة استعماله في الجزء أو اللازم .

(٦) أى لا يلزمان المطابقة بمعنى انه لا يجب وجودهما مع المطابقى فيمكن وجود

المطابقى بدونهما .

لازم له فيتحقق حيثئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب
لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط وله لازم ذهني
تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين (١).

المفرد والمركب

قوله : (والموضوع) أي اللفظ الموضوع (٢) أن أريد الدلالة بجزء منه
على جزء معناه فهو المركب والافهوا المفرد فالمركب إنما يتحقق بتحقيق أمور أربعة:
الاول : أن يكون للفظه جزء .

الثاني : أن يكون لمعناه جزء .

الثالث : أن يدل جزء لفظه على جزء معناه .

الرابع : أن يكون هذه الدلالة مرادة .

فبانتهاء كل من القيود الأربعة يتحقق قسم من المفرد، فالمركب قسم واحد (٣)
والمفرد أقسام أربعة :

الاول ما لأجزاء للفظه نحو : همزة الاستفهام .

الثاني : ما لأجزاء لمعناه نحو : لفظ : الله (٤) .

(١) أي لامن طرف التضمن ولامن طرف الالتزام بالنسبة إلى المطابقة بل يجوز
وجود المطابقة بدونهما .

(٢) لا الموضوع غير اللفظ كالذوال الرابع .

(٣) وهو الواجد للشرائط الأربعة .

(٤) فإن لفظه مركب من حروفه المتعددة لكن معناه بسيط لأن المركب يحتاج إلى
وجود أجزائه قبل وجوده ثم إلى انضمام الأجزاء بعضها مع بعض وكلا الاحتياجين مستحيل
في الوجود الفنى بالذات .

خبراً وإنشاءً وأما ناقص تقييدى أو غيره والافمفردوهو ان مستقل
فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة

الثالث: ما لادلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو: زيد وعبدالله^(١) علماً.

الرابع: ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن هذه الدلالة غير مقصودة

كالحيوان الناطق علماً، للشخص الانسانى^(٢).

قوله: (أما تام) اى يصح السكوت عليه كزيد قائم.

قوله: (خبر) ان احتمال الصدق والكذب، اى من شأنه ان يتصف بهما

بان يقال له صادق او كاذب^(٣).

قوله: (او انشاء) ان لم يحتملها^(٤).

(١) فان لفظ زيد أجزائه هي الزاء والياء والdal وكذا معناه متجزء بأجزاء هي رأسه
ويده ورجله وسائر أجزائه ولكن لادلالة لجزء لفظه على جزء معناه وكذا عبدالله والفرق بينه
وبين زيد ان أجزاء لفظ زيد لادلالة لها على معنى أصلاً وأما عبدالله علماً فلكل من جزئيه
معنى لو استعمل فيه لدل عليه الا ان ارادة العلمية منه منعت من تلك الدلالة ففى عبدالله
مقتضى الدلالة موجود ولكن المانع يمنعها.

(٢) أى اذا كان علماً لفرد من الانسان كما اذا سمي زيد ابنه بالحيوان الناطق
فالمدلول وهو ابن زيد حيوان ناطق حقيقة لانه انسان فاللدلالة واقعة لكنها ليست مرادة
للمتكلم لان مراده هو هذا الشخص من دون نظر الى حيوانيته أو ناطقيته.

(٣) فيشمل الخبر المقطوع صدقه والمقطوع كذبه لصحة القول فى الاول بأنه
صادق وفى الثانى بأنه كاذب.

(٤) فلا يقال هذا الامر صادق أو هذا المعنى كاذب لان الصدق والكذب هو المطابقة
وعدم المطابقة مع الواقع وذلك انما يتحقق فيما اذا فرض واقع وكان الكلام حكاية
عنه لافى الانشاء والايجاد كما هو واضح.

قوله : (وأما ناقص) ان لم يصح السكوت عليه .

قوله (تقيدي) ان كان الجزء الثاني قيداً للاول نحو : غلام زيد ، ورجل فاضل ، وقائم في الدار ^(١) .

قوله : (او غيره) ان لم يكن الثاني قيداً للاول نحو : في الدار، وخمسة عشر ^(٢) .

قوله : (والافمرد) اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى .

قوله : (وهو ان استقل) اي في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة .

قوله : (بهيئته) ^(٣) بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية في ضمن مادة موضوعه متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلاً هيئة نصر وهي مركبة من ثلاثة حروف مفترحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعه متصرف فيها ، فلا يرد النقص بنحو جسق وحجر ^(٤) .

قوله : (كلمة) في اصطلاح المنطقيين وفي عرف النحاة فعل .

قوله : (والا) اي وان لم يستقل في الدلالة ^(٥) فاداة في عرف المنطقيين وحرف عند النحاة .

(١) قى الاول المضاف اليه قيد للمضاف وفي الثاني الصفة قيد للموصوف وفي الثالث المتعلق (بالكسر) قيد للمتعلق (بالفتح) .

(٢) فليس الدار قيداً لفي ولا عشر قيداً لخمسة كما لا يخفى .

(٣) فخرج نحو أمس وغد فان دلالتهما على الزمان ليس بهيئتهما بل بمادتهما .
فاما جسق فلانتفاء الوضع لانه من المهملات واما حجر فلكونه غير متصرف لانه من الجوامد .

(٤) فان الحرف مثل من والي اذا استعملت وحدها لا تدل على معنى الا اذا انضم ←

كلمة وبدونها اسم والافادة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه
وضعا علم

في المفرد أيضاً

قوله : (وأيضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف ، اى آض ايضاً اى رجع رجوعاً ، وفيه اشارة الى ان هذه القسمة أيضاً لمطلق المفرد لا للاسم وحده ، وفيه ^(١) بحث فانه يقتضى أن يكون الفعل والحرف اذا كانا متحدى المعنى ^(٢) داخلين في العلم أو المتواطىء أو المشكك مع انهم لا يسمونها بهذه الاسامي ^(٣) بل قد تحقق في موضعه أن معنييهما لا يتصفان بالكلية والجزئية ^(٤) فتأمل فيه ^(٥) .

— الى كلمة اخرى كقولنا سرت من البصرة الى الكوفة فتدلان على الابتداء والانتهاء .
(١) أى فى كون هذه القسمة لمطلق المفرد بحث فانها حينئذ تشمل الفعل والحرف اذا كانا متحدى المعنى مع انهما لا يكرنان علماً ولا متواطياً ولا مشككاً .
(٢) فان هذا التقسيم للمتحد المعنى كما فى المتن والمراد من اتحاد المعنى مقابل الاشتراك والحقيقة والمجاز فان الفعل والحرف أيضاً قد يكونان مشتركين وقد يستعملان مجازاً كالاسم .

(٣) فلا يقال هذا الفعل أو هذا الحرف علم الا أن يخرجنا عن معنى الفعلية والحرفية كيزيد مثلاً وكذا لا يقال فعل متواط أو حرف مشكك فى مقام الدلالة .
(٤) مع ان التشكيك والتواطى فرعان عن الكلية فاذا لم يتصفا بالكلية لم يتصفا بالتواطى والتشكيك كما ان العلمية فرع عن الجزئية .

وأما عدم اتصافهما بالكلية والجزئية فلانهما من صفات الامور المستقلة الثابتة الوجود بحيث يصلح ان يكون محكوماً عليه والفعل والحرف لاستقلال لهما بهذا المعنى .
(٥) أى فى أنهما كيف لا يتصفان بالكلية والجزئية ، وقد بين اجمالاً .

قوله: (ان اتحد) أى وحد معناه^(١) .

قوله: (فمع تشخصه) أى جزئيته .

قوله: (وضماً) أى بحسب الوضع^(٢) دون الاستعمال فان ما يكون مدلوله

(١) أنما فسر اتحد بوحده لان ظاهر معنى الاتحاد هو انضمام شيئين أو أشياء متعددة بعضها مع بعض ، مع ان المراد هنا أن يكون المعنى واحداً وغير متعدد .

(٢) بأن يتصور الواضع شخصاً معيناً ويضع اللفظ لذلك الشخص فقط كما هو شأن الاعلام .

ولا بد هنا من اشارة الى أقسام الوضع فنقول ان الوضع على قسمين خاص وعام لان الواضع قد يضع لفظاً لمعنى خاص كالعلم فانك عندما تسمى ابنك بأحمد مثلاً تخصص هذا اللفظ بهذا المولود الخاص ، وقد يضعه لمعنى عام كالحيوان الموضوع لكل متحرك بالارادة .

واختلفوا فى بعض الالفاظ كأسماء الاشارة والموصولات وكل معرفة غير العلم انها من القسم الاول أو الثانى والسر فى الاختلاف ان التشخص فى معانى هذه الالفاظ مسلم لكونها معارف ولا تكون المعرفة معرفة الا بأن تكون مشخصة المعنى ولكن اسناد هذا التشخص الى الواضع غير واضح لعدم امكان تصور الواضع قبل ماثات السنين التشخص الحاصل الان عند استعمال هذه الالفاظ بالاشارة أو غيرها .

فذهب بعضهم الى ان الوضع فى هذه الالفاظ خاص ، ببيان ان الواضع وان لم يمكنه تصور اشخاص موارد استعمال هذه الالفاظ تفصيلاً « بأن يتصور الواضع المشار اليه فى زماننا » لكن يمكنه ذلك بالاجمال بأن يتصور كإى المشار اليه ويقول انى وضعت لفظ الاشارة لاشخاص هذا الكلى فيكون الوضع « أى تصور الكلى » عاماً والموضوع له « أشخاص الكلى » خاصاً .

وعلى هذا القول لا فرق بين العلم وغيره من المعارف فى أصل الوضع لكون الموضوع له فى كلا الموردين خاصاً وانما الفرق بالاجمال والتفصيل لكون معنى العلم متصوراً تفصيلاً لحضوره عند الواضع وأما معانى سائر المعارف فلكونها غائبة عن الواضع يكون تصورهما عنده بالاجمال .

كليباً في أصل الوضع ومشخصاً في الاستعمال كأسماء الإشارة على رأي المصنف لا يسمى علماً، وهي هنا كلام^(١) وهو ان المراد

« وذهب آخرون ومنهم المصنف الى ان الموضوع له في هذه الالفاظ « أسماء الإشارة و... » عام ولم يلاحظ فيها خصوصية وتشخص من ناحية الواضع وانما يحصل التشخص من ناحية المستعمل عند الاستعمال وعلى هذا القول فالتشخص في العلم بالوضع وفي هذه الالفاظ بالاستعمال فصح للمصنف أن يخرج هذه المعارف عن العلم بقوله وضعاً لاشتراكهما في التشخص وامتنياز العلم عنها بكون تشخصه بالوضع . . ولا يخفى عليك ان المعنى الموضوع له لاسماء الإشارة على هذا القول واحد عام وانما تتعدد المعاني عند الاستعمال بتخصيص كل مورد بخصوصية خاصة يمتاز عن مورد آخر وأما على القول الاول فالمعنى الموضوع له متعدد بتعدد موارد استعمالها لان الواضع « على هذا القول » وضع اللفظ لكل مورد مورد بخصوصه ولو بالتصور الاجمالي كما مر .

(١) ينبغي لتوضيح اشكال المحشى من تقديم مقدمة وهي ان المعنى على قسمين أ - المعنى عند الواضع « أى المعنى الموضوع له » ب - المعنى عند المستعمل يتصرف منه عند الاستعمال سواء كان التصرف بالتجاوز كجعل الرجل الشجاع معنى للأسد أو بلحاظ خصوصية المورد كجعل المشار اليه الخاص معنى لاسم الإشارة .

مع ان معنى الاسد عند الواضع هو الحيوان المفترس ومعنى اسم الإشارة عنده هو كلى المشار اليه على رأي المصنف فكون الرجل الشجاع معنى للأسد وكون المشار اليه المعين معنى اسم الإشارة انما هو بتأويل وتصرف من المستعمل .

اذا عرفت هذا فان كان مراد المصنف من المعنى في قوله اتحد معناه وضمير المعنى في قوله كثر هو القسم الاول « المعنى الموضوع له » يرد عليه ان المعنى الموضوع له في الحقيقة والمجاز واحد هو الحقيقي فقط اذ المجازى ليس بموضوع له فجعل الحقيقة والمجاز من متكرر المعنى كما يأتي في كلام المصنف غير صحيح .

وان كان مراده من المعنى هو كل ما كان معنى عند المستعمل أعم من أن يكون المعنى الموضوع له أو كان معنى يتصرف المستعمل وتأويله فيرد عليه ان اسماء الإشارة على رأي

وبدونه متواط ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت باولية او اولوية
وان كثر فان وضع لكل فمشارك والافان اشتهر في الثاني

بالمعنى ^(١) في هذا التقسيم أما الموضوع له تحقيقاً أو ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً أو تأويلاً ^(٢) ، فعلى الاول لا يصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام متكرر المعنى ^(٣) ، وعلى الثاني ^(٤) يدخل نحو أسماء الإشارة على مذهب المصنف في متكرر المعنى ويخرج عن متحد المعنى ، فلا حاجة في اخراجها (جه) الى التقييد بقوله : (وضعاً) .

قوله: (ان تساوت) أي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الافراد على السوية ^(٥) .

— المصنف «من ان معناها الموضوع له واحد عام وأما عند المستعمل فمتعدد بتعدد موارد استعماله» من أقسام متكرر المعنى لكثرها في الاستعمال فخرجت بقوله اتحاد ولا يحتاج لاخراجها بقوله وضعاً كما لا يخفى .

(١) في قوله اتحاد معناه وضمير المعنى في قوله وان كثر.

(٢) التأويل من الاول والمأل فان المعنى المجازي وكذا المعنى المستعمل فيه في اسم الإشارة وان لم يكونا معنى اللفظ حقيقة ولكنها يؤلان ويعودان اليه لوجود المناسبة بينهما وبينه في الشبه أو العموم والخصوص .

(٣) لان المعنى الحقيقي في الحقيقة والمجاز واحد وهو المعنى الحقيقي فقط فليس من المتكرر .

(٤) أي على أن يكون مراد المصنف من المعنى المعنى المستعمل فيه وعليه فأسماء الإشارة على مذهبه داخل في المتكرر ولم يكن داخلاً في المتحد ليجتاح الى اخراجها بقيد وضعاً .

(٥) بأن لا يسبق بعض أفراده الى الذهن قبل بعض آخر كصدق الانسان على أفراده فاذا قلت رأيت انساناً لا يسبق ذهن السامع الى الابيض قبل الاسود مثلاً .

قوله : (ان تفاوتت) أي يكون صدق هذا المفهوم على بعض الافراد مقدماً على صدقه على بعض آخر بالعلية ^(١) أو يكون صدقه على بعض أولى ^(٢) وأنسب من صدقه على بعض آخر وغرضه بقوله : (ان تفاوتت بأولية أو أولوية) مثلاً ^(٣) فان التشكيك لا ينحصر فيهما، بل قد يكون بالزيادة والنقصان أو بالشدة والضعف ^(٤) .

قوله : (وان كثر) أي اللفظ المفردان كثر معناه المستعمل هو فيه ^(٥)

(١) تفسير لقول المصنف بأولية فان العلة أول ومقدم والمعلوم ثان ومؤخرو يمثل لذلك بالوجود فان صدقه على وجود الله سبحانه مقدم على صدقه على وجود غيره لأولية وجود الله أي عليته بالنسبة الى وجود المخلوقين .

(٢) تفسير لقوله أو أولوية وذلك كالعلم فان صدقه على الطب أسرع في الذهن من صدقه على الخياطة لشرف الاول بعظم منافعه على الثاني .

(٣) أي من باب المثال لا الحصر.

(٤) مثال الاول كلفظ اتقى فان صدقه على من هو محيط بالفقه مقدم على صدقه على العالم بمسئلة وان كان الثاني أيضاً فقيهاً لكونه عالماً بتلك المسئلة عن أدلتها لزيادة الاول « المحيط بالفقه » ونقص الثاني « العالم بمسئلة » .

والثاني كالنور فان صدقه على نور الشمس مقدم على صدقه على نور السراج لشدة الاول وضعف الثاني.

(٥) جعل المحشى المراد بالمعنى « المضمّر في كثر » المعنى المستعمل فيه فان اريد بالمعنى في قوله اتحد معناه المعنى الموضوع له على طريقة الاستخدام (وهو كون المراد من الضمير غير المراد من مرجعه) يرتفع الاشكال المتقدم اذ يجعل المعنى في المرجع « اتحد معناه » المعنى الموضوع له يدخل نحو أسماء الاشارة .

على رأى المصنف في متحد المعنى لان معناها على رأيه متحد عام اعموم الموضوع لسه فيها فيحتاج لاخراجها عن العلم بقيد وضعاً ، وبجعل المراد بالمعنى المضمّر في كثر المعنى المستعمل فيه يدخل الحقيقة والمجاز في متكرر المعنى فيرتفع الاشكال بشقيه .

فلا يخلو ^(١) أما أن يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني ابتداءً ^(٢) بوضع على حدة أو لا يكون كذلك ، والاول يسمى مشتركاً كالعين للباصرة وللذهب وللذات ، وعلى الثاني ^(٣) فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعاني اذ المفرد ^(٤) قسم من اللفظ الموضوع ، ثم انه ان استعمل في معنى آخر ^(٥) فان اشتهر في هذا المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثاني اذا أطلق مجرداً عن القران فهذا يسمى منقولاً ^(٦) وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني ، فان استعمل في الاول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة ، وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازاً .

(١) حاصل هذا التقسيم ان المفرد المتكرر المعنى على ثلاثة أقسام أ - مشترك ب - منقول ج - حقيقة ومجاز .

لان المعاني الكثيرة أما أن يكون كلها موضوعاً له اللفظ مستقلاً فهو المشترك أو بعضها كذلك وهو ان اشتهر في المعنى الغير الموضوع له بحيث ترك الموضوع له فهو المنقول وان لم يكن بتلك الشهرة في غير الموضوع له فهو حقيقة ومجاز .

(٢) أي من غير ملاحظة مناسبة بينه وبين معنى آخر كما في المجاز والمنقول .

(٣) أي ألا يكون موضوعاً لجميع المعاني .

(٤) يعني لما كان هذا التقسيم للمفرد لقوله سابقاً (والا فمفرد وهو ...) والمفرد

قسم من أقسام الموضوع لقوله فيما تقدم (والموضوع ان قصد ...) فالمقسم الاصل هو اللفظ الموضوع فيجب تحقق الوضع في جميع أقسامه ومن جملة أقسامه أقسام متكرر المعنى فلو كان واحد من المعاني الكثيرة غير موضوع كان خارجاً من المقسم .

(٥) غير الموضوع له .

(٦) لانتقال اللفظ من المعنى الاصل « الموضوع له » الى المعنى الاخر بالشهرة .

فمنقول ينسب الى الناقل والافحقيقة ومجاز (فصل) المفهوم ان

ثم اعلم : ان المنقول لا بد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثاني المنقول اليه، فهذا الناقل أما أهل الشرع ^(١)، أو أهل العرف العام ^(٢)، أو أهل العرف الخاص واصطلاح خاص ^(٣) كالنحوي مثلاً فعلى الاول يسمى منقولاً شرعياً، وعلى الثاني عرفياً وعلى الثالث اصطلاحياً، وإلى هذا أشار بقوله ينسب الى الناقل ^(٤).

فى الكلى والجزئى

قوله: (المفهوم) أي ما حصل عند العقل ^(٥)، اعلم ان ما استفيد من اللفظ ^(٦)

(١) كلفظ الصلاة الموضوع فى الاصل للدعاء ثم نقله أهل الشرع الى الركعات المخصصة والحج الموضوع للقصد ثم نقله أهل الشرع الى المناسك المخصصة فيكون منقولاً شرعياً .

(٢) أى أهل اللسان عموماً كالعرب مثلاً نحو دابة فانها موضوعة فى الاصل لكل ما يدب « يتحرك » فى الارض ثم نقله أهل اللسان « العرب عموماً » الى الجاموس خاصة فيكون منقولاً عرفياً .

(٣) الاصطلاح من الصلح لتصالح جماعة وتسامهم واتفاقهم على أمر كتوافق النحاة مثلاً على أن يكون المبتدأ اسماً لما وضع أولاً ليحكم عليه : عطف بيان للعرف الخاص ومنه لفظ الفعل الموضوع فى اللغة للمصدر ثم اصطلاح الصرفيون على أن يكون اسماً للحدث المقترن بالزمان فهو منقول صرفى ومنه المبتدأ الموضوع لغة لكل ما يبتدأ به ثم نقله النحاة الى المبتدأ الخاص فهو منقول نحوى وهكذا .

(٤) فيقال منقول شرعى أو صرفى أو نحوى .

(٥) عند اطلاق اللفظ .

(٦) كلفظ زيد بالنسبة الى شخصه الخارجى فمن حيث ان شخصه يفهم ويأتى فى ←

امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا كلى امتنعت افراده أو
أمكنت ولم توجد أو وجد الواحد فقط مع امكان الغير أو امتناعه.

باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوماً، وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار
ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولاً .

قوله : (فرض صدقه على كثيرين) الفرض ههنا بمعنى تجوز العقل لا
التقدير فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين^(١) .
قوله : (امتنعت أفراده) كشريك الباري عز اسمه^(٢) .

—الذهن عند اطلاق لفظه فهو مفهوم له ومن حيث ان لفظ زيد يدل على الشخص فهو مدلول
له ومن حيث ان الشخص معنى ومقصود للمتكلم عند اطلاق لفظ زيد فهو « شخص
زيد » معنى اللفظ زيد فالمدلول والمعنى والمفهوم شيء واحد والفرق بالاعتبار كالفرق
بين الصدق والحق .

(١) فان الفرض بمعنى التقدير يتمشى في المحالات أيضاً فيمكن أن نفرض ان
الضدين يجتمعان مثلاً .

واعلم ان مراد المصنف من هذا الفصل ان الجزئي والكلّي الذين هما مدار
البحث في المسائل المنطقية ما كان جزئياً أو كلياً بحسب ما يستفاد و يفهم من اللفظ لا
بحسب الوجود الخارجى فاذا أطلق لفظ و لم يجوز العقل بحسب الفهم من اللفظ صدقه
على كثيرين كلفظ زيد مثلاً فهو جزئي لكونه علماً وان لم يكن له وجود خارجاً وطير
العنقاء مفهوم كلى لكونه نوعاً من الطير وان لم يوجد له فرد في الخارج أو كان له فرد
واحد فقط كما لو انعدم جميع أفراد الانسان ولم يبق منها الا واحد لم يخرج الانسان عن
كونه كلياً لتجوز العقل صدقه على كثيرين حتى لو كان وجوده محالاً عقلاً كشريك الباري
فهم الكلية والجزئية من اللفظ لاعلاقة له بوجود معناه في الخارج وعدم وجوده .

(٢) وكالضدين المجتمعين فانها كليات مفهوماً وان كانت ممتنعة وجوداً .

قوله: (أو أمكنت^(١)) أي لم يمتنع أفرادها في الخارج ، فيشمل الواجب
والممكن الخاص كليهما .
قوله: (ولم يوجد) كالعقلاء^(٢) .

(١) الممكن الخاص ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه كالعالم ما سوى الله والممكن
العام ما لم يمتنع وجوده سواء لم يمتنع عدمه أيضاً كالممكن الخاص أو امتنع عدمه
كالواجب فالممكن العام يشمل الممكن الخاص والواجب كليهما بمعنى أن الممكن الخاص
ممكن عام وكذا واجب الوجود أيضاً ممكن عام .

وان شئت فقل ان الممكن الخاص ما سلب عنه الضرورة في الطرف الموافق
والمخالف والممكن العام ما كانت الضرورة مسلوبة عنه في الطرف المخالف فقط سواء
كان الطرف الموافق مسلوب الضرورة أم لا « والمراد من سلب الضرورة عدم الوجوب » .
والمراد بالطرف الموافق هو الوضع الموجود في القضية فعلا والمخالف خلافه
فان كانت القضية موجبة فالموافق لها هو الايجاب والمخالف السلب و ان كانت سالبة
فالموافق هو السلب والمخالف هو الايجاب .

فالممكن الخاص نحو قولنا الانسان موجود بالامكان الخاص فان الطرف الموافق
لها وهو وجود الانسان غير ضروري كما ان الطرف المخالف « عدم وجود الانسان »
أيضاً غير ضروري .

ونفس هذا المثال « الانسان موجود » ممكن عام أيضاً لعدم ضرورة الطرف
المخالف كما ذكر ويكفي ذلك لصدق الامكان العام وان كان الطرف الموافق أيضاً غير
ضروري .

كما انه « الممكن العام » صادق على الواجب أيضاً كقولنا الله موجود فان طرفها
المخالف وهو عدم وجود الله غير ضروري لعدم امتناع وجوده وهذا المقدار كاف لصدق
الممكن العام وتفصيل ذلك في باب القضايا .

(٢) طائر خيالي لم يوجد منه في الخارج فرد ولكن مفهوم لفظه كلي ويمكن عقلا
وجوده في الخارج أيضاً .

أو الكثير مع التناهي أو عدمه والكليان ان تفارقا كلياً فمتباينان والا
فان تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان ونقيضاهما كذلك

قوله: (مع امكان الغير) كالشمس^(١) .

قوله: (أو امتناعه)^(٢) كمفهوم واجب الوجود .

قوله: (مع التناهي) كالكوكب السبع السيارة^(٣) .

قوله: (أو عدمه) كمعلومات الباري^(٤) عز اسمـه ، كالنفس الناطقة^(٥)

على مذهب الحكماء .

(١) فان لفظ الشمس ليس علماً للشمس الموجودة في عالمنا بل اسم جنس لكل
نيز غنى بنوره فهي مفهوم كلي يجوز العقل صدقها على كثيرين ولا يمتنع وجود أفراد
كثيرة منها من الخارج ، لكن لم يوجد منها الا فرد واحد فقط .

(٢) أى امتناع الغير فان مفهوم الواجب كلي أى كل ما وجب وجوده و لكن لم
يوجد منه الا فرد واحد هو الله سبحانه ويمتنع وجود فرد آخر منه عقلاً لانه يلزم منه تعدد
الالهة وهو محال (ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) .

(٣) فان الكوكب السيار مفهوم كلي يجوز العقل أن يكون له أفراد كثيرة ووجد
منه الكثير وهو السبعة لان الكثير في مقابل الواحد لكنه متناه أى محدود بسبعة لا أكثر .
(٤) لانها غير محدودة بحد فلا يقال انه سبحانه يعلم ألف شيء أو ألفين مثلاً وذلك
لان علمه سبحانه متعلق بالمستقبل كتعلقه بالماضى والحال فمعلوماته أبدى كعلمه بخلاف
مخلوقات الباري فان المخلوق يصدق على ما خلق في الماضى والحال فقط ولا يصدق
على ما لم يخلق بعد .

(٥) لاشك في ان النفس الناطقة أى الانسان مجرداً عن الجسم شيء مغاير للجسم
وانما هي حالة في الجسم حلولا دقيقاً يوهم الجاهل اتحادهما أو تركيبهما والحال انه لا
هذا ولا ذلك بل هما مصاحبان كمصاحبة الجسم للثوب ولهذا نضيف اليئنا أجسامنا فنقول
رأسى ورجلى ويدى ولا يضاف شيء الى نفسه بل الى غيره ←

فى النسب الرابع

قوله: (والكليات ان تفارقا كلياً من الجانبين فمتباينان) أى كل كليين لابد من أن يتحقق بينهما احدى النسب الرابع التباين الكلى، والتساوي، والعموم المطلق، والعموم من وجه .

وذلك لانهما اما أن لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر، أو يصدق فعلى الاول فهما متباينان، كالإنسان والحجر ^(١)، وعلى الثانى فاما أن لا يكون بينهما صدق كلى من جانب أصلاً ^(٢) أو يكون ^(٣)، فعلى الاول فهما أعم وأخص من وجه كالحيوان والابيض ^(٤)، وعلى الثانى ^(٥) فاما أن يكون الصدق الكلى من الجانبين أو من جانب واحد، فعلى الاول فهما متساويان،

— وانما اختلفت الفلاسفة فى انها أى النفوس الناطقة هل لها وجود قبل أن تحل الأبدان أو انها توجد عند وجود المحل أى البدن .

فذهب الحكماء منهم على الاول وأضافوا ان وجودها نحو وجود لا يحد بحد ولا يعد بعد فهي موجودة غير محدودة وهذا الذى أشار اليه المحشى .
وأما المتألهون منهم فذهبوا الى الثانى وانها محدودة بخلق أول إنسان وموت آخر إنسان وتفصيل الكلام فى محله .

(١) لعدم صدق الإنسان على شيء من أفراد الحجر ولا الحجر على شيء من أفراد الإنسان .

(٢) بل الصدق من الجانبين جزئى .

(٣) أى الصدق الكلى .

(٤) فانه يصدق الحيوان على الابيض وكذا الابيض على الحيوان لكن جزئياً لا

كلياً لوجود الحيوان غير الابيض والابيض غير الحيوان كالبحر الاسود والثلج .

(٥) أى فيما اذا كان بينهما صدق كلى .

أو من جانب واحد فأعم وأخص مطلقاً ونقيضاهما بالعكس

كالإنسان والناطق ^(١) وعلى الثاني ^(٢) فهما أعم وأخص مطلقاً ، كالحيوان والإنسان .

فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو: كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان .

ومرجع التباين الى سالبتين كليتين نحو: لاشيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان .

ومرجع العموم والخصوص مطلقاً الى موجبة كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم وسالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان ليس بإنسان .

ومرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو : بعض الحيوان أبيض ^(٣) ، وبعضه ليس بأبيض ^(٤) ، وبعض الأبيض ليس بحيوان ^(٥) .

قوله : (ونقيضاهما كذلك) يعني ان نقيضي المتساويين ^(٦) أيضاً

(١) فان كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان .

(٢) أى فيما اذا كان الصديق الكلى من جانب واحد .

(٣) كالبقرة الأبيض .

(٤) كالبقرة السوداء والإنسان الأسود .

(٥) كالثلج والقرطاس .

(٦) كالإنسان والناطق .

متساويان أي كلما صدق عليه أحد النقيضين ^(١) صدق عليه نقيض الآخر ^(٢) اذ لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر ^(٣) ، ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين ^(٤) فيصدق عين الآخر بدون عين الاول ^(٥) لامتناع اجتماع النقيضين ^(٦) ، وهذا يرفع التساوي بين العينين ، مثلاً لو صدق اللانسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق ، فيصدق الناطق عليه هيئنا بدون الانسان ، هذا خلف ^(٧) .

قوله: (ونقيضاهما بالعكس) أي نقيضا الأعم والأخص مطلقاً أعم وأخص مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم بمعنى ان كلما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص وليس كلما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم .

(١) كاللانسان .

(٢) كاللاناطق .

(٣) يعني اذا صدق اللانسان مثلاً ولم يصدق معه اللاناطق يجب أن يصدق هناك الناطق لان اللاناطق والناطق نقيضان لا يمكن ارتفاعهما فصدق اللانسان مع الناطق فصدق أحد العينين « الناطق » بدون العين الآخر « الانسان » لوجود نقيضه هنا وهو اللانسان والنقيضان لا يجتمعان وصدق أحد العينين بدون الآخر ينافي التساوي المفروض بينهما .

(٤) وهما اللاناطق والناطق مثلاً اذ لا يخلو الشيء من كونه ناطقاً أو لاناطق .

(٥) أي الناطق بدون الانسان .

(٦) يعني مع صدق اللانسان لا يمكن صدق الانسان لكونهما نقيضين ويستحيل اجتماعهما .

(٧) يعني صدق الناطق بدون الانسان خلاف لقرض تساويهما .

(١) أما الأول : فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم ، هذا خلف (٢) مثلاً لو صدق اللاحيون على شيء بدون اللاانسان (٣) لصدق عليه الانسان و يمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان .

وأما الثاني (٤) : فلانه بعدما ثبت (٥) ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص (٦) لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين كما مر وقد كان العينان أعم وأخص مطلقاً

(١) وهو كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص .
(٢) أى خلاف الفرض اذ الفرض ان هذا أخص من ذلك ومقتضى ذلك أن يصدق الاعم في كل مورد صدق الاخص .
(٣) المدعى انه لو صدق اللاحيوان « نقيض الاعم » على شيء لصدق اللاانسان « نقيض الاخص » على ذلك الشيء فان لم يصدق اللاانسان وجب صدق الانسان لانهما « الانسان واللاانسان » نقيضان والنقيضان لا يرتفعان .
فصدق اللاحيوان مع الانسان ولا يمكن هنا صدق الحيوان لوجود نقيضه « اللاحيوان » والنقيضان لا يجتمعان فحصل صدق الانسان بدون صدق الحيوان وهذا خلاف الفرض اذ الفرض ان الانسان أخص من الحيوان ويستحيل صدق الاخص بدون صدق الاعم .

(٤) أى ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم .

(٥) في الشق الاول .

(٦) يعنى أثبتنا في المقدمة الاولى ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص « كل لاهيوان لا انسان مثلاً » فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم « كل لا انسان لا حيوان » أيضاً لكان النقيضان متساويين لان الصدق من الجانبين هو شأن المتساويين .
واذا كان النقيضان متساويين يلزم أن يكون نقيض النقيضين أيضاً متساويين ونقيض النقيض هو العين مع ان الفرض كون العينين أعم وأخص مطلقاً فيكون خلاف الفرض .

والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين .

هذا خلف .

قوله : (والا فمن وجه) أي ان لم يتصادقا كلياً من الجانبين ولا من جانب واحد أصلاً^(١) فمن وجه .

قوله : (تباين جزئي) التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين على شيء بدون الآخر في الجملة^(٢) فان صدقا معاً أيضاً^(٣) كان بينهما عموم وخصوص من وجه وان لم يتصادقا معاً أصلاً ، كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم والخصوص من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضاً .

ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه فقد يكون بين نقيضيهما أيضاً عموم من وجه كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان

(١) بل الصدق في الجانبين بنحو الجزئية كالحيوان والابيض فان بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض حيوان .

(٢) التباين الجزئي ليس من النسب المعروفة بل هو تعبير جامع عن التباين الكلي والعموم من وجه ليشمل صورتى نقيض العموم من وجه أعني التباين الكلي والعموم من وجه بلفظ جامع وهو « التباين الجزئي » عبارة عن أن يكون الكليان بحيث يكون بينهما تنافر وعدم اجتماع سواء كان التنافر كلياً فيكون تبايناً كلياً أو جزئياً فعموم من وجه .

وقوله في الجملة أي غير مقيد بكونه كلياً أو جزئياً ليشملهما معاً .

(٣) يعني مع كونهما غير مجتمعين في مورد كانا مجتمعين في مورد أيضاً كما هو شأن العموم والخصوص من وجه فالحيوان والابيض غير مجتمعين في الثلج والحيوان الاسود ومجتمعان في الحيوان الابيض .

واللاأبيض أيضاً عموماً من وجه^(١) وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان
واللا انسان^(٢) فان بينهما عموماً من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان و
الانسان مباينة كلية^(٣) .

فلهذا^(٤) قالوا ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً لا
العموم والخصوص من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط .

قوله : (كالتباينين) أي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه
مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي ، فانه^(٥) لما صدق
كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر ،

-
- (١) لاجتماعهما في الحجر الاسود واقتراحهما في الحيوان الاسود لصدق اللاأبيض
عليه دون اللاحيوان وفي الثلج لصدق اللاحيوان عليه دون اللاأبيض .
- (٢) لاجتماعهما في البقر واقتراحهما في الانسان لصدق الحيوان عليه دون اللا
انسان وفي الحجر لصدق اللاانسان عليه دون الحيوان .
- (٣) اذ لاشيء من اللاحيوان بانسان ولا شيء من الانسان بلاحيوان .
- (٤) أي لاجل ان نقيض العموم والخصوص من وجه لم يكن على نسق واحد بل
قد يكون هذا وقد يكون ذاك فأتوا بلفظ جامع ليشمل كلا قسميه .
- (٥) هذا استدلال لاثبات صدق أحد نقيضي المتباينين بدون النقيض الآخر في
الجملة وهو معنى التباين الجزئي وحاصل الاستدلال ان شأن المتباينين عدم اجتماع أحدهما
مع الآخر فلما لم يجتمع مع الآخر لزم اجتماعه مع نقيض الآخر لاستحالة ارتفاع
النقيضين وفي هذا الاجتماع (اجتماع عين مع نقيض عين الآخر) حصل صدق أحد النقيضين
بدون النقيض الآخر (لكونه مجتمعاً مع عين الآخر) وهو المطلوب .
- مثلا الحجر والانسان متباينان لا يصدق الحجر على الانسان ولا الانسان على الحجر
فلهذا أن يصدق الانسان على الحجر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين وكذا العكس ففي هذا
المورد (مورد صدق الانسان مع الحجر) صدق أحد النقيضين (الحجر) بدون النقيض
الآخر (أي بدون اللاانسان) لوجود الانسان ولا يجتمع النقيضان .

فيصدق كل من النقيضين بدون الآخر في الجملة، وهو التباين الجزئي .
ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين
نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضاً تبايناً كلياً ^(١) ، وقد يتحقق في
ضمن العموم من وجه كالانسان والحجر فان بين نقيضيهما وهما اللانسان واللا
حجر عموماً من وجه ^(٢) ، فلهذا قلوا ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح
في الكل هذا ^(٣) .

واعلم أيضاً ان المصنف اخر ذكر نقيضي المتباينين ^(٤) لوجهين :
الوجه الاول : قصد الاختصار بقياسه ^(٥) على نقيضي الاعم والاختص
من وجه .

الوجه الثاني : ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مجرد ^(٦) عن خصوص

(١) فانه لاشيء من اللاموجود بلامعدوم ولا شيء من اللامعدوم بلاموجود لان اللا
معدوم هو الموجود فكيف يكون لاموجوداً .

(٢) لاجتماعهما في الشجر واقتراحهما في الانسان والحجر لصدق اللاحجر على
الاول « الانسان » دون اللانسان وصدق اللانسان على الثاني « الحجر » دون اللاحجر .
(٣) كلمة هذا يمكن أن يكون فاعلاً ليصح أى ليكون هذا التعبير (التباين الجزئي)
صحيحاً وصادقاً في كل صور نقيض المتباينين ويحتمل أن يكون بمعنى خذذا .

(٤) مع انه « المصنف » بين حكم نقيضي الثلاثة الآخر بعد العينين بلافصل .
(٥) متعلق بالاختصار يعني أراد بتأخير الاختصار في الكلام بسبب القياس بقوله
كالمتباينين فانه لو ذكر نقيضي المتباينين بعد العينين بلافصل لكان عليه أن يكرر قوله
(وبين نقيضيهما تباين جزئي) مرة بعد التباين ومرة بعد العموم والخصوص من وجه فيوجب
الاطالة فلهذا أخره ليتمكن له القياس .

(٦) يعني ان التباين الجزئي مفهوم منتزع من التباين الكلي والعموم من وجه وجامع
لهما وحيث ان المصنف في مقام بيانه بوصف جامعيته للفردين ليتصوره المتعلم من هذه ←

وقد يقال الجزئي للاخص وهو أعم .

فردية موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه ، والتباين الكلي قبل ذكر فرديه كليهما لايتأتى^(١) ذكره .

قوله : (وقد يقال) يعنى ان لفظ الجزئى كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز صدقه على كثيرين^(٢) كذلك يطلق على الاخص من شيء^(٣) وعلى الاول بقيد بقيد الحقيقي^(٤) ، وعلى الثانى بالاضافى والجزئى بالمعنى الثانى^(٥).

← الحاشية فكان بيان هذا الامر متوقفاً على ذكر الفردين ليعرف ما يشتركان فيه ليصح ذكر الجامع لهما نعم لو كان المصنف فى مقام بيانه بخصوص أحد فرديه لجاز له ذكره بعد التباين الكلى لانه فرد منه ولكن لم يكن يحصل غرضه بذلك (لان غرضه وصفه مجرداً عن خصوص الفردين أى بوصف الجامعية لهما) .

(١) أى لا يمكن ولا يصح ذكره هناك لجهل القارىء بمعنى التباين الجزئى « المركب من جزئين » بذكر جزء واحد منه .

(٢) ومر بقوله (المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى) نحو ريد .

(٣) يعنى المفهوم الذى تحت مفهوم اخر والجزئى بهذا المعنى شامل للجزئى بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين » وللکلى الذى تحت كلى اخر كالانسان تحت الحيوان لانطباق الاخص من شيء على كليهما .

(٤) أى يقال للجزئى بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين » الجزئى الحقيقى ويقال للجزئى بالمعنى الثانى « الاخص من شيء » الجزئى الاضافى .

(٥) يعنى الجزئى الذى بمعنى الاخص من شيء أعم من الجزئى بمعنى الاول « ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين » أى يصدق الجزئى الاضافى على الجزئى الحقيقى فهما لأن الجزئى الاضافى بمعنى الاخص من شيء وكل جزئى حقيقى فهو تحت كلى كتريد بالنسبة الى الانسان ←

أعم منه بالمعنى الاول ، اذ كل جزئي حقيقي فهو يندرج تحت مفهوم كلي عام وأقله المفهوم والشيء والامر ، ولا عكس^(١) اذ الجزئي الاضافي قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان .

ولك^(٢) أن تحمل قوله : (وهو أعم) على جواب سؤال مقدر كان قائلاً يقول الاخص على ما علم سابقاً^(٣) هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقاً

« حتى لو لم يكن الجزئي الحقيقي تحت كلي من الكليات الخاصة » المعروفة « كالله فانه وان لم يكن داخلاً في كلي الحيوان أو الجسم أو الجوهر لكنه لا أقل داخل في الكليات العامة كالشيء فانه شيء من الاشياء والامر فانه أمر من الامور والمفهوم فانه مفهوم من المفاهيم .

(١) أى ليس كل جزئى اضافى جزئياً حقيقياً لان الجزئى الاضافى قد يكون كلياً تحت كلي آخر كالانسان تحت الحيوان ومعلوم ان الكلى لا يتمتع فرض صدقه على كثيرين .

(٢) أى يصح أيضاً أن يعود ضمير هو فى قوله وهو أعم الى الاخص يعنى ان هذا الاخص أعم من الاخص الذى سبق ذكره فى بحث النسب (أى الاخص مطلقاً أو الاخص من وجه) فان ذلك الاخص كلي وهذا الاخص قد يكون كلياً « كالانسان بالنسبة الى الحيوان » وقد يكون جزئياً حقيقياً .

وحاصل السؤال المقدر ان المصنف بقوله (وقد يقال الجزئى ...) فى مقام بيان الجزئى الاضافى الشامل للجزئى الحقيقى أيضاً فكيف يقول ان هذا الجزئى يقال للاخص مع ان الاخص على ما علم سابقاً هو الكلى الذى تحت كلي آخر والجزئى الاضافى لا يكون كلياً دائماً بل قد يكون جزئياً حقيقياً .

فأجاب عنه بأن الاخص هنا « بقوله للاخص » ليس بمعناه السابق بل هو أعم وأوسع منه لشموله للجزئى الحقيقى .

(٣) فى بحث النسب « الاخص مطلقاً والاخص من وجه » .

والكليات خمس الاول الجنس وهو المقول

كلياً^(١) ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً، ف تفسير^(٢) الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاعم بالاخص .

فأجاب بقوله : (وهو أعم) أي الاخص المذكور ههنا أعم من الاخص المعلوم آنفاً ومنه^(٣) يعلم ان الجزئي بهذا المعنى أعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة^(٤) التزاماً وهذا من فوايد بعض مشايخنا طاب ثراه .

الكليات الخمس (الجنس)

قوله: (والكليات) أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الامر^(٥) في

(١) أي صدقاً شاملاً لجميع الافراد كالانسان الذي يصدق عليه الحيوان كلياً ولا يصدق الانسان على جميع أفراد الحيوان .

(٢) المفسر بالفتح الجزئي والمفسر بـهـ هو الاخص فقد فسر المصنف الجزئي الذي هو أعم من الاخص « لان الجزئي هنا يشمل الكلي والجزئي الحقيقي » بالاخص الذي هو أخص من مفسره « بالفتح » فكان المفسر بالكسر أخص من المفسر بالفتح وذلك غلط في التعريف .

(٣) أي من جواب المصنف عن السؤال بقوله وهو أعم يعلم ان الجزئي هنا أعم من الجزئي السابق وذلك لان الجواب حامل للسؤال والسؤال هو ان الجزئي هنا أعم من الاخص .

(٤) أي النسبة بين هذا الجزئي والجزئي الحقيقي علم من لازم كلام المصنف لامن صريحه فان صريح كلامه على ما ذكر هو أعمية هذا الاخص من ذلك الاخص وبما ان الاخص هنا مفسر للجزئي فيكون هذا الجزئي أيضاً أعم من ذلك الجزئي للزوم التساوي بين المفسر والمفسر .

(٥) مراده ان وجود أفراد الكلي لا ينحصر بالخارج بل يتبع وجود ذلك الكلي

الذهن أوفي الخارج منحصرة في خمسة أنواع .
وأما الكليات الفرضية التي لامصداق لها لاخارجاً ولا ذهنياً ^(١) فلايتعلق
بالبحث عنها غرض معتد به .

ثم الكلي اذا نسب الى أفراده المحققة في نفس الامر ^(٢) فاما أن يكون
عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع أو جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك ^(٣)
بين شيء منها وبين بعض آخر ، فهو الجنس والا فهو الفصل ، ويقال لهذه
الثلاثة ذاتيات : أوخارجاً عنها ^(٤) ، ويقال له العرض ، فاما ان يختص بأفراد
حقيقة واحدة، أولا يختص فالاول هو الخاصة ^(٥) والثاني هو العرض العام ^(٦) .

فقد يكون الكلي خارجياً كالحیوان والانسان فوجود أفراده يكون في الخارج وقد يكون
ذهنياً فأفراده موجودة في الذهن كالتلازم والزوجية فانهما كليان وإلهما أفراد في الذهن
كتلازم النهار مع طلوع الشمس وكنزوجية الاربعة .
فقوله بحسب نفس الامر أى بحسب نفس ذلك الكلي فان كان خارجياً ففي الخارج
وان ذهنياً ففي الذهن .

(١) كاللاشيء واللاممكن .

(٢) كل كلي له معنى يفهم منه وكل فرد من الكلي له حقيقة (جنس وفصل) يتشكل
الفرد منها فاذا لاحظنا الكلي والفرد ورأينا ان معنى الكلي يفي بتمام حقيقة الفرد بأن
يكون مفهوم الكلي مشتملا على جنس الفرد وفصله معاً فهو نوع لذلك الفرد كالانسان
بالنسبة الى أفراده وان أدى جزء من حقيقة فردة فان كان جزؤه المشترك فهو جنسه وان
كان جزؤه المختص فهو فصل له كالحیوان والناطق .

(٣) فان الحيوان مثلاً يفهم تمام ما يشترك فيه أفراده اذ الحالات والفرائز المشتركة
بين الانسان والبقر وغيرهما من أفراد الحيوان هي معنى الحيوان وليس شيء مما يشترك
فيه أفراد خارجاً عن مؤدى الحيوان .

(٤) أى عن حقيقة تلك الافراد بحيث لو حذف منها لم ينقص من حقيقتها شيء .

(٥) كالضاحك فانه مختص بالانسان فقط .

(٦) كالماشى فانه مشترك بين الانسان والحقايق الحيوانية الاخر من بقر وغنم وغيرهما .

على الكثرة المختلفة الحقايق في جواب ماهو فان كان الجواب عن
الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب
كالحيوان والافبيد كالجسم النامي

فهذا دلائل^(١) انحصار الكليات في الخمس .

قوله: (المقول) أي المحمول^(٢) .

قوله: (في جواب ماهو) ماهو سؤال عن تمام الحقيقة^(٣) ، فان اقتصر

في السؤال^(٤) على ذكر امر واحد^(٥) كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به

(١) يعني هذا الحصر لاقسام الكلى بنحو المنفصلة الحقيقية الدائرة بين النفي
والاثبات دليل على عدم وجود كلى غيرها وحاصله ان الكلى بالنسبة الى الفرد أما أن
يكون حقيقته أو خارجاً عنها والاول أما تمام الحقيقة أو بعضها والاول النوع والثاني أما
بعضه المشترك فهو الجنس أو بعضه المختص فهو الفصل والخارج أما مختص فهو العرض
الخاص أو مشترك فهو العرض العام .

(٢) بأن تكون الكثرة المختلفة الحقايق موضوعاً والجنس محمولاً كقولنا البقر
والغنم حيوان .

(٣) وذلك لان هو ضمير والضمير يعود الى تمام مرجعه فان كان السؤال عن
فرد واحد فالضمير يعود الى تمام ذلك الواحد وان كان السؤال عن متعدد فقد فرض السائل
المجموع واحداً وألغى خصوصيات الافراد فيبقى تمام المشاركات فالضمير يعود الى
جميع المشاركات بين الافراد .

(٤) مطلوب السائل يختلف باختلاف كيفية سؤاله فان كان سؤاله عن أمر واحد
كما اذا سئل ان البيت ماهو فمعلوم ان مطلوبه بيان تمام حقيقة البيت لما ذكر من مرجع
الضمير فيقال في جوابه بناء يعد للسكنى واذا سئل ان البيت والمسجد ماهو فقد فرضهما
شيئاً واحداً وألغى خصوصيات كل واحد منهما وكان سؤاله عن تمام مشتركتهما فيقال في
جوابه بناء وهكذا .

(٥) سواء كان واحداً شخصياً كزيد أو واحداً كلياً كالانسان .

فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور أمراً شخصياً^(١)، أو الحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية^(٢)، وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور^(٣).

ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة^(٤) كان المسئول عنه^(٥) تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في تلك الامور فيقع النوع أيضاً في الجواب، وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة^(٦)، وقد عرفت ان التمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب.

فالجنس لا بد أن يقع جواباً عن الماهية^(٧) وعن بعض الحقائق المخالفة

(١) فان سئل زيد ماهو فالجواب انسان لان الانسان تمام حقيقة زيد.
(٢) كالانسان فان السائل عنه يعلم بحقيقته اجمالاً ولهذا يقول الانسان ماهو فمطلوبه تفصيل تلك الحقيقة والمتكفل للتفصيل هو الحد التام.
(٣) لانه من كيفية سؤاله بأرجاعه ضمير هو الى المتعدد يكشف عن الغائه للخصوصيات الفردية وفرض المجموع شيئاً واحداً والواحد المتصور هنا هو القدر المشترك تماماً.

فان كان تلك الافراد متحدة في حقيقتها بأن كان حقيقة كلها واحدة فالجواب هو النوع لانه المتكفل لبيان تمام الحقيقة ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لان السؤال عن الافراد المتفقة الحقيقة سؤال عن الحقيقة التامة المشتركة.

(٤) مثل أن يقول زيد وعمرو وبكر ماهو.

(٥) أي مطلوب السائل بسؤاله.

(٦) لما ذكرنا من ان جمعه الامور المتعددة يكشف عن الغائه للخصوصيات المميزة فيبقى القدر المشترك ولما كان الامور الواقعة في سؤاله مختلفة الحقائق فالمشترك بينها لا يكون تمام الحقيقة بل جزئها وجزء الحقيقة المشترك هو الجنس لا غير.

(٧) انما عبر بهذا التعبير « عن الماهية وعن بعض » مع ان تعبيره السابق « في

لها المشاركة ايها في ذلك الجنس، فان كان مع ذلك ^(١) جواباً عن الماهية ،
وهن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس
قريب ، كالحیوان حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه

السؤال عن الجنس هو السؤال عن امور مختلفة الحقائق ، لانه في مقام بيان الجنس
القريب والبعيد نبدء بهذا التعبير ليربطه بكلامه الاتي « فان كان مع ذلك » .

واعلم انهم ذكروا في ترتيب الانواع والاجناس كليات خاصة تقريباً لذهن المتعلم
على نحو المثال وهي الانسان والحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر ،
فالانسان نوع حقيقي لوقوعه جواباً للسؤال عن امور متفقة الحقيقة كزید وعمر و بكر مثلاً
والبواقي أجناس للانسان أما الحيوان فلانه تمام المشترك بينه وبين البقر والغنم مثلاً وأما
لجسم النامي فلانه تمام المشترك بينه « الانسان » وبين النباتات وأما الجسم المطلق
فلانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وأما الجوهر فلانه تمام المشترك بينه وبين العقل .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الجنس أما قريب من الماهيات التي تحته أو بعيد عنها
والقريب هو الجنس الذي يصح أن يقع جواباً عن كل واحدة من الماهيات التي تحتها
اذا ازدوجت مع ماهية اخرى من تلك الماهيات كالحیوان فانه كذلك بالنسبة الى جميع
الماهيات الحيوانية لكونه وافياً بجميع مشتركاتها ، مثلاً اذا سئلت عن الانسان والبقر
فيجاب حیوان وكذا اذا زوجت الانسان في سؤالك مع أى فرد آخر من المشاركات
كالغنم والايل .

وأما البعيد بخلاف ذلك كالجسم النامي مثلاً فانك ان سألت بما هو عن الانسان
والشجر يصح أن يقال جسم نام لان تمام المشترك بين الانسان والشجر هو الجسم النامي .
وأما اذا زوجت الانسان مع البقر لا يصح الجواب بالجسم النامي مع انهما
« الانسان والبقر » من الماهيات التي تحت الجسم النامي ، وذلك لانه لا يفي بجميع
مشتركاتهما اذ منها الحيوانية والجسم النامي لا يدل على الحيوانية .

(١) أى ان كان مع وقوعه جواباً عن الماهية وعن بعض كذلك يقع جواباً عن هذه
الماهية وعن البعض الاخر أيضاً كان قريباً .

والثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في

في الماهية الحيوانية ^(١) ، وإن لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالإنسان، والحجر والفرس ^(٢) ولا يقع جواباً عن السؤال بالإنسان ، والشجر ، والفرس ^(٣) مثلاً .

النوع

قوله : (وقد يقال ^(٤) على الماهية) أي المقول ^(٥) في جواب ما هو ،

(١) فإذا شئنا عن الإنسان والبقير يصح أن يقع الحيوان في الجواب وكذا إذا ازدوج الإنسان مع الغنم أو أي فرد من الماهيات التي تحت الحيوان يصح ذلك أيضاً.

جواب ما هو ويختص باسم الاضافى كالاول بالحقيقى وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما فى الحيوان والنقطة
ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة الى العالى

فلا يكون الا كلياً لا جزئياً، ذاتياً لما تحته لا عرضياً ، فالشخص والصنف
كالرومي والزنجي مثلاً خارجان عنها ^(١) ، فالنوع الاضافى دائماً يكون اما
نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس كالانسان تحت الحيوان ، واما جنساً مندرجاً
تحت جنس آخر كالحيوان المندرج تحت الجسم النامى ، ففي الاول
يتصادق ^(٢) النوع الحقيقى والاضافى ، وفي الثانى يوجد الاضافى بدون
الحقيقى ^(٣) .

ويجوز أيضاً تحقق الحقيقى بدون الاضافى فيما اذا كان النوع بسيطاً لا
جزء له حتى يكون جنساً له ، وقد مثل ^(٤) بالنقطة وفيه مناقشة ^(٥) وبالجمله ^(٦)
النسبة بينهما هي العموم من وجه .

الا كلياً ذاتياً لاشخصياً ولاعرضياً وذلك لما مر من ان ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فلا بد
أن يكون النوع الاضافى حقيقة أى كلياً ذاتياً .

(١) أى عن الماهية لعدم الكلية فى الاول « الشخصى » وعدم الذاتية فى الثانى
« الصنف » .

(٢) لانطباق التعريفين عليه .

(٣) لعدم وقوعه جواباً عن الامور المتفقة الحقيقة .

(٤) المصنف .

(٥) سيبينها قريباً .

(٦) أى بصرف النظر عن المثال وانه مخدوش فاصل الطلب وهو كون النسبة بينهما

هي العموم من وجه صحيح .

قوله : (والنقطة) النقطة طرف الخط ^(١) والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق ^(٢) والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا يقبل القسمة أصلاً ، وإذا لم يقبل القسمة أصلاً لم يكن لها جزء ، فلا يكون لها جنس .
وفيه نظر ، لان هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج ، والجنس ليس جزء خارجياً ، بل هو من الاجزاء العقلية ، فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي ^(٣) وهو جنس لها ، وان لم يكن لها جزء في الخارج .
قوله : (متصاعدة) ^(٤) بأن يكون الترقى من خاص الى عام ، وذلك لان جنس الجنس يكون أعم من الجنس ، وهكذا ^(٥) الى الجنس الذي لا جنس له فوقه وهو العالي ، وجنس الاجناس كالجوهر .

(١) أى آخره .

(٢) لانه آخر الجسم لكنه منقسم في الطول والعرض .

(٣) كالطرف لصحة وقوعه « الطرف » جواباً عنها في قولنا النقطة ماهى فيقال

طرف فيكون الطرف جنساً لها كما يكون جنساً للخط والسطح .

(٤) قول المصنف قد تترتب أى يتعاقب بعضه بعضاً على نحو الاضافة ففي

الاجناس يكون المضاف فوق المضاف اليه كترتب الالباء فاذا قلنا جنس الجنس فمعناه كلى

فوق الكلى مثلاً نقول الحيوان جنس وله جنس هو الجسم النامى وللجسم النامى جنس

هو الجسم المطلق كما نقول أب وأبو الاب وأبو أبى الاب وهكذا فالترتب في الاجناس

تصاعدي يتصاعد الى ما لاجنس فوقه .

وأما الترتب أى التعاقب في سلسلة الانسواع فتنازلى فان النوع يضاف الى أعلى

منه كترتب الالباء فاذا قلنا نوع الجسم المطلق نعني بذلك الكلى التى تحته هو الجسم

النامى واذا قلنا للجسم النامى نوع نعني به الحيوان وهكذا فقولنا نوع النوع نعني به

الكلى الذى تحت الكلى الاخر .

(٥) أى جنس جنس الجنس مثلاً .

ويسمى جنس الاجناس، والانواع قد ترتب متنازلة الى السافل ويسمى
نوع الانواع وما بينهما متوسطات

قوله : (متنازلة) بأن يكون التنزل من عام الى خاص وذلك لان نوع
النوع ^(١) يكون أخص من النوع وهكذا الى أن ينتهي الى نوع لا نوع تحته
وهو السافل ونوع الانواع كالانسان .

قوله : (وما بينهما متوسطات) أي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع
والاجناس يسمى متوسطات ^(٢) فما بين الجنس العالي والجنس السافل أجناس
متوسطة ^(٣) وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة ^(٤) ، هذا ^(٥)

(١) كالجسم النامي الذي هو أخص من الجسم المطلق الذي هو نوع للجوهر .

(٢) أي أجناس متوسطة وأنواع متوسطة .

(٣) كما بين الجوهر والحيوان وهي الجسم النامي والجسم المطلق .

(٤) كما بين الجسم المطلق والانسان وهي الحيوان والجسم النامي .

(٥) يعني ما ذكرنا في تفسير المتوسطات من انها عبارة عن الاجناس المتوسطة

والانواع المتوسطة مبنى على أن يكون ضميرهما في بينهما عايداً الى العالي والسافل
قلنا ان بين عالي الجنس وسافله أجناس متوسطة وبين عالي النوع وسافله أنواع متوسطة
اذ على ذلك ينتظم سلسلتان لسلسلة للاجناس بين الجنس العالي والجنس السافل وسلسلة
للانواع بين النوع العالي والنوع السافل .

وأما بناء على عود الضمير (هما) الى عالي الجنس وسافل النوع فالسلسلة واحدة
والمتوسطات في كلامه غير مقيدة بالجنس والنوع بل قد يكون المتوسط جنساً متوسطاً
وقد يكون نوعاً متوسطاً وقد يكون جنساً متوسطاً ونوعاً متوسطاً معاً وعلى هذا الوجه
فالمتوسطات واقعة بين الجنس العالي والنوع السافل فالجنس السافل والنوع العالي أيضاً
من جملة المتوسطات لكونهما في وسط السلسلة فيكون الجنس السافل نوعاً متوسطاً
والنوع العالي جنساً متوسطاً .

ان رجع الضمير الى مجرد العالي والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحاً ^(١) كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات أما جنس متوسط فقط كالنوع العالي ^(٢) أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل ^(٣) أو جنس متوسط ونوع متوسط معاً كالجسم النامي ^(٤) .

ثم اعلم : ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد ^(٥) والنوع المفرد اما لان الكلام ^(٦) فيما يترتب والمفرد ليس داخلاً في سلسلة الترتيب ، وأما لعدم ثبوت وجودهما ^(٧) .

(١) يعنى صريح عبارة المصنف ان المراد بالعالي في كلامه هو الجنس العالي والنوع السافل لا العالي والسافل المطلق لان العالي في كلامه مرتبط بالجنس لقوله ثم الاجناس... الى العالي، والسافل مرتبط بالنوع لقوله والانواع... الى السافل وهذا مؤيد لهذا الوجه. (٢) مثل الجسم المطلق فانه نوع للجوهر ولانواع فوقه وجنس متوسط بين الجوهر والجسم النامي .

(٣) مثل الحيوان فانه واقع بين النوع السافل (الانسان) والجسم النامي الذي هو نوع للجسم المطلق وليس « الحيوان » جنساً متوسطاً اذ لا جنس تحته .

(٤) فانه واقع بين الحيوان وهو جنس ونوع والجسم المطلق وهو أيضاً جنس ونوع فهو « الجسم النامي » جنس بين جنسين ونوع بين نوعين .

(٥) أى الجنس الذى ليس فوقه ولا تحته جنس وكذا النوع المفرد أى الذى ليس فوقه ولا تحته نوع .

(٦) أى لان بحث المصنف فى الاجناس والانواع المتوالية والمفرد خارج عن بحثه فلهذا لم يتعرض له لا لعدم وجوده أو لغفلة المصنف عنهما .

(٧) فان القوم مثلوا للجنس المفرد بالعقل على تقدير أن يكون العقول العشرة التى تحته مختلفة الحقيقة ولم يكن الجوهر جنساً له فهو « العقل الكلى » جنس للعقول العشرة وهى أنواع له ولما لم يكن فوقه كلى فهو جنس مفرد .

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او البعيد

الفصل

قوله : (أي شيء) ^(١) اعلم : ان كلمة أي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة ^(٢) مثلاً ، اذا أبصرت شبحاً

ومثلو للنوع المفرد بالعقل أيضاً لكن على تقدير ان يكون العقول العشرة التي تحته متفقة الحقيقة ويكون الجوهر جنساً له فتكون العقول العشرة بالنسبة الى العقل الكلي كأفراد الانسان بالنسبة الى الانسان فهو نوع للجوهر ولما لم يكن تحته نوع (لاتفاق حقيقة أفراده على الفرض) ولا فوقه نوع لعدم كلي فوق الجوهر حتى يكون الجوهر نوعاً له فهو (العقل) نوع مفرد .

ولكن لما لم يرتض المحققون بهذا المثال لكونه مجرد فرض لا أساس له فلم يتيقن المصنف بوجودهما أي الجنس والنوع المفردين فلم يتعرض لهما .

(١) لابد من توضيح هنا لمتن المصنف وهو ان المراد بقوله (الفصل) الى قوله (في ذاته) ان الفصل هو الذي يحمل على الشيء (المراد بالشيء هنا مطلق الجنس المطلوب تميزه) في جواب أي شيء كقولنا أي حيوان هذا فيقال ناطق فيقال هذا الحيوان ناطق فحمل الفصل «الناطق» على الحيوان (وهو الشيء في كلام المصنف) في جواب أي حيوان .

وقوله هو في ذاته ليس من كلام السائل بل بيان لمراده من أي فان أي يسأل بها عن المميز الذاتي والا فهذا التعبير « هو في ذاته » خارج عن المحاورات العرفية والمنطق تحليل عن محاوراتهم .

(٢) أي كلمة أي ومعناها بالفارسية (كدام) كقولنا أي كتاب هذا فالسائل يعلم انه كتاب لكنه جاهل بما يميزه عما يشاركه في كلي الكتاب (أي يميزه عن ساير الكتب) .

عن بعيد ، وأيقنست أنه حيوان ، لكن ترددت في أنه هل هو انسان أو فرس أو غيرهما ، تقول أي حيوان هذا ^(١) فيجيب بما يخصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوانية .

إذا عرفت هذا فنقول ^(٢) إذا قلنا الانسان أي شيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشئسية، فيصح أن يجاب بانه حيوان ناطق كما صح أن يجاب بانه ناطق، فيلزم صحة وقوع الحد في جواب أي شيء هو في ذاته، وأيضاً يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد التام .

وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام ، وأجاب عنه صاحب

(١) فالسائل يطلب ما يميز هذا الحيوان عما يشاركه في الحيوان « المضاف اليه

لاي » .

(٢) شروع في الايراد على تعريف الفصل وحاصله ان السؤال بأى ان كان مثل

المثال السابق « أي حيوان هذا » فلا كلام .

وأما ان كان السؤال هكذا (الانسان أي شيء) بتقديم حقيقة نوعية على أي وإضافة

أي الى شيء نفسه لا الى جنس آخر فمطلوب السائل حيثئذ تميز الانسان عن بقية الاشياء بتميز ذاتي .

والتميز هنا كما يصح أن يكون بالفصل « الناطق » كذا يصح أن يكون بالحد

التام « الحيوان الناطق » لعدم ذكر الحيوان في السؤال ليلزم التكرار كما في المثال السابق .

والحال ان المنطقيين قالوا ان الحد لا يقع الا في جواب ما هو فهذا « وقوع

الحد جواباً لاي شيء » خرق لاجماعهم .

مضافاً الى ان ذلك يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد

التام لوقوعه جواباً عن أي شيء كما ذكر .

فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم والمقوم
للعالى مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس

المحاكمات بان معنى أي وان كان بحسب وضع اللغة لطلب المميز مطلقاً،^(١)
لكن أرباب المعقول اصطالحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب
ماهو، وبهذا يخرج الحد والجنس أيضاً^(٢).

وللمحقق الطوسي (ره) ههنا مسلك آخر أدق وأتقن وهو انا لانستل عن
الفصل الا بعد أن نعلم^(٣) ان للشيء جنساً بناءً على ان ما لا جنس له لا فصل
له ، واذا علمنا الشيء بالجنس^(٤) فنطلب ما يميزه عن المشاركات في ذلك
الجنس، فنقول الانسان أي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لا غير^(٥)
فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء^(٦)
عن مشاركاته في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره^(٧).

قوله : (قريب) كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن جميع
المشاركات^(٨) في جنسه القريب وهو الحيوان .

قوله: (بعيد) كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات

(١) أي سواء كان فصلاً أو حداً أو جنساً .

(٢) لانهما مقولان في جواب ماهو .

(٣) لان الفصل فرع عن اتصال المسؤول عنه بشيء في جامع والجامع هو الجنس .

(٤) أي بعد علمنا بالشيء جنساً نطلب ما يميزه عما يشاركه في ذلك الجنس .

(٥) أي لا الحد ولا الجنس للعلم بجنسه فلا جهل للسائل بالجنس ليجاب به .

(٦) المراد بالشيء هنا الامر المسؤول تميزه كالانسان .

(٧) أي بتمامه من المخالفة لقول المنطقيين وعدم مانعية تعريف الفصل .

(٨) كالبر والفم وغيرهما من الحيوانات .

في جنسه البعيد^(١)، وهو الجسم النامي .

قوله: (واذا نسب^(٢) الى آخر) الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها^(٣) ، ونسبة الى الجنس الذي يميز هو^(٤) الماهية عنه من بين أفرادها ، فهو بالاعتبار الاول^(٥) يسمى مقوماً لانه جزء للماهية ، ومحصل لها^(٦) وبالاختبار الثاني^(٧) يسمى مقسماً لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجوداً يحصل قسماً وعدمه يحصل قسماً آخر كما ترى في تقسيم الحيوان^(٨) الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق .

(١) ولا يميزه عن مشاركاته في القريب (الحيوان) لان مشاركاته في الحيوانية « كالبقر والغنم » كلها حساس .

(٢) يعنى ان كل فصل كالناطق مثلاً منسوب الى ماهيتين الماهية المميزة كالانسان فيقال الناطق فصل الانسان والماهية المميز عنها كالحيوان فيقال الناطق فصل الحيوان . ولكن كونه فصلاً للانسان معناه انه مقوم للانسان يعنى ان قوام الانسان ووجوده بالناطق لان الناطق جزؤه ولا يحصل الشيء الا بجزئه وان نسب الى المميز عنه فهو مقسم له كما سيجىء .

(٣) كالانسان .

(٤) أى الفصل وهو فاعل ليميز والماهية مفعول وضمير عنه يعود الى الجنس .

(٥) أى باعتبار نسبته الى المميز « بالفتح » كالناطق بالنسبة الى الانسان .

(٦) لان الانسان مثلاً لا يحصل الا بجزئيه الحيوان والناطق فالناطق محصل له كما

ان السكتنجين لا يحصل الا بالخل والسكر فهما محصلان له .

(٧) أى باعتبار نسبته الى المميز عنه كالناطق بالنسبة الى الحيوان .

(٨) فيقال الحيوان أما ناطق كالانسان أو غير ناطق كغيره من الحيوانات فلولاً

الناطق لما حصل للحيوان هذا التقسيم .

قوله : (والمقوم للعالي) اللام للاستغراق أي كل فصل مقوم ^(١) للعالي ، فهو فصل مقوم للسافل لان ^(٢) مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل ، وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ، ثم انه ^(٣) يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميزاً له ، وهو معنى المقوم ، وليعلم ^(٤) ان المراد بالعالي ههنا كل جنس أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو لم يكن ، وكذا المراد بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى ان الجنس المتوسط ^(٥) عال بالنسبة الى ماتحته

(١) يعنى اذا كان ماهيتان أحدهما عال والاخر سافل سواء كانتا جنسين أو كان أحدهما جنساً والاخر نوعاً فالاول كالجسم النامي والحيوان والثاني كالحيوان والانسان فالفصل الذى هو مقوم للعالي فهو مقوم للسافل قهراً كالحساس فانه فصل مقوم للحيوان فيكون مقوماً للانسان أيضاً .

(٢) يريد ان المقوم يتحقق بأمرين أحدهما الجزئية والاخر المميزية وكل الامرين متحقق فى مقوم العالي بالنسبة الى السافل أما الاول فلان مقوم العالي جزء منه والعالي بنفسه جزء للسافل وجزء الجزء جزء مثلاً الحساس مقوم للحيوان فهو جزؤه والحيوان نفسه جزء للانسان فهو « الحساس » جزء للانسان قهراً .

وأما الثانى (المميزية) فلان المميز للعالي مميز للسافل مثلاً الحساس يميز الحيوان عن شركائه فى الجسم النامي كالشجر فكذلك يميز الانسان أيضاً عنها فكما اذا قلنا الحيوان أى شىء فاجيب بأنه حساس فقد ميزه عن الشجر فكذلك اذا قلنا الانسان أى شىء فاجيب بأنه حساس فقد ميزه أيضاً عن الشجر الذى من مشاركات الانسان فى الجسم النامي وان لم يميزه عن مشاركاته فى الحيوان .

(٣) بيان للشرط الثانى للمقوم .

(٤) أى ليس المراد من العالي ماهو فوق الجميع ولا من السافل ماهو تحت الجميع بل العالي بالنسبة الى ماتحته والسافل بالنسبة الى ما فوقه .

(٥) كالجسم النامي فانه عال بالنسبة الى الحيوان وسافل بالنسبة الى الجسم المطلق .

وسافل بالنسبة الى مافوقه .

قوله: (ولا عكس) أي كلياً ^(١) بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس هو مقوماً للعالي الذي هو الحيوان .

قوله: (والمقسم بالعكس) أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس ^(٢) أي كلياً .

أما الاول: فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسماً ^(٣) فقد حصل للعالي قسماً لان قسم القسم قسم ^(٤) .
وأما الثاني ^(٥) : فلان الحساس مثلاً مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسماً للسافل الذي هو الحيوان ^(٦) .

(١) بل العكس وهو كون مقوم السافل مقوماً للعالي جزئى أى فى بعض الموارد كالحساس فانه مقوم للسافل « الانسان » ومقوم للعالي « الحيوان » أيضاً لا فى جميع الموارد فان الناطق مقوم للسافل « الانسان » وليس مقوماً للعالي « الحيوان » .

(٢) أى ليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل .

(٣) كالناطق الذى يحصل للحيوان قسماً فيقال الحيوان أما ناطق أو غير ناطق فهو يحصل للجسم النامى أيضاً قسماً فيقال الجسم النامى أما ناطق أو غير ناطق .

(٤) يعنى الذى هو قسم لقسم شىء فهو قسم لذلك الشىء أيضاً لانه المقسم العام فاذا قسمنا الجسم النامى الى الحيوان وغير الحيوان والحيوان الى الناطق وغير الناطق فالناطق كما هو قسم للحيوان قسم للجسم النامى أيضاً .

(٥) وهو عدم كون كل مقسم للعالي مقسماً للسافل .

(٦) لعدم انقسام الحيوان الى الحساس وغير الحساس اذ الحيوان لا يكون الا حساساً فقط .

(الرابع) الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة

فقط .

الخاصة

قوله: (وهو الخارج) أي الكلّي الخارج فإن المقسم^(١) معتبر^(٢) في جميع مفهومات الأقسام .

واعلم: أن الخاصة تنقسم إلى خاصة شاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكتاب بالقوة^(٣) للإنسان وإلى غير شاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكتاب بالفعل له^(٤) .

قوله: (حقيقة واحدة) نوعية أو جنسية فالأول^(٥) خاصة النوع كالضاحك^(٦) والثاني^(٧) خاصة الجنس كالماشي فالماشي خاصة للحيوان وعرض عام^(٨)

-
- (١) يعني إنما قلنا أي الكلّي لأن الخاصة قسم من الكلّي لقوله « المصنف » سابقاً والكيّات خمس ولما كان المقسم هو الكلّي فلا بد أن يكون جميع أقسامه كلياً ومنها الخاصة.
- (٢) أي يجب لحاظه في جميع ...
- (٣) أي من له استعداد الكتابة وجميع أفراد الإنسان كذلك .
- (٤) أي للإنسان لأن الكاتب بالفعل من كان مشغولاً بالكتابة الآن ولا يكون كذلك إلا بعض أفراد الإنسان .

- (٥) أي المقول على ما تحت حقيقة نوعية فذلك يسمى خاصة النوع .
- (٦) فأنه مختص بالإنسان وهو حقيقة نوعية .
- (٧) وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة جنسية .
- (٨) لأن الماشي لا يكون مختصاً بالإنسان بل يشمل سائر الحيوانات أيضاً .

(الخامس) العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها
وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او
الوجود بين يلزم تصوره من تصور الملزوم

للانسان، فافهم ^(١) .

العرض العام

قوله : (وعلى غيرها) كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من
الحقايق الحيوانية .

قوله: (وكل منهما) أي كل من الخاصة والعرض العام ، وبالجمله الكلي
الذي هو عرضي لافراده أما لازم ، وأما مفارق ، اذ لا يخلو اما أن يستحيل
انفكاكه عن معروضه أولاً، فالاول ^(٢) هو الاول ، والثاني هو الثاني، ثم اللازم
ينقسم بقسمين ^(٣) :

أحدهما : انه اي لازم الشيء ، اما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع

(١) قيل انه اشارة الى انه لامنافة بين كون الشيء خاصة بالنسبة الى شيء هو عرضاً
عاماً بالنسبة الى آخر كما ان الفصل الواحد قد يكون بالنسبة الى شيء قريباً وبالنسبة
الى آخر بعيداً كالحساس فانه قريب بالنسبة الى الحيوان وبعيد بالنسبة الى الانسان
فالناوين تختلف باختلاف الاعتبارات .

(٢) يعني فالعرض الذي يستحيل انفكاكه عن المعروض هو العرض اللازم كالا حراق
بالنسبة الى النار والثاني هو الثاني أي العرض الذي لا يستحيل انفكاكه عن المعروض
فهو عرض مفارق كالسواد بالنسبة الى الانسان .

(٣) أي بتقسيم التقسيم الاول انقسامه الى لازم المهيمة ولازم الوجود الخارجى
ولازم الوجود الذهني والتقسيم الثاني انقسامه الى البين وغير البين .

قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج ، أو في الذهن ^(١) ، وذلك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ~~مستتباً له~~ وأما لازم له بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني .

فهذا ^(٢) القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة :

الاول : لازم الماهية : كزوجية الاربعة .

الثاني : لازم الوجود الخارجي : كاحراق النار .

الثالث : لازم الوجود الذهني : ككون حقيقة الانسان كلية . وهذا القسم يسمى معقولا ثانياً ^(٣) ايضاً .

والقسم الثاني : ان اللازم اما بين أو غير بين والبين له معنيان :

احدهما : اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر ^(٤) من تصور العمى ، وهذا يقال له البين بالمعنى الاخص ^(٥) ، وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم ، كالكتاب بالقوة ^(٦)

(١) بل مطلق الوجود .

(٢) أي لازم الوجود قسمان لازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهني .

(٣) لان تعقل كلية الانسان مثلاً انما هو بعد تعقل نفس الانسان فان العرض هنا يعرض المعروض في الذهن فيجب حصول المعروض قبل عروض العرض والحصول في الذهن لا يكون الا بالتعقل .

(٤) البصر هنا بمعنى حس الرؤية لا بمعنى العين وانما يلزم من تصور العمى تصور البصر لان العمى عبارة عن عدم البصر فالعمى عدم مضاف الى البصر فيلزم تصور المضاف اليه ثم اضافة المضاف .

(٥) سنيينه قريباً عند قوله بالمعنى الاعم .

(٦) فانه وان كان لازماً للانسان لكن لا يلزم تصوره بتصور الانسان فهو لازم غير

بين .

او من تصورهما والنسبة بينهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه
والا فعرض يدوم او يزول بسرعة او بطوء

للانسان .

والثاني: من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم
وتصور النسبة ^(١) بينهما الجزم باللزوم ، كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصور
الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازمة لها، وذلك
يقال له البين بالمعنى الاعم ^(٢) ، وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من
تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم ^(٣) .
فهذا التقسيم ^(٤) الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على
كل تقدير ^(٥) انما يسميان بالبين وغير البين .

(١) بأن يتصورهما ثم ينظر في ارتباط أحدهما بالآخر من انه هل يطلب ويجذب
أحدهما الآخر أم لا فالطالب هو الملزوم والمطلوب هو اللازم .
(٢) لان البين بهذا المعنى ما يحصل تصور اللازم بعد تصورات ثلاثة تصور
اللازم وتصور الملزوم وتصور النسبة « والبين بالمعنى الاول يكفيه تصور واحد هو تصور
الملزوم فقط وكلما يكفيه تصور واحد فهو يحصل بثلاثة تصورات بطريق أولى بخلاف ما »
يحتاج الى ثلاثة فهو لا يحصل بتصور واحد فكل بين بالمعنى الثاني فهو بين بالمعنى الاول
ولاعكس وهذا معنى الاعم والاخص .
(٣) فانه وان كان لازماً للعالم ولكن لا يلزم تصوره من التصورات الثلاثة فقط بل
يحتاج الى اقامة الحجة والدليل .

(٤) أى تقسيم اللازم الى البين وغير البين فى الواقع تقسيمان الاول البين بالمعنى
الاخص وغير البين بالمعنى الاخص والثانى البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم .
(٥) أى القسمين على تقدير الاخص وهما البين بالمعنى الاخص وغير البين بالمعنى

قوله : (يدوم) كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع^(١) انفكاكها نظرا الى ذاته .

قوله : (بسرعة) كحمرة الخجل وصفرة الوجل^(٢) .

قوله : (اوبطوء) كالشباب^(٣) .

الاخص والقسمين بالمعنى الاعم وهما البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم لا يسميان بالاًخص والاعم بل في كلا الموردین يسميان بالبين وغير البين فقط من غير ضمیمة قيد الاخص والاعم .

(١) يعنى ان الحركة للفلك دائمی خارجاً وان كان انفكاكها عنه جائزاً عقلاً اذ لا يقتضاء لذات الفلك عقلاً أن يكون متحركاً كما تقتضى الاربعة أن تكون زوجاً بل يجوز عقلاً أن يكون فلك غير متحرك .

(٢) أى الخايف .

(٣) فانه يزول عن الانسان لكن بعد سنين .

(خاتمة) مفهوم الكلى يسمى كليا منطقيا ومعرضه طبيعيا
والمجموع عقليا وكذا الانواع

الخاتمة

فى مفهوم الكلى

قوله : (مفهوم الكلى) اى ما يطلق عليه لفظ الكلى^(١) يعنى المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا لان المنطقى يقصد من الكلى هذا المعنى^(٢).

قوله : (ومعرضه) اى ما يصدق عليه^(٣) هذا المفهوم كالانسان والحيوان

-
- (١) وبعبارة اخرى ما يفهم من كلمة الكلى « اى معناه » وهو المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين كما ذكر سابقا فهذا المعنى « المفهوم الذى ... » كلى منطقى .
 - (٢) لامعرضاته كالانسان والحيوان اذ لانظر له فى الموارد الخاصة .
 - (٣) اى مصاديق الكلى وأفراده كالحيوان والانسان .

الخمسة والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

يسمى كلياً طبيعياً لوجوده في الطبائع يعني في الخارج على ما سيجيء (١) والمجموع المركب من هذا العارض والمعرض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى كلياً عقلياً اذ لا وجود له الا في العقل (٢).

قوله : (وكذا الانواع الخمسة) يعني كما ان الكلي يكون منطقياً وطبيعياً وعقلياً كذلك الانواع الخمسة يعني الجنس والنوع والفصل والخاصة والعارض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاثة مثلاً مفهوم النوع اعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعاً منطقياً ومعرضه كالانسان والفرس نوعاً طبيعياً ومجموع العارض والمعرض كالانسان النوع نوعاً عقلياً .

وعلى هذا ففس البواقي (٣) بل الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئي أيضاً فاننا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين

(١) من ان الكلي الطبيعي موجود بوجود أفرادهِ على ما اختاره الجمهور : محمد علي .

(٢) لان الكلي مع وصف كليته لا يوجد خارجاً اذ الشيء ما لم يتشخص لا يوجد فالموجود من الكلي خارجاً هو ذات الكلي كذات الانسان والحيوان مع قطع النظر عن كليته .

(٣) مثلاً مفهوم الجنس « أي معنى كلمة الجنس » وهو الكلي المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو جنس منطقي فاذا سئل ان الجنس عند المنطقيين ما هو يجاب انه الكلي المقول ... ومعرضه « معرض الجنس المنطقي » أي الشيء الذي يكون كلياً مقولاً على ... كالحيوان فهو جنس طبيعي ومجموع العارض والمعرض أي الحيوان الكلي المقول ... يكون جنساً عقلياً .

يسمى جزئياً منطقياً ومعرضه اعني زيدا يسمى جزئياً طبيعياً والمجموع العارض والمعرض اعني زيد الجزئي يسمى جزئياً عقلياً .

قوله : (والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه) ^(١) لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفاهيم في العقل ولذا ^(٢) كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان الكلي العقلي غير موجود فيه ، فان انتفاء الجزء ^(٣) يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو انسان ^(٤) الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجود افراد ^(٥) أم لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد ، والاول مذهب جمهور الحكماء ، والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ولذا قال الحق هو الثاني ^(٦) .

(١) لا بمعنى وجود نفس الكلي .

(٢) أي لان الكلية يتعللها الانسان عارضاً على المفاهيم « كالحوان » في العقل فيتعلل الحيوان « المعرض » أولاً ثم يتعلل كليته ثانياً فالمعقول الاول هو الحيوان والثاني كليته .

(٣) لان الكلي العقلي مركب من الكلي المنطقي والطبيعي وقلنا ان المنطقي لا وجود له في الخارج فينتفي « العقلي » لانتفاء المركب بانتفاء جزئه .

(٤) لامن حيث انه كلي ليقال ان الكلية مانعة عن الوجود الخارجي وحيث ان الانسان معرض في الذهن للكلية والمعرض متقدم على العارض فله وجود قبل عروض الكلية وهذا الوجود « المتحقق في الذهن » لا مانع من تحققه في الخارج أيضاً لان المانع هو صفة الكلية والمفروض وجوده « الانسان » قبلها « قبل الكلية » .

(٥) فزيد مثلاً نفس الانسان لا انه فرد من كلي الانسان فقط .

(٦) لانه قال بمعنى وجود اشخاصه يعني ان الموجود في الخارج انما هو افراد

لأنفس الكلي .

وذلك ^(١) لانه لو وجد الكلّي في الخارج في ضمن الافراد لزم اتصاف الشيء الواحد ^(٢) بالصفات المتضادة ، ووجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة ^(٣) وحينئذ فمعنى وجود الطبيعي هو ان افراده موجودة، وفيه تأمل ^(٤) وتحقيق الحق في حواشي التجريد .

(١) دليل لعدم وجود الكلّي الطبيعي في الخارج .
 (٢) كالانسان فانه شيء واحد فان فرضنا وجوده في زيد الابيض وعمرو الاسود يلزم أن يكون الشيء الواحد « الانسان » متصفاً بالصفات المتضادة «البياض والسواد» .
 (٣) فان زيد مثلاً في الدار وعمرو في السوق والفرض انهما نفس الانسان والانسان شيء واحد فيلزم أن يكون الشيء الواحد في الامكنة المتعددة .
 (٤) الظاهر في وجهه ان هذا النوع من الوجود ليس وجوداً شخصياً كي يتنافى وحدته مع الصفات المتضادة والامكنة المتعددة بل هو وجود منسلخ عن الخصوصيات الشخصية .

فان معنى زيد انسان ان زيدا فيه تمام مفهوم الانسانية « الحيوانية والنطق » فهو بوجود هذا المفهوم انسان لا بما انه ابن فلان أو بلون كذا أو في مكان كذا وهذا المفهوم بهيته موجود في عمرو أيضاً من دون لحاظ خصوصياته الشخصية وانما يحصل التضاد والتنافي اذا كانت الخصوصيات محققاً للمفهوم وقواماً له وأنت خير بأن المفهوم المذكور لا يحتاج تحققه الى شيء من الخصوصيات الفردية .

فالانسان مع حفظ وحدته موجود في كل من فيه هذا المعنى لعدم احتياجه الى الشخصات ليعتدد، تأمل فيه .

(فصل) معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساوياً واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوى معرفة والاخفى والتعريف

المعرف

قوله: (معرف الشيء) بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف^(١) شرع في البحث عنه ، وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة ، وعرفه بانه ما يحتمل على الشيء أي المعرف^(٢) ليفيد تصور هذا الشيء ، اما بكنهه^(٣) او بوجه يمتاز عن جميع ماعداه^(٤). ولهذا^(٥) لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لا يفيد شيئاً منهما كالحيوان في

(١) من الجنس والفصل والنوع والخاصة .

(٢) بفتح الراء .

(٣) كالتعريف بالحد التام .

(٤) كالتعريف بالحد الناقص وبالرسم .

(٥) أي لا جـل ان الغرض من التعريف هو تصور المعرف « بالفتح » بأحد

الوجهين لم يجز أن يكون المعرف أعم من المعرف اذ الاعم لا يفيد التصور بالكنه ولا

بوجه ...

تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع الناطق^(١) ، وأيضاً لا يميز الانسان عن جميع ماعده لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الاعم من وجه^(٢) واما الاخص اعني مطلقاً^(٣) فهو وان جاز ان يفيد تصويره تصور هذا الاعم بانكته أو بوجه يمتاز عما عده كما اذا تصورت الانسان^(٤) بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل^(٥) واخفى في نظره^(٦) وشأن المعرفة ان يكون اعرف من المعروف لم يجزان يكون اخص أيضاً .

وقد علم من تعريف المعرفة بما يحمل على الشيء انه لا يجوز^(٧) ان يكون المعرفة مبايناً للمعرفة فتعين ان يكون مساوياً له في الصدق ثم ينبغي ان يكون

(١) لا الحيوان وحده .

(٢) كالبيض في تعريف الانسان .

(٣) لا الاخص من وجه لان الاخص من وجه هو الاعم من وجه وقد سبق ذكره .

(٤) حاصله انك حينما تتصور الانسان فلا بد لك من تصور الحيوان لان الحيوان

جزء حقيقة الانسان المركب من الحيوان والناطق فالنتيجة ان الانسان الاخص صار سبباً لتصور الحيوان الاعم فهذا ثبت ان المعرفة يمكن أن يكون أخص من المعرفة .

أقول المعرفة للاعم حقيقة هو أحد الوجهين المذكورين في كلامه لا الاخص نعم تصور الاخص صار سبباً لان يتصور الاعم بمعرفة والداعي الى التصور غير المعرفة كما لا يخفى .

(٥) لان تعقل الخاص يستلزم تعقل العام دائماً دون العكس اذ قد يتصور الكلى

من دون وجود فرد له أو بدون اطلاع المتصور على فرد .

(٦) لان تصور الخاص يستلزم تصور خصوصياته العديدة من زمان ومكان ولون

وبغيرها بخلاف العام فانه يكفي في تصويره تصور الحقيقة المجردة عن جميع الخصوصيات فهو أظهر وأسهل تناولا .

(٧) لان الحمل يستلزم اتحاد المحمول والمحمول عليه ويستحيل ذلك في المتباينين

بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتمام والافناقص

المعرف اعرف من المعرفة في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول هو المعرفة ، لا اخفى منه ولا مساوياً له في الخفاء والظهور .

قوله : (بالفصل القريب حد) التعريف لابد ان يشتمل على امر يخص المعرفة ويساويه بناءً على ما سبق من اشتراط المساواة ، فهذا الامر^(١) ان كان ذاتياً كان فصلاً قريباً ، وان كان عرضياً ، كان خاصة لامحالة فعلى الاول^(٢) المعرفة يسمى حداً وعلى الثاني يسمى رسماً .

ثم كل منهما^(٣) ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً ورسماً تاماً^(٤) وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد^(٥) او كان هناك فصل قريب وحده او خاصة وحدها^(٦) يسمى حداً ناقصاً ورسماً ناقصاً ،

(١) أى الامر المساوى مع المعرفة ان كان ذاتياً للمعرفة كان فصلاً قريباً قهراً لان المساوى الذاتى منحصر من بين الكلبيات بالفصل القريب كما مر فى تعريفه . وان كان الامر المساوى عرضياً فخاصة لامحالة لان المساوى المرضى لا يكون غير الخاصة كما سبق .

(٢) أى على أن يكون المعرفة مشتملاً على الفصل القريب يسمى المعرفة حداً وعلى الثانى أى على أن يكون المعرفة مشتملاً على الخاصة فهو رسم .

(٣) أى كل من الحد والرسم .

(٤) فالحد التام كقولنا الانسان ناطق والرسم التام كقولنا الانسان حيوان

ضاحك .

(٥) كالجسم النامى الناطق والجسم النامى الضاحك فى تعريف الانسان .

(٦) كالناطق وحده والضاحك وحده فى تعريف الانسان .

هذا يحصل كلامهم ، وفيه ابحاث لا يسعها المقام ^(١).

قوله : (ولم يعتبروا بالعرض العام) قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرفة أو امتيازه عن جميع ماعداه والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما ^(٢) فلهذا لم يعتبروه في مقام التعريف ، والظاهر ان غرضهم من ذلك ^(٣) انه لا يعتبر في مقام التعريف انفراداً واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرفة لكن المجموع يخصه ^(٤) كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة ^(٥) وتعريف الخفاش بالطائر الولود ^(٦) فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتأخرين .

فانقسام المعرفة على مذكر ستة الحد التام والرسم التام والحد الناقص المشتل على ^(٧) الفصل القريب والجنس البعيد والرسم الناقص المشتل على الخاصة والجنس البعيد والحد الناقص المشتل على الفصل القريب وحده والرسم الناقص المشتل على الخاصة

(١) ونحن أيضاً لا نتعرض لها رعاية للمقام ولا ينبغي للمدرس أيضاً أن يتعرض لها رعاية للطلاب .

(٢) لان العرض العام ليس ذاتياً ليفيد المعرفة ولكنه ولا مساوياً ليفيد امتياز المعرفة عن جميع ماعداه .

(٣) أي من عدم اعتباره في التعريف .

(٤) أي يساوي المعرفة بالفتح .

(٥) فان الماشي وحده عرض عام للانسان لشموله لبقية الحيوانات أيضاً وكذا

مستقيم القامة لشموله للشجر أيضاً لكن المجموع منضماً يخص الانسان اذ لا يوجد شيء يمشي وهو مستقيم القامة غير الانسان .

(٦) فان الطائر وحده عرض عام للخفاش لشموله لساير الطيور وكذا الولود

لشموله لكل حيوان ولود كالانسان والبقر ولكن مجموعهما منضماً يخص الخفاش لعدم وجود طائر ولود غيره .

ولم يعتبر وبالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

قوله : (وقد اجيز في الناقص) ^(١) اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً ناقصاً أو بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسماً ناقصاً بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص أيضاً كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخفى ، وهو غير جائز اصلاً ^(٢) .

قوله : (كاللفظي) أي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت .

قوله : (تفسير مدلول اللفظ) أي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة ^(٣) في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم ^(٤) كما في المعرف الحقيقي فافهم ^(٥) .

(١) يعني ان المنطقين أجازوا التعريف الناقص وأجازوا في التعريف الناقص ان يكون المعرف اعم من المعرف سواء كان المعرف الاعم ذاتياً أي جنساً أو عرضياً أي عرضاً عاماً .

(٢) لافي التعريف التام ولا في الناقص لان التعريف بالاخص لا يكون تعريفاً بزعم المصنف ليقال فيه انه ناقص .

(٣) فالمعاني مخزونة ومعلومة عنده وليست مجهولة لاحتاج الى المعرف وانما التفسير اللفظي يعين أحدها لذلك اللفظ .

(٤) بل تعيين معلوم من بين المعلومات .

(٥) أي افهم الفرق بين تعريف المعنى المجهول وبين بيان اختصاص اللفظ بأحد المعاني المعلومة وان الاول هو شأن المنطقي والثاني فهو شأن اللغوي .

(المقصد الثاني) في التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية

التصديقات

تعريف القضية ، وحصرها في الحملية والشرطية

قوله : (قول) القول في عرف هذا الفن ^(١) يقال للمركب ^(٢) سواء كان مركباً معقولاً ^(٣) أو ملفوظاً فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة.
قوله : (الصدق) هو المطابقة للواقع ^(٤) والكذب هو اللامطابقة للواقع

(١) أى فن المنطق وأما في عرف النجاة فهو لفظ مستعمل وفي اللغة بمعنى مطلق اللفظ على ما قيل .

(٢) المفيد التام .

(٣) فان القضية قبل أن يتلفظ بها ثابتة في العقل والذهن فتلك القضية أيضاً تسمى قولاً .

(٤) دفع لما يتوهم هنا من الدور وهو انهم أخذوا الصدق والكذب في تعريف الخبر فقالوا الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ثم أخذوا الخبر في تعريف الصدق والكذب فقالوا الصدق هو مطابقة الخبر للواقع والكذب هو عدم مطابقة الخبر للواقع وهذا دور صريح لتوقف الخبر على معرفة الصدق والكذب لكونهما معرفين له وتوقف الصدق

موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولاً
والدال على النسبة رابطة

وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا دور .
قوله : (موضوعاً) لانه ^(١) وضع وعين ليحكم عليه .
قوله : (محمولاً) لانه امر جعل حملاً لموضوعه .
قوله : (والدال على النسبة) أي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة الذي
يدل على النسبة الحكمية ^(٢) يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة
حقيقة هي النسبة الحكمية .

—والكذب على معرفة الخبر لكونه معرفاً لهما .

فدفع المحشى ذلك بقوله (هو « أى الصدق » المطابقة للواقع والكذب هو اللا
مطابقة) بيان ذلك ان الصدق عبارة عن مطابقة كل شيء مع واقعه ولا يختص بالخبر ، مثلاً
إذا رأينا علامة نصب في الطريق يدل على اعوجاج الطريق بعد مسافة ثم حققنا فرأينا
كذلك كان تلك العلامة صادقة وان لم تكن كذلك فكاذبة أو رأينا صفة في وجه رجل
تدل على كثرة سجوده ثم حققنا فعلمنا بكثرة سجوده كانت الصفة صادقة لمطابقتها الواقع
والافتكاذبة وهكذا فالصدق والكذب لا ينحصران في الخبر ليتحتجا في تعريفهما الى الخبر
فلا توقف من ناحية الصدق والكذب واذا ارتفع التوقف من جانب اندفع الدور .
(١) بيان لوجه تسمية المحكوم عليه بالموضوع وحاصله ان الوضع في اللفظة اثبات
شيء في مكان كقولك وضعت الكتاب في الغرفة وهو هنا كذلك لانه وضع وأثبت ليحكم
عليه .

(٢) النسبة الحكمية هي النسبة الخيرية وانما سميت حكمية لانها حصلت ونشأت
من الحكم وذلك لان المخبر قبل أخباره بأن الانسان حيوان مثلاً يتصور المحكوم عليه
والمحكوم به والنسبة بينهما ثم يحكم بأن هذا ذاك (الانسان حيوان مثلاً) فهذا الاتحاد
بينهما الناشئ من الحكم هو النسبة الحكمية وهي الرابطة الواقعية بين الطرفين ثم بعد

وقد استعير لها هو والا فشرطية

وفي قوله : (والدال على النسبة) اشارة الى ان الرابطة اداة ^(١) لدلالاتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل .

واعلم : ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة وقد تحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية .

قوله : (وقد استعير لها هو) اعلم : ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك ^(٢) .

وذكر الفارابي ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة ^(٣) رابطة غير زمانية تقوم مقام (است) في الفارسية و(استين) في اليونانية فاستعاروا ^(٤) للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما ^(٥) مع كونهما في الاصل اسماء لا ادوات .

ذلك الحكم والاعتبار تبرز القضية النفسية بصورة اللفظ فتكون قضية ملفوظة واللفظ الدال على النسبة في القضية الملفوظة تسمى رابطة مجازا لان التي تربط بين الموضوع والمحمول هي الوحدة التي حصلت بالحكم قبل الاخبار والتلفظ نعم لما كانت هذه الرابطة دالة على الرابطة الاصلية صح اطلاق اسمها عليها لتناسب الدال مع المدلول .

(١) أى حرف : وحاصل كلامه ان النسبة معنى حرفي لكونها غير مستقلة بل هي في ضمن الموضوع والمحمول فاللفظ الدال عليها حرف قهراً .

(٢) أى لا تدل على اقترانها بالزمان .

(٣) أى لغة العرب .

(٤) أى استعملوها في غير ماوضع له .

(٥) كهما وهم وسائر صيغ الضماير .

فهذا ^(١) ما اشار اليه بقوله : (وقد استعير لها هو) وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة وغيرها ^(٢) نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائماً ، أو ميرس موجود شاعراً .

قوله : (والاشرطية) أي وان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى أو نفي ذلك الثبوت ^(٣) أو بالمنافات بين النسبتين أو سلب تلك المنافات ^(٤) فالاولى ^(٥) شرطية متصلة والثانية ^(٦) شرطية منفصلة .

واعلم : ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ماقرره المصنف حصر عقلي دائر بين النفي والاثبات ^(٧) واما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة

(١) يعني كون الضماير في أصل الوضع أسماء وان استعمالها في النسبة وهي معنى حرفي استعمال في غير ماوضع له ، هو الذي أشار اليه المصنف بقوله وقد استعير لان هذا النوع من الاستعمال استعارة .

(٢) من الافعال العامة كوجد وثبت .

(٣) فالاول موجبة والثاني سالبة والموجبة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسالبة نحو ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناطقاً .

(٤) والاول موجبة نحو العدد أما زوج وأما فرد والثاني السالبة نحو ليس العدد

أما زوج أو منقسم الى متساوين .

(٥) أي ماكان الحكم بثبوت النسبة أو نفيه .

(٦) أي ماكان الحكم بالمنافاة أو سلب المنافاة .

(٧) لان المصنف قال فان كان الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فحملية والا

فشرطية : أي ان لم يكن الحكم بثبوت ... فشرطية وكلما كان الحصر بين النفي والاثبات فذلك الحصر عقلي وذلك لان النفي والاثبات نقيضان والشق الثالث رفع لهما والنقيضان

لا يرتفعان .

ويسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع ان كان مشخصاً
سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا
فان يبين كمية أفراده

فاستقرائي^(١).

قوله : (مقدماً) لتقدمه في الذكر .

قوله : (تالياً) لتلوه الجزء الاول .

تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع

قوله : (والموضوع) هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولهذا
لوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ما هو موضوعه شخص شخصية
وعلى هذا القياس^(٢).

ومحصل التقسيم ان الموضوع أما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان أو
كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي أو على
أفراده وعلى الثاني فاما ان يتبين كمية افراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم
أزدي^{أزدي}

(١) لان الحصر فيهما ليس عقلياً لعدم دورانهما بين النفي والاثبات لانهم لم يقولوا ان
كان الحكم بثبوت ... فمتصلة والا فمتصلة ولما لم يكن حصرهما عقلياً فالعقل يجوزقسماً
آخر لهما ولكنهم لم يعثروا على قسم آخر غيرها بعد التتبع والاستقراء .

(٢) أي فما كان موضوعه طبيعة يسمى طبيعية وما كان موضوعه محصوراً يسمى
محصورة وهكذا .

على كلها أو على بعضها أولايين ذلك بل يهمل ^{الموضوع} فالأولى شخصية والثانية طبيعية ^{المفرد} (١)
والثالثة محصورة والرابعة مهملة ^{كلمة لا تزاد في رسم} (٢).

ثم ان المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية
وان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية وكل منهما (٣) اما موجبة أو سالبة
ولا بد في كل من تلك المحصورات الاربع من امريين كمية افراد الموضوع
يسمى ذلك الامر بالسور اذ كما ان سور البلد (٤) محيط به كذلك هذا الامر
محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولا م
الاستغراق وما يفيد معناهما من أي لغة (٥) كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض
وواحد وما يفيد مؤداهما (٦) وسور السالبة الكلية لاشيء ولا واحد ونظائرها (٧)
وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس (٨) وليس كل وما يساويها (٩).

(١) كقولنا الاسم مستقل بالمفهوم والانسان نوع والحيوان جنس .
(٢) نحو الانسان لقي خسر وسميت مهملة لاهمال كمية افراد الموضوع وعدم بيانها
كلا أو بعضاً .

(٣) أي كل من الكلية والجزئية .
(٤) أي الحائط المحيط بالبلد .
(٥) كلفظة همه وهمگان بالفارسية .
(٦) كالنكرة في سياق الايجاب كقولنا جائئ انسان أو كلفظة بخش بالفارسية .
(٧) كلا يوجد رجل في الدار .
(٨) كبعض الانسان ليس بكاتب بالفعل .
(٩) كقولنا قوم منهم لا يعبدون الله .

كلاً أو بعضاً فمحصورة كلية أو جزئية وما به البيان سور والا فمهملة وتلازم الجزئية

المحصورات الأربع

قوله : (وتلازم الجزئية) ^(١) اعلم : ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الأربع لا غير، وذلك لان المهمة والجزئية متلازمتان ^(٢) اذ كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة ^(٣) صدق على بعض افراده ^(٤) وبالعكس ^(٥).

فالمهملة مندرجة تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها ^(٦) فانه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالاً ^(٧) والطبيعية لا يبحث عنها في العلوم اصلاً فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعة لامن حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير ^(٨) موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها .

فانحصر القضايا المعتبرة في المحصورات الأربع .

- (١) يعني ان المهمة تلازم الجزئية .
- (٢) فليست المهمة قسماً آخر في الحقيقة .
- (٣) كما هي معنى المهمة .
- (٤) لان البعض قدر متيقن سواء كان الحكم في الواقع على الكل أو على البعض .
- (٥) أي كلما صدق الحكم على بعض الافراد صدق عليها في الجملة وذلك واضح .
- (٦) أي بصورة قضية جزئية مستقلة .
- (٧) لانه اذا حكم على الكل أو على البعض فقد حكم على الاشخاص قهراً .
- (٨) خبر لقوله فان .

ولا بد في ^{أي في نسخة بيميز} الموجبة من وجود الموضوع اما محققاً وهي الخارجية
او مقدرأ فالحقيقية او ذهنأ فالذهنية

اقسام الحملية

قوله : (ولا بد في الموجبة) أي في صدقها ^(١) ، وذلك لان الحكم في
الموجبة بثبوت شيء ولشيء وثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له اعنى الموضوع
فانما يصدق ^(٢) هذا الحكم اذا كان الموضوع محققاً موجوداً أما في الخارج
ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او في ^{الذهن} الذهن كذلك ^{العلم} . ثم القضايا الحملية المعتبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة
اقسام .

لان الحكم فيها ^(١) (اما) على الموضوع الموجود في الخارج محققاً ^(٣) نحو

(١) هذا دفع اشكال عن المصنف وهو ان القضية سواء كانت موجبة أو سالبة لا بد
فيها من وجود الموضوع وذلك لان المحمول عارض على الموضوع ولا يتعلل عارض بلا
معروض فوجود الموضوع لا اختصاص له بالموجبة .

والجواب ان ذلك « لا بدية وجود الموضوع في السالبة أيضاً » حق لكن في عالم
الحكم أي حينما يحمل المحمول على الموضوع لا بد للمتكلم أن يتصور الموضوع ثم
يحمل عليه المحمول موجبة كانت القضية أو سالبة وأما في عالم الصدق أي التحقق
فالسالبة قد تصدق مع وجود الموضوع كقولنا الحمار ليس بناطق وقد تصدق مع عدم
الموضوع كقولنا شريك الباري ليس بحاكم علينا .

وأما الموجبة فلا تتحقق الا مع وجود موضوعه في عالمه فلا بدية وجود الموضوع
في عالم الصدق مختص بالموجبة فقط .

(٢) أي يتحقق له مصداق .

(٣) أي المرجود فعلا حقيقة لا تقديرأ يعنى ان المتكلم في هذا المقدم يقصد ان ←

كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج^(١)
 (واما) على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً^(٢) نحو : كل انسان حيوان
 بمعنى ان كل مالمو وجد في الخارج كان انساناً فهو على تقدير وجوده في
 الخارج حيوان^(٣)، وهذا الموجود المقدّر انما اعتبروه في الافراد الممكنة^(٤)
 لا الممتنعة كافراد الاشياء وشريك الباري^(٥) (واما) على الموضوع الموجود في
 الذهن كقولنا : شريك الباري ممتنع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل ويفرضه
 العقل شريك الباري فهو موصوف^(٥) في الذهن بالامتناع في الخارج، وهذا
 انما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج .

— هذا المحمول ثابت لهذا الموضوع الموجود في الخارج فعلاً ولا يتعهد ثبوته له مطلقاً
 والاكثر استعمال هذا القسم « القضية الخارجية » فيما لا يكون المحمول لازماً للموضوع
 ومثاله الواضح قولنا اللحم رخيص أى اللحم الموجود فعلاً في السوق رخيص .
 وان جاز استعماله في المحمولات اللازمة أيضاً كما مثل به المحشى بقوله الانسان
 حيوان يقصد المتكلم ان الافراد الموجود من الانسان فعلاً حيوان ولا نظره بما سيوجد .
 (١) يعنى ان قصد المتكلم حمل الحيوان على الانسان الموجود خارجاً ولا نظره
 بأفراده المقدرة وان كانت المقدرة أيضاً كذلك .

(٢) سواء كان موجوداً فعلاً أم لا يعنى ان طبيعة هذا الموضوع انه اذا وجد في
 الخارج يحمل عليه هذا المحمول كقولنا النار محرقة فطبيعة النار انها اذا وجدت في
 الخارج تحرق ولولم يكن بالفعل وجود للنار وكمثال المحشى .
 (٣) اذ يستحيل أن يوجد الانسان في الخارج ولا يكون حيواناً .

(٤) ليس مراده ان القضية الحقيقية ممتنعة في الافراد الممتنعة كما توهمه بعض
 وذلك لان تقدير الوجود لامؤنة له بل مراده ان القوم لم يستعملوها الا في الممكنات كما
 يتضح ذلك في القسم الاخير « الذهنية » فانهم لم يعتبروها الا في الممتنعات مع امكان
 تصور موضوع ممكن في الذهن ثم يحكم عليه بمحمول كما هو واضح .

(٥) فالمحمول حقيقة هو الاتصاف وهو موجود ذهني يصح حمله على الموضوع —

وقد يجعل حرف السلب جزءاً من جزء منها فتسمى معدولة والا
فمحصلة وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة

المعدولة والمحصلة

قوله: (حرف السلب) كلا وليس وغيرهما مما يشار كهما في معنى السلب،
قوله: (من جزء) أما من الموضوع فقط أو من المحمول فقط أو من كليهما
فالقضية على الاول ^(١) تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني ^(٢) تسمى معدولة
المحمول وعلى الثالث تسمى معدولة الطرفين ^(٣).
قوله: (معدولة) لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل
لافي هذا المعنى ^(٤) كان معدولا عن معناه الاصلى فسميت القضية التي هذا
الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية للكل باسم جزئه ^(٥) والقضية التي لا يكون
حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة ^(٦).

«الموجود في الذهن «كشريك الباري» لانفس الامتناع فانه في ظرف الخارج وما في
الخارج لا يحمل على ما في الذهن.

- (١) أى على أن يكون حرف السلب جزءاً من الموضوع نحوكل لاموجود معدوم
- (٢) أى على أن يكون حرف السلب جزءاً من المحمول نحوكل موجود لامعدوم.
- (٣) نحوكل لاحيوان لاانسان .
- (٤) أى بنحو الجزئية لاجزاء القضية من دون أن يفيد سلباً للنسبة بل القضية معه
موجبة الا أن يوجد ناف آخر لنفي النسبة .
- (٥) لان المعدولة عن وضعها هي حرف النفي فقط وهو جزء القضية فتسمية القضية
معدولة مجاز بعلاقة الكل والجزء .

(٦) لان الطرفين وجوديان وحاصلان .

الموجهات : البسائط والمركبات

قوله : (بكيفية^(١) النسبة) أي نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الامتناع أو غير ذلك^(٢) فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى مادة القضية .

ثم قد بصرح في القضية بان تلك النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا^(٣) فالقضية حينئذ تسمى موجهة^(٤) وقد لا يصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة^(٥) واللفظ الدال عليها^(٦) في القضية الملفوظة والصورة العقلية^(٧) الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة^(٨) المادة صدقت القضية

(١) يعنى ان كل محمول أما ضرورى لموضوعه فى الواقع أو دائم له أو ممتنع عنه كذلك .

(٢) مثل اللا ضرورة واللدوام .

(٣) أى يذكر فى القضية صريحاً بأنها ضرورية أو دائمة أو غير ذلك .

(٤) لاشتمالها على الجهة .

(٥) لعدم تقيدها بالجهة .

(٦) أى على الكيفية مثل بالضرورة أو بالامكان .

(٧) فان العقل عند تصور القضية يدرك كيفية النسبة فيها انها ضرورية أو دائمة أو غير ذلك فذلك المدرك عند العقل أيضاً يسمى جهة القضية وهذه الجهة أيضاً غير المادة فان المادة هى الكيفية الواقعية الموجودة بين الموضوع والمحمول سواء تعلقت أم لا وسواء تلفظت بها أم لا فتلك التى فى الواقع هى المادة ، والمعقولة والملفوظة كلاهما جهتان للقضية .

(٨) اللفظية والعقلية .

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً
فضرورة مطلقة أو مادام وصفه فمشروطة عامة

كقولنا : كل انسان حيوان بالضرورة^(١) والا كذبت كقولنا: كل انسان حجر
بالضرورة^(٢).

قوله: (فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة) أي قد يكون الحكم في القضية
الموجهة بان النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع
على اربعة أوجه^(٣).

الوجه الاول: انها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو: كل انسان
حيوان بالضرورة ، ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة، فتسمى القضية حيثئذ
ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف أو
الوقت^(٤).

الوجه الثاني: انها ضرورية مادام الوصف العنواني^(٥) ثابتاً لذات الموضوع
نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام ^{الوصف العنوان} كاتباً ، ولا شيء منه بساكن
الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فيسمى حيثئذ مشروطة عامة لاشتراط^(٦) الضرورة

(١) لان الحيوانية ضرورية للانسان واقعاً .

(٢) لان الحصرية ممتنعة للانسان حقيقة والاحسن المثال بقولنا الانسان كاتب
بالقوة بالضرورة لان أصل الحمل صادق وانما الكذب في الجهة بخلاف مثال المحشى
فان أصل الحمل كاذب فيه فلا تصل التوبة الى الجهة .

(٣) مادام الذات أو مادام الوصف أو في وقت معين أو غير معين كما سيأتى مفصلاً .

(٤) كما في الصور الاتية .

(٥) أي الوصف الذي جعل عنواناً للموضوع وعلامة له مثل كاتب في المثال .

(٦) هذا وجه تسميتها بالمشروطة .

بالوصف العنواني^(١) ولكون^(٢) هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما
سيجيء .

الوجه الثالث : انها ضرورية في وقت معين نحو : كل قمر منخفض
بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس^(٣) ولا شيء من القمر بمنخفض
بالضرورة وقت الترييع^(٤) فتسمى حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت^(٥)
وعدم تقييد القضية بالادوام^(٦) .

الوجه الرابع : انها ضرورية في وقت^(٧) من الاوقات كقولنا : كل انسان
متنفس بالضرورة وقتاً ما^(٨) ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة وقتاً ما فتسمى حينئذ
منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشراً أي غير معين وعدم تقييد القضية

(١) فان تحرك الاصابع ضروري للكاتب بشرط أن يكون في حال الكتابة وأما
إذا كان فارغاً عنها فلا ضرورة وكذا سلب سكون الاصابع عنه مشروط بكتابته .
(٢) هذا وجه تسميتها بالعامية .

(٣) وذلك لان نور القمر مكتسبة من الشمس فاذا حال بينهما جسم كثيف
كالارض أظلم المستنير (القمر) قهراً لاحتجابه عن المنير فيكون انكسافه ضرورياً حينئذ .
(٤) الترييع على ما قيل هو الاسبوع الاول والاسبوع الاخر من كل شهر حينما
يكون القمر على نصف دائرته، وعدم انكسافه حينئذ ضروري لعدم معاذاة مسيره مع مسير
الارض في ذلك الوقت حتى تحول الارض بينه وبين الشمس بل هو أما عن يمين الارض
أو شمالها .

(٥) فتكون وقتية .

(٦) فتكون مطلقة .

(٧) غير معين .

(٨) أي وقت غير معين لان كلمة مآهنا للإيهام وذلك لان الانسان زمان حياته
يتنفس لحظة وينقطع نفسه لحظة وكلتا اللحظتين ضروريتان له لكونها لازم حياته ولا يمكن
تعيين وقت اللحظتين فانهما منتشرتان في مجموع أوقات عمره .

أو في وقت معين فوقتية مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها
ما دام الذات فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة

باللدوام .

قوله : (فدائمة مطلقة) والفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة هي
استحالة انفكاك شيء عن شيء^(١) والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلا
كدوام الحركة للفلك^(٢) ثم الدوام أعنى عدم انفكاك النسبة الايجابية أو السلبية
عن الموضوع أما ذاتي أو وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي
أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت
القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني
وان كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام
الوصف العنواني ثابتاً لتلك الذات سميت عرفية .

لان اهل العرف يفهمون^(٣) هذا المعنى من القضية السالبة بل^(٤) من الموجبة

(١) كالحيوانية للانسان اذ استحيل انفكاكها عنه لكونها جزءاً من حقيقته .

(٢) اذ لا استحيل عند العقل أن يكون الفلك ساكناً .

(٣) يعنى اذا كان موضوع القضية معنونة بوصف بأن يكون الموضوع اسم فاعل
مثلا يفهم اهل العرف ان ثبوت هذا المحمول له دائر مدار ذلك الوصف فمادام متصفاً به
كان المحمول ثابتاً له واذا زال عنه الوصف زال المحمول عنه .

فعدم دوام المحمول لمثل هذا الموضوع لا يحتاج الى قيد مادام كذا عند العرف
« أى اهل اللسان » بل يفهمه ولو كانت القضية مطلقة عن هذا القيد كما مثل المحشى
بقوله كل كاتب متحرك فقيد مادام توضيح لما يفهمه العرف .

(٤) انما أنى للموجبة بيل لان بعضهم توهموا ان فهم العرف ذلك انما يكون في
السالبة فقط فأفاد ان العرف يفهم ذلك من الموجبة أيضاً .

أوبفعليتها فمطلقة عامة أو بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه
بسائط وقد تقيّد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللدوام الذاتي

أيضاً عند الإطلاق ^(١) فإذا قيل كل كاتب متحرك الأصابع ^(٢) فهموا أن هذا
الحكم ثابت له مادام كاتباً وعامة لكونها أعم من العرفية الخاصة التي سيجيء
ذكرها .

قوله : (أو بفعليتها) أي بتحقيق النسبة بالفعل ^(٣) فالمطلقة العامة هي التي
حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة وتسميتها بالمطلقة
لأن هذا ^(٤) هو المفهوم من القضية عند إطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أو الدوام
أو غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها أعم من الوجودية اللادائمة واللا
ضرورية ^(٥) على ما سيجيء .

قوله : (أو بعدم ضرورة إلى آخره) إذا حكم في القضية بأن خلاف النسبة

(١) أي حتى عند عدم قيد القضية بمادام كما دام كاتباً مثلاً وهذا « عند الإطلاق »
قيد لمطلق القضية لا للموجبة فقط .

(٢) من دون زيادة قيد مادام كاتباً .

(٣) مقابل بالقوة يعني أن هذه النسبة خارجة عن مرحلة القوة والاستعداد إلى مرحلة
الفعل والوقوع يعني أن هذه القضية عملي في زمان من الأزمنة لاستعداد صرف ولا يفهم
المطلقة العامة أكثر من ذلك « كضرورة الوقوع أو دوامه أو غير ذلك » .

(٤) أي تحقق النسبة بالفعل يفهم منها عند خلوها من قيد بالفعل بشرط عدم
تقييدها بالضرورة والدوام يعني إذا قيل زيد قائم مثلاً يفهم العرف أن قيام زيد متحقق
وواقع لا أن زيدا له قوة القيام فقط فقيد بالفعل الموجود هنا توضيح لما يفهمه العرف .

(٥) لأن هاتين القضيتين أصلهما هي المطلقة العامة مع تقييد الأولى بلا دائماً والثانية
بلا بالضرورة وبهذين القيدين يكونان أخص من المطلقة العامة .

المذكورة فيها^(١) ليس ضرورياً نحو قولنا : زيد كاتب بالامكان يعنى ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى ان سلبها عنه ليس ضرورياً سميت القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة^(٢).

قوله : (فهذه بسايط) أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسايط .

أعلم : ان القضية الموجهة^(٣) أما بسيطة وهي ما يكون حقيقتها اما ايجاباً

(١) سواء كانت ايجابية أم سلبية فان كانت القضية موجبة فخلافاً السلب وان كانت سالبة فخلافاً الايجاب وأما الطرف الموافق أى نفس القضية بكيفيتها الحاضرة فيمكن أن يكون ضرورياً ولهذا تستعمل الممكنة العامة في الواجب أيضاً .

(٢) التي يحكم فيها بعدم الضرورة في الطرفين (الموافق والمخالف) كما سيأتى .

(٣) هنا حاشية للمرحوم عبدالرحيم لبيان النسب بين القضايا الموجهة بصورة الجدول لآس بالتعرض لها ولما كان مشتملاً على بيوت فلنرسم علامات النسب في البيوت . فالعموم والخصوص مطلقاً علامته (مطلقاً) والعموم والخصوص من وجهه (من) والتباين الكلى (ين) وعلامتنا المشروطتين العامة والخاصة بشرط الوصف (ط) وفي أوقات الوصف (ف) .

واذا أردت أن تعرف النسبة بين القضايا الخمسة عشر فلاحظ .

القضية الاولى الفوقانية مع ماتحتها ومع ماتحت ماتحتها وهكذا الى آخره ثم لاحظ القضية الثانية كذلك ثم الثالثة وهكذا واذا لاحظت كذلك فانظر الى ما في مقابلة التحتانية من البيوت التي رسمنا فيها النسب حتى تجد ما هو المطلوب ثم القضية الفوقانية ان كانت أعم من التحتانية فرسم علامته (فم) وان كانت بالعكس فرسم علامته (حم) وينبغى أن يعلم ان جريان النسب في القضايا ليست كجريانها في المفردات وما في حكمها من المركبات التقييدية وانما هو بحسب الصديق بمعنى الحمل يستعمل بعلی يقال صدق الحيوان على الانسان وأما في القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حملها على شيء لان القضية ←

فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقئية والمنتشرة وقد يقيد المطلقة العامة باللا ضرورة الذاتية

لادائماً فقولنا لادائماً اشارة الى حكم سلبى أى لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل^(١) أولم يكن في اللفظ تركيب كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان^(٢) ممكنتان عامتان أى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة^(٣) بالايجاب والسلب حينئذ بالجزء الاول الذي هو اصل القضية .

وأعلم : أيضاً ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللا ضرورة^(٤) .

(١) لان عدم دوام ضحكه يستلزم أن لا يكون ضاحكاً في وقت من الاوقات .
(٢) لان الممكنة العامة تقيد سلب الضرورة من الجانب المخالف للقضية فقط وأما الخاصة فتسلب الضرورة من الجانبين قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص معناه ان عدم الكتابة غير ضرورى « وهو الجهة المخالف لان القضية موجبة » وان الكتابة أيضاً غير ضرورية « وهو الجانب الموافق لها » فبالصورة الاولى « سلب الضرورة عن المخالف » تحصل ممكنة عامة هى كل انسان كاتب بالامكان العام وبالصورة الثانية « سلب ضرورة الموافق » تحصل ممكنة عامة اخرى هى لاشيء من الانسان يكاتب بالامكان العام لان مخالف هذه القضية « الاخيرة » ثبوت الكتابة له وقد انتفت ضرورته بالطرف الموافق « للممكنة الخاصة » .

(٣) دفع لما يتوهم من ان الممكنة الخاصة على ماذكر مركبة من موجبة وسالبة فما جهتها؟ هل هى موجبة أو سالبة فقال ان العبرة بالجزء الاول لانه أصل القضية فان كانت موجبة فالقضية موجبة وان سالبة فسالبة ولا عبرة بالجزء الاخير المتولد منها .

(٤) سواء كان القيد ملفوظاً كما فى أكثر المركبات أو مقدراً كما فى الممكنة ←

قوله : (العامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة .

قوله : (والوقتيتان) أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة .

قوله: (باللادوام الذاتي) ومعنى اللادوام الذاتي أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها^(١) واقعاً البتة في زمان من الأزمنة فيكون إشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم^(٢).

قوله: (المشروطة الخاصة) هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل .

قوله: (والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا: بالدوام لاشيء^(٣) من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

قوله : (والوقتية والمنتشرة) لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة

الخاصة فان قيد اللا ضرورة مقدر فيها مستفاد من كلمة الخاص لان قولنا بالامكان سلب لضرورة المخالف والخاص يسلب ضرورة الموافق فتتولد منه « الخاص » القضية الثانية. (١) ان كانت القضية موجبة فنقيضها سالبة وان كانت سالبة فنقيضها موجبة فقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً نقيضها لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وقولنا لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً نقيضها كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

(٢) الظاهر انه اشارة الى ان النقيض هنا يغير النقيض المصطلح الذي سيأتي قريباً فان النقيض المصطلح يشترط فيه اختلافه مع الاصل في الكم والكيف كليهما والنقيض هنا كما ذكر مخالف مع الاصل في الكيف فقط .

(٣) في تمثيله في المشروطة الخاصة بالايجاب وهنا بالسلب فائدة هي التوسعة على المتعلم في المثال كي لا يتجمد فيه على نسق واحد .

فتسمى الوجودية اللاضورية أو باللاادوام الذاتي فتسمى الوجودية اللا دائمة

باللاادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الاطلاق^(١) فسميت الاولى وقتية والثانية
منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللاادوام الذاتي نحو كل قمر منخفض
بالضرورة وقت الحيلولة لادائماً أي لاشيء من القمر بمنخفض بالفعل والمنتشرة
هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللاادوام الذاتي نحو لاشيء من الانسان بمتنفس
بالضرورة وقتاً مالا دائماً أي كل انسان متنفس بالفعل .

قوله : (باللاضورية الذاتية) ومعنى اللاضورية الذاتية ان هذه النسبة
المذكورة في القضية ليست ضرورية^(٢) مادام ذات الموضوع موجودة فيكون
هذا^(٣) حكماً بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل
كما مر فيكون مفاد اللاضورية الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل في
الكيف^(٤) .

قوله : (فتسمى الوجودية اللاضورية) لان معنى المطلقة العامة هي
فعلية النسبة^(٥) ووجودها في وقت من الاوقات ولاشتمالها على اللاضورية^(٦)

(١) لتقيدها باللاادوام .

(٢) فتسلب الضرورة عن الاصل .

(٣) أي فيكون معنى اللاضورية الذاتية التي نتيجتها سلب الضرورة عن الاصل
حكماً بامكان نقيضها لان الاصل طرف مقابل للنقيض والامكان هو سلب الضرورة عن
المقابل فتتولد من اللاضورية قضية ممكنة عامة .

(٤) وموافقة له في الكم .

(٥) فلهذا سميت بالوجودية لان معنى كونها بالفعل انها موجودة وواقعة .

(٦) فلهذا سميت لاضورية .

فالوجودية اللازورية هي المطلقة العامة المقيدة باللازورية الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لاشيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احديهما موجبة والاخرى سالبة .

قوله : (أو باللاذوام الذاتي) انما قيد اللاذوام ^(١) بالذاتي لان تقييد العامتين باللاذوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللاذوام بحسب الوصف ^(٢) مع الدوام بحسب الوصف ^(٣) نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين ^(٤) باللاذوام الوصفي أيضاً لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم .
واعلم : انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع ^(٥) باللاذوام الذاتي

(١) أي اللاذوام في جميع القضايا التي ذكر في كلام المصنف تقييدها به من قوله وقد قيد العامتان الى هنا وهي خمسة كما مر ومراده ان المصنف انما قيد اللاذوام بالذاتي لعدم صحة تقييد هذه الخمسة باللاذوام الوصفي .
أما في العامتين « العرفية العامة والمشرطة العامة » فللزوم التنافي بين صدر القضية وذيلها لان صدرها يصرح بأن المحمول دائم أو ضروري للموضوع مادام الوصف وهذا لا يجتمع مع اللاذوام وصفاً .

وأما في الثلاثة الاخر فانها وان لم يكن فيها هذا التنافي لكن المنطقيين لم يعتبروها أي لم يعدو هذا التركيب « تركيب أحد هذه الثلاثة مع اللاذوام الوصفي » من جملة القضايا المعثرة .

(٢) الاستفادة من اللاذوام الوصفي .

(٣) الاستفادة من أصل العامتين .

(٤) لعدم دلالتها على الدوام بحسب الوصف ليحصل التنافي المذكور .

(٥) هما العامتان « العرفية العامة والمشرطة العامة » والوقتيتان « الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة » وأما المطلقة العامة فقد مر انها لا تقيد باللازورية الذاتية .

كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة ^(١) من تلك الجملة ^(٢) باللاضرورة الوصفية ، فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الأربع ^(٣) مع كل من تلك القيود الأربعة ^(٤) ستة عشر ^(٥) ثلاثة منها غير صحيحة ^(٦) وأربعة منها صحيحة ^(٧) معتبرة والتسعة الباقية ^(٨) صحيحة غير معتبرة .

واعلم: أيضاً انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللاادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللاادوام واللاضرورة الوصفتين وهذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة ^(٩) الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية ^(١٠) كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا

(١) لان معناها الضرورة مادام الوصف وهي تنافى اللاضرورة الوصفية .

(٢) الأربعة .

(٣) أى العامتان والوقتيتان .

(٤) هى اللاادوام الذاتى واللاادوام الوصفى واللاضرورة الذاتية واللاضرورة الوصفية .

(٥) حاصلة من تقييد كل من القضايا الأربع بالقيود الأربعة فيحصل لكل قضية أربع صور .

(٦) هى العامتان المقيدتان باللاادوام الوصفى والمشروطة العامة المقيدة باللاضرورة الوصفية .

(٧) هى العامتان والوقتيتان المقيدات باللاادوام الذاتى كما مر مفصلاً .

(٨) هى تقييد الوقتيتين باللاادوام الوصفى وتقييد العامتين والوقتيتين باللاضرورة الذاتية وتقييد العرفية العامة والوقتيتين باللاضرورة الوصفية .

(٩) لعدم التنافى بين الوجود فى وقت وعدم ضرورة الوجود أو عدم دوامه .

(١٠) فنحصل منها الممكنة الخاصة .

باللادوام الذاتي والوصفي ^(١) لكن هذه الاحتمالات الثلاثة أيضاً غير معتبرة عندهم ^(٢).

وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجيء الاشارة ^(٣) الى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه بما ذكره يتمكن من استخراج أي قدر شاء.

قوله : (فتسمى الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو : لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائماً أي كل

(١) لعدم تناف بين امكان الوجود وهذه الثلاثة كما لا يخفى .

(٢) وهنا جدول لبعض المحشين رحمهم الله لأبأس برسمها وترتيب الجدول ان القيود الاربعة واقعة في أعلى الجدول والبسائط الثمانية عن يمين الجدول وبقية البيوت من الجدول بيان لحكم القضية عند تركيبها بأحد القيود ويعرف حكم كل قضية في متلقاه مع القيد وهو البيت الذي يشكل زاوية كاللام المعكوس والجدول هذا .

العامة	الخاصة	المتوسطة	المتوسطة	المتوسطة	المتوسطة	المتوسطة	المتوسطة	المتوسطة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

(٣) في بحث المكس المستوي وهو الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة في البعض .

وقد تقيد الممكنة العامة بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فتسمى
الممكنة الخاصة وهذه مركبات

انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى
سالبة .

قوله : (أيضاً) أي كما انه حكم في الممكنة العامة بلاضرورة الجانب
المخالف فقد يحكم فيها بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فيصير القضية مركبة
من الممكنتين العامتين ضرورة^(١) ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو
امكان الطرف الموافق وسلب الضرورة من الطرف الموافق هو امكان الطرف
المقابل^(٢) فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف
المقابل نحو: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان
العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام .

قوله: (وهذه مركبات) أي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة والوقئية والمنتشرة والوجودية للاضرورية والوجودية

(١) دليل لانه كيف تكون ممكنة واحدة مركبة من ممكنين وحاصله ان معنى الممكنة
العامة ان مقابل القضية الموجودة غير ضرورية يعني ان كانت القضية موجبة فالسلب غير
ضروري وان كانت سالبة فالايجاب غير ضروري وأما الموافق أي القضية بوضعها الموجود
فيمكن أن يكون ضرورياً واهذا قد تستعمل الممكنة العامة في الواجب .
وأما اذا حكمنا في ممكنة عامة ان الجانب الموافق منها أيضاً غير ضروري حصلت
منها ممكنة عامة اخرى وهذه القضية أصلها الطرف المقابل ومخالفها الطرف الموافق
للقضية الموجودة فعلا .

(٢) لان الطرف المقابل للطرف الموافق « وهو الطرف الموافق فعلا » حكم بعدم
ضرورته .

لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيد بهما

اللدائمة والممكنة الخاصة لان اللادوام^(١) في الاربع الاولى وفي الوجودية
اللدائمة اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة في الوجودية اللا ضرورية وفي
الممكنة الخاصة اشارة الى ممكنة عامة .

قوله : (مخالفتي الكيفية) اي في الايجاب والسلب وقد مريان ذلك^(٢) في
بيان معنى اللادوام واللا ضرورة واما الموافقة في الكمية اي الكلية والجزئية
فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد وقد حكم عليه بحكمين مختلفين
بالايجاب والسلب^(٣) فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافراد كان
الحكم في الجزء الثاني أيضاً على كلها^(٤) وان كان على البعض في الاول فكذا
في الثاني .

(١) دليل لكون هذه القضايا مركبة من قضيتين .

(٢) أي بيان ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف لان معنى
اللدوام الذاتي ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة فيكون نقيضها واقعاً .
وان اللا ضرورة الذاتية اشارة الى ممكنة عامة مخالفة مع الاصل في الكيف لان
معنى اللا ضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات
الموضوع موجودة فيكون نقيضها « ان كان الاصل موجبة فنقيضها السلب وان كانت سالبة
فنقيضها الايجاب » ممكناً لان الامكان عدم ضرورة الطرف المقابل والاصل طرف مقابل
للقبيض فالنقيض ممكن لامحالة .

(٣) أحدهما صريحاً « بمقتضى الاصل » والاخر اشارة « بمقتضى اللادوام واللا
ضرورة » .

(٤) اذ لو كان على البعض للزم تعدد الموضوع والقرض وحدته .

(فصل) الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير

قوله : (لما قيد بهما) أى القضية^(١) التي قيدت بهما أى باللازم واللازمة
يعني لاصل القضية .

القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة

قوله : (على تقدير اخرى)^(٢) سواء كانت النسبتان^(٣) ثبوتيتين او سلبيتين او
مختلفتين فقولنا : كلما لم يكن زيد حيواناً لم يكن انساناً متصلة موجبة^(٤) فالمتصلة
الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما^(٥)
نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً^(٦) .

(١) تفسير لما الموصولة فالجار والمجرور « لما » متعلق بمخالفتي وموافقتي أى
حال كون المطلقة العامة والممكنة العامة مخالفتين للاصل فى الكيفية وموافقتين له فى الكمية.
(٢) الشرطية مركبة فى الاصل من جملتين أو بتعبير آخر من نسبتين يحكم فيها
بثبوت احدهما على فرض ثبوت الاخرى بارتباط احدى النسبتين بالاخرى « ان كانت
موجبة » وبغنى الارتباط بينهما « ان كانت سالبة » .

(٣) يعنى ان مدار الايجاب والسلب فى الشرطية هو الحكم بالاتصال والارتباط بين
النسبتين « فى الايجاب » والحكم بعدم الاتصال والارتباط بينهما « فى السلب » ، لانفس
النسبتين « الحمليتين » فقد تكونان « النسبتان » ثبوتيتين والشرطية سالبة وبالعكس .

(٤) مع ان النسبتين كما ترى سلبيتان وذلك لانه حكم فيها باتصال عدم الانسانية
بعدم الحيوانية ومثال الموجبة مع ايجاب النسبتين كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
موجوداً والمختلفين نحو كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ونحو كلما لم
تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

(٥) وان كانت النسبتان ثبوتيتين .

(٦) للحكم فيها بسلب اتصال وجود الليل مع طلوع الشمس وعدم الارتباط بينهما ومثال

وكذلك اللزومية ^(١) الموجبة ^(٢) ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء ^(٣) لم يكن هناك اتصال او كان لكن للعلاقة .

واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة نحو : كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق ^(٤) او ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً .

السالبة مع كون النسبتين سالبتين نحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ومع اختلاف النسبتين نحو ليس كلما كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً ونحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(١) كذلك خبر مقدم واللزومية مبتدأ مؤخر يعنى ان المدار في ثبوت اللزومية وسلبها انما هو على الحكم بلزوم الاتصال وعدمه لا على ثبوت النسبتين وسلبهما .

(٢) الموجبة مبتدأ وما حكم خبره .

(٣) اذكما ينتفى المركب بانتفاء جميع أجزائه ينتفى أيضاً ببعض أجزائه ففى ما نحن فيه اللزومية مركبة من جزئين الاتصال وكون الاتصال لعلاقة بمعنى أن يكون وقوع التالى عقيب المقدم دائماً « وهذا معنى الاتصال » وأن يكون التالى مترتباً على المقدم ومسبباً عنه « وهذا معنى العلاقة » مثال عدم الاتصال هو ما مثل به المحشى للسالبة المتصلة « ليس البتة كلما ... » لعدم اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل ومثال ما كان اتصال لكن لا لعلاقة نحو ليس البتة كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً فيما اذا كان اتصال بينهما خارجاً بمعنى ان الحمار ينهق كلما نطق الانسان فالسلب سلب للعلاقة والسببية .

(٤) لعدم ارتباط وعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار بحيث يستحيل انفكاكهما عقلا كطلوع الشمس ووجود النهار نعم وقع خارجاً طوال تاريخ الخلق انه كلما كان البشر على وجه الارض وكان ناطقاً كان بجنبه الحمار وكان ناهقاً من دون أن يكون بينهما ارتباط بسببية ومسببية .

اخرى او بنفيها لزومية ان كان ذلك لعلاقة والاتفاقية ومنفصلة
ان حكم فيها بتنافي النسبتين اولاً تنافيا صدقا وكذباً وهي الحقيقية
او صدقا فقط فمانعة الجمع

قوله : (لعلاقة) وهي امر بسببه يستصحب المقدم التالي ^(١) كعلية طلوع
الشمس لوجود النهار في قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .
قوله : (بتنافي النسبتين) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين
فان كان الحكم فيها بتنافيهما فهي منفصلة موجبة وان كان بسلب تنافيهما فهي
منفصلة سالبة .

قوله : (وهي الحقيقية) ^(٢) فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين
في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجاً واما ان يكون هذا العدد
فرداً ^(٣) او حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا :
ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين ^(٤) .
والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين اولاً تنافيهما في

(١) كما اذا كان المقدم علة لوجود التالي كما في مثال المحشى « كلما كانت
الشمس » او كانا معلولين لعلّة اخرى نحو كلما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً
فكلاهما « وجود النهار وضياء العالم » معلولان لطلوع الشمس .

(٢) لان الانفصال فيها تام كامل صدقاً وكذباً فهي حقيقة في الانفصال بخلاف
الاخرين فان انفصالهما اما في الصدق فقط او في الكذب فقط .

(٣) فانهما « زوجية العدد وفرديته » متنافيات في الصدق أي لا يجتمعان ولا يصدقان
في عدد ومتنافيان في الكذب أيضاً أي لا يمكن ارتفاعها عن عدد اذا لا يتصور أن يكون
عدد لا يكون فرداً ولا زوجاً .

(٤) لعدم التنافي بينهما بل هما متلازمان لان كل زوج فهو منقسم بمتساويين .

أو كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافي
لثباتي الجزئين والاتفاقية ثم الحكم في الشرطية ان كان على
جميع تقادير المقدم فكلية أو بعضها مطلقاً فجزئية أو معينة

الصدق فقط نحو هذا الشيء اما ان يكون حجراً واما ان يكون شجراً (١) .
والمنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين او لاتنافيةهما في الكذب
فقط كقولك اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يفرق (٢) .
قوله : (او صدقاً فقط) اي لافي الكذب او مع قطع النظر عن الكذب (٣)
حتى جازان يجتمع النسبتان في الكذب وان لا يجتمعا ويقال للمعنى الاول (٤)
مانعة الجمع بالمعنى الاخص والثاني مانعة الجمع بالمعنى الاعم (٥) .
قوله : (او كذبا فقط) اي لافي الصدق او مع قطع النظر عن الصدق (٦)
والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى الاعم .

- (١) اذ يستحيل أن يكون شيء واحد حجراً أو شجراً فيتنايان في الصدق وأما في
الكذب فلا لجواز أن يكون شيء غير حجر ولا شجر ومثال السلب نحو ليس البتة أما أن
يكون هذا الشيء حجراً وأما أن لا يكون شجراً لعدم المنافاة بين الحجرية وعدم الشجرية
كفلس الحجر فانه حجر وليس بشجر .
- (٢) فان كذبهما وهو عدم كونه في البحر وان يفرق متنايان اذ لا يفرق من لا يكون
في البحر ومثال السلب نحو ليس البتة أما أن يكون زيد في البر أو يفرق لامكان كذبهما
فيما اذا كان في السفينة .
- (٣) بأن نقول ان مانعة الجمع هي ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق بسدون
قيده (تقط) فتجتمع بهذا المعنى مع المنفصلة الحقيقية أيضاً لان فيها أيضاً تنافي الصدق .
- (٤) المقيد بقيد فقط .
- (٥) لشمولها للمنفصلة الحقيقية أيضاً .
- (٦) لتشمل المنفصلة الحقيقية .

قوله: (لذاتي الجزئين) أي ان كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققنا كالمنافاة بين الزوجية والفردية ^(١) لاعتن خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في انسان يكون اسود وغير كاتب أو يكون كاتباً وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة لالذاتيهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق أو في الكذب ^(٢) في مادة أخرى فهذه منفصلة حقيقية ^(٣) اتفاقية .

قوله : (ثم الحكم الى آخره) كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية وطبيعية كذلك الشرطية أيضاً سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية ولا يتعقل الطبيعية ههنا ^(٤) قوله : (على جميع تقادير المقدم) كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

-
- (١) فانهما لا يجتمعان ولا ترتفعان في أي مورد فرض لتنافيهما مفهوماً وذاتاً .
 - (٢) فالاول كالانسان الاسود الكاتب والثاني كالانسان الابيض الغير الكاتب .
 - (٣) وأما مثال مانعة الجمع الاتفاقية فكقولنا في انسان أبيض غير كاتب هذا اما اسود أو كاتب ومانعة الخلو الاتفاقية كقولنا في انسان أبيض كاتب هذا اما أبيض أو كاتب.
 - (٤) وذلك لان حاصل الشرطية هو التأثير والتأثر بين المقدمتين ففي المتصلة هو استصحاب احدهما الآخر كاستصحاب طلوع الشمس وجود النهار وفي المنفصلة هو التنافي والتدافع كتنافي الزوجية والفردية وذلك لا يتحقق الا بتحقيق الفرد فان الذي يستصحب النهار هو طلوع الشمس الخارجى لا طلوع الشمس الكلى وكذا الدافع للفردية هو الزوجية الواقعة في الخارج لا الزوجية الكلية ومتى نقول ان مفهوم الزوجية يتنافى مفهوم الفردية فهو منتزع من الخارج فافهم ولا تتعن بما يقال من ان كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً شرطية طبيعية لانه خارج عن المحاورات العرفية لعدم استصحاب في نظر العرف من الانسانية للحيوانية والمنطق هو ما نطق به العرف لا القرضيات الوهمية .

فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان
أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان الا انهما خرجتا بزيادة

قوله : (فكلية) وسورها في المتصلة الموجبة كلما ومهما ومتى ومافي
معناها ^(١) وفي المنفصلة دائماً وأبداً ونحوهما هذا في الموجبة وأما في السالبة
مطلقاً ^(٢) فسورها ليس البتة .

قوله : (أو بعضها مطلقاً) أي على بعض غير معين كقولك قد يكون اذا
كان الشيء حيواناً كان انساناً .

قوله : (فجزئية) وسورها في الموجبة متصلة كانت أو منفصلة قد يكون
وفي السالبة (كذلك) ^(٣) قد لا يكون .

قوله : (فشخصية) كقولك ان جئتني اليوم اكرمك .

قوله : (والا) أي وان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على
بعضها بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقاً ^(٤) .

قوله : (فمهملة) نحو اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً ^(٥) .

قوله : (في الاصل) أي قبل دخول اداة الاتصال والانفصال ^(٦) عليهما .

قوله : (حمليتان) كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان

(١) من أي لغة كان .

(٢) متصلة أو منفصلة .

(٣) أي متصلة كانت أم منفصلة .

(٤) قيد للبعضية فقط أي البعضية المعينة والغير المعينة .

(٥) اذ لم يبين فيه ان ثبوت الحيوانية للشيء على جميع تقادير الانسانية أو على
بعضها .

(٦) فأداة الاتصال كأداة الشرط « ان واذا ونحوهما » وأداة الانفصال كما وأو .

اداة الاتصال والانفصال عن التمام .

طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان .

قوله : (او متصلتان) كقولنا كلما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان .

قوله : (أو منفصلتان) كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً أما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين أو غير منقسم بهما .
قوله : (أو مختلفتان) بأن يكون أحد الطرفين عملية والآخر متصلة ^(١) أو أحدهما عملية والآخر منفصلة ^(٢) أو أحدهما متصلة والآخر منفصلة ^(٣) فالاقسام ستة ^(٤) وعليك باستخراج مآثر كناه من الامثلة ^(٥).

قوله : (عن التمام) أي عن ان يصح السكوت عليهما ويحتمل الصدق والكذب مثلاً قولنا: الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل الصدق والكذب ولا نعني بالقضية الا هذا فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال مثلاً وقلت ان كانت

(١) نحو اذا كان طلوع الشمس مستلزماً لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(٢) نحو اذا كان الانسان مستلزماً للنطق فأما أن يكون الانسان ناطقاً أو ليس بناطق.

(٣) نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائماً أما أن يكون الشمس طالعة أو لا يكون وجود النهار .

(٤) أي أقسام الشرطية ستة ثلاثة متفقتان وثلاثة مخلفتان كما صرح بها المحشى ولتصريحه بها قبل ذلك قال فالاقسام بلفظ الغاء التفريعية فتنبه .

(٥) وقد ذكرناها .

(فصل) التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل منهما كذب الآخر وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة

الشمس طالعة لم يصح حينئذ ان تسكت عليه^(١) ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى أن تضم اليه قولك مثلاً فالنهار موجود .

التناقض

قوله: (اختلاف القضيتين) قيد بالقضيتين أما لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل^(٢) وأما لان الكلام في تناقض القضايا^(٣).

(١) لانك بادخالك عليه أداة الاتصال أوجدت نسبة جديدة وارتباطاً جديداً بين قولك الشمس طالعة وجملة اخرى ، والنسبة لا تتم الا بطرفيها فلذا لم يصح السكوت عليها ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى ... لكونك بعد في طي البيان ولم يتم كلامك. (٢) اشارة الى ضعف متمسك هذا القول فان الدليل على ذلك ان المفردات اذا كان بينها تناقض كالانسان واللائسان فأما أن يعتبر ويقدر معها الحكم « بأن نقدر في الانسان الانسان موجود وفي اللاانسان الانسان ليس بموجود » أم لا فان قدر الحكم فلا تكون مفردة لانها مع الحكم تكون جملة والا فلا يتحقق السلب والايجاب « لان السلب والايجاب من أحكام النسبة والمفرد لانسبة فيه » مع ان السلب والايجاب معتبران في مفهوم التناقض .

ورد ذلك بأن اعتبار السلب والايجاب في مفهوم التناقض في حيز المنع ضرورة ان السلب والايجاب انما يعتبران في تناقض القضيتين فقط لا مطلقاً . هذا والتحقيق ان النزاع لفظي فان من يقول انه لا يجري في المفردات يريد به التناقض المعتبر فيه السلب والايجاب ومن يقول بجريانه فيها لا يريد به الا التناقض المطلق - محمد علي - بتغيير توضيحي .

(٣) فلا يريد المصنف بذلك ان التناقض لا يجري في المفردات .

قوله : (بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى) خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانهما قد تصدقان معاً نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين .

قوله : (وبالعكس) أي وكذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان معاً نحو : لاشيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان^(١) فلا يتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً .

فقد علم^(٢) ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرح به المصنف .

قوله : (ولابد من الاختلاف) أي يشترط في التناقض أن يكون أحدى القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب^(٣) ، ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضاً كما مر .

ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة أيضاً فان الضروريتين قد

(١) فكلتا هما كاذبتان .

(٢) أي بعد ما علم ان تعريف التناقض لا ينطبق على المتفتحين في الكم لصدقهما معاً في الجزئيتين وكذبهما معاً في الكائيتين فقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم .

(٣) فالموجبتان نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والسالبتان نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر هذا في الصدق وأما في الكذب فكقولنا كل انسان حجر وبعض الانسان حجر وقولنا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان ليس بحيوان .

والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورة الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة

تكذبان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ولاشيء من الانسان بكاتب بالضرورة^(١) والممكنين قد تصدقان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام^(٢).

قوله: (والاتحاد فيما عداها) أي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة أعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية قال قائلهم في الشعر الفارسي:

در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول ومكان
وحدت شرط و اضافه جزء وكل قوه و فعل است در آخر زمان^(٣)

(١) والمراد هو الكتابة بالفعل وأما كذبهما فلان الكاتب من الانسان بعض منه فلا كله كاتب ولاكله غير كاتب .

(٢) أما صدق الاولى فلان الطرف المقابل للقضية وهو عدم الكتابة للانسان غير ضروري فيكون الاصل ممكناً عاماً وأما الثانية فكذلك لان الطرف المقابل لها وهو ثبوت الكتابة له غير ضروري فأصلها وهو لا شيء من ... يكون ممكنة عامة .

(٣) اذ لو كانتا مختلفتين في الموضوع اما تناقضا مثل قولنا العلم نافع والجهل ليس بنافع وكذا لو اختلفتا في المحمول لعدم التناقض بين قولنا العلم نافع والعلم ليس بضار وكذا الزمان فلا تناقض بين قولنا (الشمس مشرقة في النهار) وقولنا (الشمس ليست بمشرقة في الليل) .

وكذا المكان فلا تناقض بين قولنا (الصلاة صحيحة في المسجد) و (الصلاة ليست بصحيحة في الدار الفضيحة) .

وكذا في القوة والفعل بمعنى انه اذا كانت نسبة احدي القضيتين فعلية والاخرى بالقوة لا تناقض بينهما فلا تناقض بين قولنا (زيد كاتب بالقوة) و (زيد ليس بكاتب بالفعل) .

قوله : (والنقيض للضرورة الى آخره) اعلم : ان نقيض كل شيء عرّفه^(١)
فنقيض القضية^(٢) التي حكم فيها بضرورة الايجاب أو السلب هو قضية حكم فيها
بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو عين^(٣) امكان الطرف المقابل^(٤)
فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب
ونقيض الدوام هو سلب الدوام .

وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية
السلب ورفع دوام السلب يلزمه فعلية^(٥) الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح
للضرورة المطلقة والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن

— وكذا الكل والجزء فلا تناقض بين قولنا الدار مظلمة والمراد غرفة منها والدار
ليست بمظلمة والمراد كلها .

وكذا الاختلاف في الشرط فلا تناقض بين قولنا الانسان معذب بشرط المعصية
والانسان ليس بمعذب بشرط الطاعة .

وكذا اذا اختلفنا في الاضافة فلا تناقض بين قولنا الذئب قورى بالاضافة (أى بالنسبة)
الى الثعلب وليس بقورى بالاضافة الى الاسد .

(١) فكل قضية دلت على رفع مضمون قضية اخرى فهي نقيضها .

(٢) هذا دليل لكون نقيض الضرورة ممكنة عامة وحاصله انه اذا كانت قضية
ضرورة نحو كل انسان حيوان بالضرورة فنقيض هذه القضية هي الممكنة العامة (بعض
الانسان ليس بحيوان بالامكان العام) لان نقيض كل شيء رفعه والممكنة العامة ترفع
الضرورة عن مقابلها ومقابلها هو قضية الاصل « كل انسان حيوان بالضرورة » فان الاصل
موجبة وهذه سالبة وكذا العكس أى اذا كان الاصل سالبة فنقيضها الموجبة الممكنة .

(٣) لا انه لازم له كما في اللادوام .

(٤) كما ان امكان شيء هو عين سلب ضرورة الطرف المقابل .

(٥) لان فعلية الايجاب وقوعه في وقت فتنتقض دوام السلب وفعلية السلب عدم

الوقوع في وقت فتنتقض دوام الايجاب .

الحينة الممكنة والمعرفة العامة الحينة المطلقة

لنقيضها^(١) الصريح وهو اللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضايا المتعارفة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة .

ثم اعلم : ان نسبة الحينة الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة^(٢) الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينة الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية أي الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضاً صريحاً لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف^(٣) فقولنا : بالضرورة كل كاتب^(٤) متحرك الاصابع مادام كاتباً نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينة المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى المعرفة العامة كنسبة^(٥) المطلقة العامة الى الدائمة .

وذلك لان الحكم في المعرفة العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف

(١) الضمير يعود الى الدائمة المطلقة يعنى لما لم يكن لنقيضها الصريح «نقيضها الصريح هو اللادوام» اسم وعنوان بين القضايا أي لم يكن عندهم قضية باسم قضية اللادوام كما كان لنقيض الضرورية اسم وعنوان وهو الممكنة العامة اضطروا الى أن يقتعوا بلأزمه وهو المطلقة العامة .

(٢) أي كما ان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورة كذلك الحينة الممكنة نقيض صريح للمشروطة العامة .

(٣) وهو المشروطة العامة .

(٤) مثال للمشروطة العامة .

(٥) أي في انها ليست نقيض المعرفة العامة حقيقة بل هي لازم لنقيضها الصريح .

المقابل^(١) في اوقات الوصف العنواني وهذا (فهذا) معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فتقيض قولنا : بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً^(٢) قولنا : ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل^(٣). والمصنف لم يتعرض لبيان نقيضي الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسائط اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسائط فتأمل^(٤).

-
- (١) فان كان الاصل موجبة فوقوع المقابل هو وقوع السلب وان كان سالبة فوقوع المقابل هو وقوع الايجاب فلفظ الوقوع يلائم الايجاب والسلب كليهما .
- (٢) هذه هي العرفية العامة .
- (٣) هذه هي الحينية المطلقة .
- (٤) قيل في وجهه انه اشارة الى انه كان ينبغي للمصنف أن يذكر نقيضهما كما ذكر عينهما وقيل في وجهه امور اخر لا طائل تحته ولا ينبغي للطالب اضاءة عمره فيما تركه المؤلف لغرض صحيح ولو كان لازم الذكر لصرح به ومع ذلك فدونك هذا الجدول المتكفل لتقيض جميع القضايا الثمانية: —

الممكنة	المطلقة	العرضية	الدائمة	المنتشرة	الوقعية	المشروطة	الضرورية
العامة	المطلقة	العامة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	العامة	المطلقة
الضرورية	الدائمة	الحقيقية	المطلقة	الممكنة	الممكنة	الحقيقية	الممكنة
المطلقة	المطلقة	المطلقة	العامة	المنتشرة	الوقعية	الممكنة	العامة

وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضى الجزئين ولكن فى الجزئية
بالنسبة الى كل فرد فرد

قوله : (وللمركبة) قد علمت ان نقيض كل شيء رفعه .
فاعلم : ان رفع المركب انما يكون برفع أحد جزئيه ^(١) لاعلى التعيين ^(٢)
على سبيل منع الخلو اذ يجوز ^(٣) ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة
نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا : كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل
قضية ^(٤) منفصلة مانعة الخلو وهي قولنا : اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع
بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً .
وأنت بعد اطلاعك على حقايق ^(٥) المركبات ونقايط البسائط تتمكن من

(١) اذ لو لم يرفع شيء منهما كان المركب ثابتاً والحال ان نقيض كل شيء رفعه
محمد على .

(٢) فان رفع أحدهما المين يستلزم اجتماع النقيضين فى الكذب وهو محال مثلاً
قولنا كل انسان حيوان بالفعل لادائماً قضية كاذبة قطعاً فان حيوانية الانسان دائمي وأما
نقيضها ان فرضنا رفع الجزء الاول فقط تكون هكذا بعض الانسان ليس بحيوان دائماً
وهي أيضاً كاذبة وكذب النقيضين هو ارتفاع النقيضين وهو محال .

(٣) دليل لكون الرفع على سبيل منع الخلو لا على سبيل المنفصلة الحقيقية
وحاصله ان المقصود وهو رفع المركب « لان نقيض كل شيء رفعه » وهو يحصل بكل
الوجهين (رفع أحدهما ورفع كليهما) فلماوجب للتقيد برفع أحدهما فقط كما هو مقتضى
المنفصلة الحقيقية .

(٤) قضية خبر لقوله فنقيض قولنا .

(٥) أى نفس المركبات .

استخراج التفاصيل (١).

قوله : (ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد) يعني لا يكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية التردد بين نقيضي جزئها وهما الكليتان (٢) اذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل لادائماً (٣) ويكذب كلا نقيضي جزئها أيضاً وهما قولنا (٤) لاشيء من الحيوان بانسان دائماً وقولنا : كل حيوان انسان دائماً وحينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن توضع (٥) أفراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ، ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان اما انسان دائماً أو ليس بانسان دائماً (٦) وحينئذ فيصدق النقيض وهي قضية حملية مرددة المحمول فقوله : (الى كل فرد فرد) أي من أفراد الموضوع .

-
- (١) فان كل جزء من المركبة قضية بسيطة فتأتى بنقيض الجزئين ثم تأتى بقضية منفصلة مانعة الخلو وتردد فيها بين هذين النقيضين فيحصل نقيض المركبة .
- (٢) لوجوب الاختلاف في الكم فيكون نقيض الجزئيتين كليتين .
- (٣) وهي كاذبة لان بعض الحيوان انسان دائماً .
- (٤) بأن نرددهما على المنفصلة المانعة الخلو بقولنا أما أن لاشيء من الحيوان بانسان دائماً أو كل حيوان انسان دائماً وهذه أيضاً كاذبة فيلزم ارتفاع النقيضين .
- (٥) أي أن نجعل الموضوع في قضية النقيض كل أفراد الموضوع الذي في الاصل يعني اذا كان الموضوع في الاصل بعض الحيوان تقول في النقيض كل حيوان ثم تحمل عليه نقيض الجزئين مردداً .
- (٦) فان الاصل بعض الحيوان انسان بالفعل وبعض الحيوان ليس بانسان بالفعل (الاخير معنى لادائماً) فيكون نقيضاً ما كما ذكره المحشي . .

(فصل) العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول والتالي

العكس المستوى

قوله : (طرفي القضية) سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم : ان العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور^(١) كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق^(٢) مجازي من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق .

قوله : (مع بقاء الصدق) بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب صدقهما^(٣) في الواقع .

قوله : (والكيف) يعني ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان سالبة .

قوله : (والموجبة انما تنعكس جزئية) يعني ان الموجبة سواء كانت كلية نحو : كل انسان حيوان او جزئية نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لالي الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع^(٤) كلا او بعضاً^(٥)

(١) في كلام المصنف بقوله تبديل طرفي ...

(٢) أي اطلاق العكس على القضية المعكوسة من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ يقال زيد لفظ مع انه ملفوظ حقيقة واللفظ الحقيقي هو عمل اللفظ .

(٣) أي الاصل والعكس .

(٤) وهذا مضمون الاصل فان معنى كل انسان حيوان ان كلما يصدق عليه الانسان كزيد عمرو بكر ... يصدق عليه الحيوان .

(٥) فكلا ككل انسان حيوان وبعضاً كبعض الحيوان انسان .

تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد ^(١) فيصدق الموضوع على افراد المحمول ^(٢) في الجملة واما عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع ^(٣) فلو عكست القضية صار الموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية .

هذا هو البيان في الحملات وقس عليه الحال في الشرطيات ^(٤) .

قوله : (لجواز عموم المحمول والتالي) بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور ^(٥) واما الايجاب ^(٦) فبيدهي كما مر .

قوله : (والا لزم سلب الشيء عن نفسه) تقريره أن يقال كلما صدق قولنا : لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا : لاشيء من الحجر بانسان والا لصدق

(١) يعني ان هذا الفرد من الموضوع الذي صدق عليه المحمول (بحكم الاصل) يكون مصداقاً للموضوع والمحمول كليهما لان الحمل هو الاتحاد في الصدق .

(٢) وهو مضمون العكس وقوله (في الجملة) يعني ان ما ثبت بهذا الدليل هو صدق الموضوع على أفراد المحمول بنحو الصدق الاجمالي لا التفصيلي بأن يكون الصدق على الكل أو البعض معيناً .

(٣) مثل قولنا كل انسان حيوان فلو عكس صار الموضوع هو الاعم أي الحيوان فيصير كل حيوان انسان ويستحيل أن يصدق الانسان على كل أفراد الحيوان .

(٤) أي الشرطيات المتصلة وأما الشرطيات المنفصلة فلا فائدة في عكسها فان تقديم التالي وتأخير المقدم لا يغير معنى فلا أثر له .

(٥) أي الحصر المذكور في كلام المصنف وهو قوله انما تنعكس جزئية فان معناه ان الموجبة لا تنعكس كلية وتنعكس جزئية فقوله لجواز عموم المحمول والتالي بيان ودليل لعدم انعكاسها كلية لا لانعكاسها جزئية .

(٦) أي الجزء الايجابي للحصر وهو انها تنعكس جزئية فواضح كما مر مفصلاً من المحشى .

والسالبة الكلية تنعكس كلية والالزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس اصلاً لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان

نقيضه ^(١) وهو بعض الحجر انسان ^(٢) فنضمه مع الاصل ^(٣) فنقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر ^(٤) وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا محال منشأه هو نقيض العكس لان الاصل صادق والهيئة منتجة ^(٥) فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقاً وهو المطلوب .
قوله : (عموم الموضوع) ^(٦) وحينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم

(١) لاستحالة ارتفاع النقيضين .

(٢) لان نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية .

(٣) يعنى نضم النقيض مع أصل القضية ونجعل النقيض صفري لكونها موجبة

ونجعل الاصل كبرى لكونه كلياً ويجب أن تكون الكبرى كلياً .

(٤) فان النتيجة سالبة مع الكبرى السالبة .

(٥) أى هيئة الشكل الاول تامة الشرائط والحاصل ان هنا اموراً ثلاثة الصفري

والكبرى وهيئتهما التركيبية أى كيفية تنظيم الشكل الاول أما الكبرى وهو أصل القضية

مفروضة الصديق وأما الهيئة فتامة الشرائط فيبقى الصفري وهو نقيض العكس فيعلم انها

السبب لهذا المحال « سلب الشيء عن نفسه » واذا كان النقيض باطلا فيكون العكس

« لاشئ من الحجر بانسان » صحيحاً والالزام ارتفاع النقيضين وهو محال .

(٦) أى قد يكون الموضوع فى السالبة الجزئية عاماً كقولنا بعض الحيوان ليس

بانسان واذا كان كذلك يصح سلب الاخص « الانسان مثلاً » عن بعض الاعم « الحيوان »

كهذا المثال لكن لا يصح العكس أى سلب الاعم ... كقولنا بعض الانسان ليس بحيوان لان

ذلك خلاف فرض أخصيته .

واذا لم يصح عكس السالبة الجزئية فى بعض الموارد « وهو ما اذا كان الموضوع

أعم » فلا يمكن وضع عكس لها لعدم انطباقه على الموارد كلياً .

لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص مثلاً يصدق بعض الحيوان ليس
بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان .

قوله: (أوالمقدم) مثلاً يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً^(١)
ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً^(٢) .

قوله : (واما بحسب الجهة) يعني ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا
بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الى آخره .

قوله: (الدائمتان) أي الضرورية والدائمة مثلاً كلما صدق قولنا بالضرورة
أودائماً كل انسان حيوان صدق قولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو
حيوان والا فيصدق نقيضه وهو دائماً لاشيء من الحيوان بانسان^(٣) مادام حيواناً
فهو^(٤) مع الاصل ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أودائماً هذا خلف.
قوله : (والعامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة مثلاً اذا صدق
بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق بعض متحرك
الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو دائماً

(١) كالبقر والنعمة .

(٢) لانه اذا فرض كون الشيء انساناً فهو حيوان لامحالة ولا يمكن سلبه عنه .

(٣) لان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هو السالبة الكلية اللدائمة .

(٤) أي فهذا النقيض مع الاصل وهو بالضرورة ... فيكون القياس على الشكل

الاول هكذا بالضرورة أو دائماً كل انسان حيوان ودائماً لاشيء من الحيوان بانسان
والنتيجة وهي الموضوع من الصغرى والمحمول من الكبرى سالبة (لان النتيجة تابعة
لاخص المقدمتين) لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائماً وهذا خلاف الواقع وانما
لزم هذا الخلف من النقيض لان الاصل وهو الصغرى مفروض الصدق والشكل الاول
واجب للشرائط فيكشف ذلك ان النقيض كاذب فينتج ان العكس وهو (بعض الحيوان
انسان ...) وهو المطلوب .

والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقتيتان والوجوديتان

لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل^(١) ينتج قولنا: بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هذا خلف. قوله: (والخاصتان) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان إلى حينية مطلقة مقيدة باللا دوام أمّا انعكاسها إلى حينية مطلقة فلأنه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان^(٢) وقد مر أنه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة^(٣) وأما اللادوام فبيان صدقه^(٤) أنه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض إلى الجزء الأول من الاصل فينتج نتيجة ونضمه إلى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة^(٥) مثلاً كلما صدق بالضرورة أو

(١) هكذا: بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً (صغرى) ودائماً لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع (كبرى) وأما النتيجة فالموضوع من الصغرى (كاتب) و المحمول من الكبرى (كاتب أيضاً) وهي سالبة لكون الكبرى سالبة فتكون النتيجة بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً وهو خلاف الواقع لأن الكاتب كاتب حتماً ولا يسلب الشيء عن نفسه.

(٢) لما تقرر سابقاً من أنه إذا صدق الاخص صدق الاعم وهذه المقدمة الأولى لاثبات انعكاسهما إلى الحينية المطلقة.

(٣) لقول المصنف والعامتان حينية مطلقة فالنتيجة أن الحينية المطلقة هي العكس للخاصتين بدليل أن الخاصتين هما العامتان مع قيد - وقد مر أن عكس العامتين هو الحينية المطلقة.

(٤) أي عكساً للخاصتين.

(٥) فيلزم من النقيض اجتماع المتنافيين وهو باطل وإذا كان النقيض باطلاً كان

الاصل وهو اللادوام صحيحاً فثبت المطلوب.

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين

بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لادائماً .

اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق واما صدق الجزء الثاني أي اللا دوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتباً بالفعل ^(١) فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ^(٢) فنضمه ^(٣) الى الجزء الاول من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من المتحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل . وهذا ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون لادوام العكس حقاً وهو المطلوب .

قوله : (والمطلقة العامة مطلقة عامة) أي هذه القضايا الخمس ^(٤) تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل «ج» «ب» ^(٥) باحدى الجهات

(١) وهي مطلقة عامة .

(٢) وهي دائمة مطلقة وقد مر ان نقيض المطلقة العامة هو الدائمة المطلقة .

(٣) أي النقيض فنجعل النقيض صغرى والجزء الاول كبرى .

(٤) أربعة منها مركبة هي الوقتية والمنتشرة والوجودية اللا ضرورية والوجودية

اللا دائمة وواحدة منها بسيطة هي المطلقة العامة .

(٥) انما تعارف بين المنطقيين التمثيل بحروف التهجي لامرين رعاية الاختصار

والقوسيع على المتعلم في المثال كي لا يتقيد بالامثلة الخاصة المتداولة .

الخمس^(١) لصدق بعض «ب» «ج» بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من «ب» «ج» دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من «ج» «ج» هذا خلف .
قوله: (ولاعكس للممكتتين) اعلم^(٢): ان صدق وصف الموضوع على

(١) هي اللادوام في الوقية والمنتشرة والوجودية اللادائمة واللاضروية في الوجودية اللاضروية وبالفعل في المطلقة العامة ودونك أمثلتها .

فالوقية نحوكل قمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة لادائماً - عكسها بعض المنخفض قمر بالفعل - نقيض العكس لاشيء من المنخفض بقمر دائماً - القياس على الشكل الاول كل قمر منخفض بالضرورة ولا شيء من المنخفض بقمر دائماً فلا شيء من القمر بقمر دائماً .

والمنتشرة نحوكل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائماً - عكسها بعض المتنفس انسان بالفعل - نقيض العكس لاشيء من المتنفس بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان متنفس بالضرورة ولا شيء من المتنفس بانسان دائماً فلا شيء من الانسان بانسان دائماً .
والوجودية اللادائمة نحوكل انسان كاتب بالفعل لادائماً - العكس بعض الكاتب انسان بالفعل - نقيضه لاشيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب ولا شيء من الكاتب بانسان فلا شيء من الانسان بانسان دائماً .

والوجودية اللاضروية نحوكل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة - عكسه بعض الكاتب انسان بالفعل - نقيض العكس لاشيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولا شيء من الكاتب بانسان دائماً فلا شيء من الانسان بانسان دائماً .
والمطلقة العامة نحوكل انسان كاتب بالفعل - العكس بعض الكاتب انسان بالفعل - نقيض العكس لاشيء من الكاتب بانسان دائماً - الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولا شيء من الكاتب بانسان دائماً فلا شيء من الانسان بانسان دائماً .

(٢) اختلفوا في ان المحمول في القضايا المعبرة في العلوم (من الموجهات المعروفة) هل هو محمول على ما يصدق عليه وصف الموضوع فعلاً (أى مفروض الوجود في ظرف الحمل ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً) أو محمول على ما يمكن صدق الوصف عليه وان لم يكن الصدق فعلياً مثلاً في قولنا الانسان حيوان هل الحيوان هو ما يصدق عليه ←

ذاته في القضايا المعتمدة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ
فمعنى كل «ج» «ب»^(١) بالامكان على رأي الفارابي هو ان كلما صدق عليه
«ج» بالامكان صدق عليه «ب» ويلزمه العكس حينئذ وهو ان بعض ما
صدق عليه (ب) بالامكان صدق عليه «ج» بالامكان وعلى رأي الشيخ معنى كل
«ج» «ب» بالامكان هو ان كل ما صدق عليه «ج» بالفعل صدق عليه «ب» بالامكان
ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه «ب» بالفعل^(٢)
صدق عليه «ج» بالامكان .

ولاشك انه لا يلزم^(٣) من صدق الاصل حينئذ صدق العكس مثلاً اذا فرض

— الانسان فلا يعنى ان الانسان الموجود فعلاً حيواناً أو ما يمكن أن يكون انساناً ولولم
يفرض له وجوده الاول « الفعلية » قول الشيخ ابن سينا والثاني « امكان الصدق » قول
الفارابي وهذا « اتصاف ذات الموضوع بوصفه » يسمى عقد الوضع كما ان اتصاف
الموضوع بالمحمول يسمى عقد الحمل .

(١) كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان فان معناه على قول الفارابي ان كلما صدق
عليه الانسان بالامكان « ولولم يكن موجوداً » صدق عليه الضاحك بالامكان وعكسه
صديق دائماً في جميع الموارد لسعة الامكان .

(٢) للزوم أن يكون الموضوع فعلياً عند الشيخ سواء كان الموضوع موضوعاً
للاصل أو العكس .

(٣) الا أن يكون المحمول في الاصل فعلياً واقعاً حين الحمل بجميع أفرادها كما
في المتساويين أو بعضها كما اذا كان الموضوع أخص كقولنا كل انسان بالفعل نا حق بالامكان
أو كل انسان بالفعل حيوان بالامكان فيصح أن يقال بعض الناطق بالفعل انسان انسان
بالامكان وبعض الحيوان بالفعل انسان بالامكان .

بخلاف ما لم يكن كذلك كمثال المحشى « كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان »
فان مركوب زيد حين حمله على الحمار لافعية له لا كلا ولا بعضاً وهذا هو السرفى عدم
انعكاسه .

ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة فى البعض

ان مركوب زيد بالفعل منحصر فى الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان . فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر ^(١) فى العرف واللغة حكم بأنه لا عكس للممكنين .

قوله : (تنعكس الدائمتان دائمة) أى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلاً اذا صدق قولنا : لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة أو بالدوام صدق لاشيء من الحجر بانسان دائماً والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل ^(٢) ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالفعل ، هذا خلف ^(٣) .

قوله : (والعامتان) أى المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلاً اذا صدق بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع

(١) يعنى ان المتبادر عند العرف عند اطلاق كل قضية هو ان المحمول انما حمل على الموضوع المتصف فعلاً بوصفه مثلاً اذا سمع ان المريض يحتاج الى الدواء يتبادر ذهنه الى ان الذى هو مريض فعلاً يحتاج الى الدواء لا الذى يمكن أن يكون مريضاً واذا سمع ان الكاتب متحرك الاصابع يفهم ان المشغول بالكتابة متحرك أصابعه لا الذى يمكن أن يكون كاتباً كالطفل فى المهد مثلاً .

(٢) فيكون الشكل الاول هكذا لاشيء من الانسان بحجر وبعض الحجر انسان ينتج بعض الحجر ليس بحجر لان النتيجة تابعة لآخرس المقدمتين من الساب والجزئية .

(٣) لان هذه النتيجة خلاف فرض حجرية الحجر .

ثم مادام كاتباً صدق بالدوام لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل حين هو ساكن الاصابع ، هذا خلف .

قوله : (والخاصتان عرفية) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو ^(١) اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً ^(٢) صدق لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً لادائماً في البعض ^(٣) أي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

أما الجزء الاول ^(٤) فقد مريبانه من انه ^(٥) لازم للعامتين وهما لازمتان للخاصتين ^(٦) ولازم اللازم لازم ^(٧) .

(١) أي اللادوام في البعض .

(٢) أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

(٣) ولولم يكن لادائماً مقيداً بقولنا في البعض لكان معناه كل ساكن الاصابع

كاتب بالفعل .

(٤) وهو لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً وهي عرفية عامة وقد مر

أنها عكس العامتين بقول المصنف (والعامتان عرفية عامة) .

(٥) أي الجزء الاول وهو العرفية العامة لازم أي عكس للعامتين فان عكس القضية

لازم لها .

(٦) لما مر من انه كلما صدق الخاصتان صدق العامتان .

(٧) أي العرفية العامة الذي هو لازم للازم الخاصتين (أي للعامتين) فهو لازم للخاصتين

أي فيكون عكساً صادقاً للخاصتين وهو المطلوب .

والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس للبواقي بالنقض

وأما الجزء الثاني^(١) فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لاشي من ساكن
الاصابع بكاتب دائماً وهذا مع لادوام الاصل^(٢) وهو ان كل كاتب ساكن
الاصابع بالفعل ينتج لاشيء من الكاتب بكاتب بالفعل ، هذا خلف .
وانما لم يلزم اللادوام في الكل لانه قد يكذب في مثالنا هذا كل ساكن
كاتب بالفعل لصدق^(٣) قولنا : بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض^(٤) .
قال المصنف السر في ذلك ان لادوام السالبة^(٥) موجبة كلية وهي لاتعكس
الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطاً بانعكاس

(١) وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل لو لم يصدق لصدق نقيضه ونقيض
الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية « لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً .
(٢) أي اللادوام الملحق بقضية الاصل « لاشيء من الكاتب ... » فيجعل اللادوام
« كل كاتب ... » صغرى لكونها موجبة اذ يشترط فيها الایجاب .

(٣) أي الدليل على كذبه صدق نقيضه « بعض الساكن ... » .
(٤) فانها ساكنة وليست بكاتبة لا يقال ان المفروض في أول المثال ساكن الاصابع
و الارض لأصابع لها فكيف تجرد الساكن في أواخر المثال عن الاصابع حتى شمل
الارض .

فانه يقال حتى لو تجرد الساكن من الاصابع في أصل المثال لكان المثال صحيحاً
وتاماً بأن يقال من أوله لاشيء من الكاتب بساكن مادام كاتباً الى آخر المثال فان الكاتب
متحرك ولو بهركة جزء منه .

(٥) والمراد به اللادوام الملحق بقضية العكس « لاشيء من ساكن ... » فان لا
دوامه معناه بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

الاجزاء الى الاجزاء^(١) كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على مامرفان الخاصيتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها^(٢) فتدبر .

قوله : (ينتج المحال) فهذا المحال أما أن يكون ناشئاً عن الاصل أو عن نقيض العكس أو عن هيئة تأليفهما لكن الاول مفروض الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثاني وهو نقيض العكس فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقاً ، وهو المطلوب .

قوله : (ولا عكس للبواقي)^(٣) أي في السوالب الباقية وهي تسع الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسايط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات .

قوله : (بالنقض) أي بدليل التخلف في مادة بمعنى أنه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف في تلك القضايا أن اخصها وهي الوقتية^(٤) قد تصدق بدون العكس فانه يصدق لاشيء من القمر بمنخسف وقت التريع لادائماً مع كذب بعض المنخسف

(١) بل يلاحظ الى مجموع القضية لا الى كل جزء منها انه كيف يعكس .

(٢) لقول المصنف ولا عكس للبواقي ومنها المطلقة العامة السالبة .

(٣) أورد بعض المحشين رحمه الله على المصنف بان قوله ولا عكس للبواقي يجزى

عن قواه ولا عكس للممكنتين فانهما تدخلان في البواقي .

ولكنك خيرير بأن عدم الانعكاس هنا « في البواقي » ما كان لاجل النقص لا لسبب آخر ما عدم الانعكاس في الممكنتين فهو بسبب اعتبار الفعلية في عقد الوضع كما مر من المحشى . نعم يرد على المحشى هنا حيث أدرج الممكنتين في البواقي مع ان المانع السابق يعم السالبة أيضاً .

(٤) اما كونها اخص من الوقتية المطلقة فلانها هي الوقتية المطلقة مع قيد اللادوام

ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه^(١) وهو كل منخفض قمر بالضرورة وإذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس^(٢) لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازماً للاعم والاعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازماً للاخص أيضاً وقد بينا عدم انعكاسه ، هذا خلف .

واما أخصيتها من المنتشرة المطلقة والمطلقة العامة فلانها تدلان على وقوع النسبة في وقت غير معين أو على وقوع اجمالاً ومن المعلوم ان الوقتية المطلقة التي تدل على الوقوع في وقت معين فهي تدل على الوقت الغير المعين والوقوع الاجمالي وقلنا ان الوقتية أخص من الوقتية المطلقة وأخص الاخص أخص واما كونها أخص من الممكنين فلان الوقتية تدل على ضرورة الوقوع واما كان وقوعه ضرورياً فهو ممكن لامحالة .

واما أنها أخص من الوقتيتين فلانها أخص من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وهما عين الوقتيتين مع قيد اللادوام .

واما أخصيتها من الوجوديتين فلانه متى صدقت الضرورة في وقت معين لا دائماً « كما هو مفاد الوقتية » صدقا لوقوع بالفعل لا بالضرورة والوقوع بالفعل لا بالدوام كما هما مفاد الوجوديتين .

(١) ولا يمكن اجتماع النقيضين .

(٢) من القواعد الكلية ان لازم الاعم لازم للاخص وذلك لان الاعم هو بنفسه لازم للاخص فلازمه لازم للاخص لان لازمه معه دائماً مثلاً الحساسية لازم للحيوان والحيوان لازم للانسان لكونه أعم منه فالحساسية لازمة للانسان لانها مع الحيوان أينما كان .

إذا عرفت هذا فقد تقرر آنفا ان الوقتية أخص من الثمانية الاخر فكل لازم لتلك الثمانية لازم للوقتية حسب القاعدة المذكورة ولو كان لتلك الثمانية عكس كان لازماً للوقتية لان العكس لازم للاصل وكان الاصل « القضايا الثمانية » لازماً للوقتية . وقد أثبتنا سابقاً ان الوقتية لا عكس لها فيكشف ذلك عن عدم العكس للثمانية الاخر اذ لو كان للثمانية عكس كان ذلك عكساً للوقتية والفرض عدم وجود عكس للوقتية .

(فصل) عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيضى الثانى او لامع مخالفة الكيف

وانما اخترنا في العكس ^(١) الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من ساير الموجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى بخلاف العكس .

عكس النقيض

قوله : (تبديل نقيضى الطرفين) أي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزء ثانياً من العكس ونقيض الجزء الثانى جزء اولاً .

قوله : (مع بقاء الصدق) أي ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً ^(٢) ومع بقاء الكيف أي ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً وان كان سالباً كان العكس سالباً مثلاً قولنا ^(٣) : كل « ج » « ب » ينعكس بعكس النقيض الى قولنا

(١) أى فى عكس الوقتية اخترنا قضية جزئية ممكنة لانها اعم من جميع القضايا من حيث الكم والجهة واذا لم يصدق الاعم مع ستمه فلا يصدق الاخص بطريق أولى .
أما أعمية الجزئية من الكلية فلانه كلما صدقت الكلية صدقت الجزئية فى ضمنها دون العكس فقد تصدق الجزئية ولا تصدق الكلية وأما أعمية الممكنة فواضح لانها تصدق على كل جهة من الجهات اذ لا يكون شىء ضرورياً أو دائماً أو فعلياً الا أن يكون ممكناً دون العكس فانه قد يكون ممكناً ولم يخرج عن حيز الامكان الى الفعل فضلا عن أن يكون ضرورياً أو دائماً .

(٢) أى لا انه يشترط الصدق مطلقاً حتى مع كذب الاصل بل ان كان الاصل صادقاً .

(٣) . كقولنا كل انسان حيوان ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان .

وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب فى المستوى وبالعكس

كل ماليس «ب» ليس «ج» وهذه طريقة القدمات .
 وأما المتأخرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثانى اولا
 وعين الجزء الاول ثانياً مع مخالفة الكيف ^(١) أى ان كان الاصل موجباً كان
 العكس سالباً وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا ^(٢) : كل «ج» «ب»
 ينعكس الى قولنا : لاشيء مما ليس «ب» «ج» .
 والمصنف لم يصرح بقولهم وعين الاول ثانياً ^(٣) للعلم به ضمناً ^(٤) ولا باعتبار
 بقاء الصدق فى التعريف الثانى لذكره سابقاً فحيث لم يخالفه ^(٥) فى هذا التعريف
 علم اعتباره ههنا أيضاً .

- (١) فالطريقتان متفقتان فى عدد السلب وانما تختلفان فى محل استعمال السلب
 فى طريقة القدمات كلا السلبين جزء من جزء القضية أحدهما جزء الموضوع والاخر جزء
 المحمول .
 وأما على طريقة المتأخرين فأحدهما جزء لموضوع الاصل والاخر لسلب النسبة
 واما الجزء الثانى أى المحمول فخال عن السلب .
 (٢) نقولنا كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا لاشيء مما ليس بحيوان انسان .
 (٣) بل اكتفى بقوله أو جعل نقيض الثانى أولاً .
 (٤) فانه لما جعل نقيض الثانى أولاً فاما أن يجعل عن الاول ثانياً أو نقيضه فاذا
 انتقضت الصورة الثانية « جعل نقيض الاول ثانياً » للقطع بكونها غير مرادة والا لم
 يصح التقابل بين القوانين بأو ولا اشتراط المخالفة فى الكيف فلا بد أن تتحقق الاولى
 « جعل عين الاولى ثانياً » ضرورة الانحصار فى الصورتين ولا ثالث لهما .
 (٥) أى حيث لم يخالف المصنف الصدق فى تعريف العكس على القول الثانى
 أى لم يقل مع عدم بقاء الصدق علم ان بقاء الصدق معتبر فى القول الثانى أيضاً .

ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه غنية^(١) لطالب الكمال وترك ما اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما فيه^(٢) لا يسعه المجال .

قوله : (ههنا) أي في عكس النقيض .

قوله : (في المستوى) يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى كنفسها^(٣) والجزئية لا تنعكس اصلاً كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلاً لصدق قولنا : بعض الحيوان لا انسان وكذب قولنا : بعض الانسان لا حيوان^(٤) وكذلك التسع^(٥) من الموجبات اعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لا تنعكس والبواقي^(٦) تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوى .

قوله : (وبالعكس) أي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في المستوى

(١) بضم الفين وكسر ها .

(٢) أي في الايرادات الواردة عليه .

(٣) أي سالبة كلية .

(٤) فان الانسان نقيض اللا انسان واللا حيوان نقيض الحيوان فلو كان عكس نقيض الجزئية صحيحاً لكان صادقاً .

(٥) أي موجباتها لا تنعكس بالبيان السابق في العكس المستوى وهو التخلف في بعض الموارد مثلاً في الوقتية التي هي أخص القضايا التسع يصدق قولنا بالضرورة كل قمر لا منخسف وقت التربيع لا دائماً ويكذب عكس نقيضها بعض المنخسف لا قمر بالامكان العام ومتى لم ينعكس الاخص فالاعم بطريق أولى .

(٦) وهي الدائماتن والعامتاتن والخاصاتن .

والبيان هو البيان والنقيض هو النقيض وقديين انعكاس الخاصتين

فكما ان الموجبة في المستوى لا تنعكس الاجزئية كذلك السالبة ههنا لا تنعكس الاجزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع ^(١) ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً مثلاً يصح لاشيء من الانسان بلا حيوان ولا يصح لاشيء من الحيوان بلا انسان لصدق نقيضه بعض الحيوان لا انسان كالفرس .

وكذلك بحسب الجهة الدائمتان ^(٢) والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان تنعكسان حينية مطلقة لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوى .

قوله: (والبيان هو البيان) ^(٣) يعنى كما ان المطالب المذكورة في العكس

(١) أى فى قضية الاصل فان قولنا لاشيء من الانسان بلا حيوان نقيض محموله هو الحيوان وهو « الحيوان » اعم من الموضوع « الانسان » .

وفى العكس يكون الحيوان موضوعاً واللا انسان « نقيض الانسان » محمولاً وبما ان القضية سالبة يسلب نقيض الاخص أى نقيض الانسان وهو اللا انسان عن عين الاعم أى الحيوان لانه الموضوع .

فيقال لاشيء من الحيوان بلا انسان وهو غير صحيح لصدق نقيضه وهو بعض الحيوان لا انسان كالفرس ولا يجتمع النقيضان فيعلم ان العكس باطل .

(٢) مثلاً نقول كلما صدق قولنا بالضرورة أو دائماً لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا بعض اللا حجر ليس بلا انسان بالفعل حين هو لاحجر « كالانسان » والا فيصدق نقيضه وهو دائماً كل لاحجر لا انسان مادام انساناً مع انها كاذبة لان الانسان لاحجر ولكنه ليس بلا انسان بل انسان وكذا البواقي .

(٣) يعنى ان بيان اثبات عكس النقيض فى السوالب مثل اثبات العكس المستوى فى الموجبات فكما كنا نثبت العكس المستوى ببيان انه ان لم يكن العكس صادقاً فلا بد

المستوى كانت تثبت بالخلف وكذا ههنا .

قوله : (والنقيض هو النقيض) أي مادة التخلف ههنا هي مادة التخلف
ثمة ^(١) .

قوله : (وقد بين ^(٢) انعكاس الخاصيتين) أما بيان انعكاس الخاصيتين من
السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى صدق ^(٣)

أن يصدق نقيضه وكنا نرى أن نقيضه كاذب فكذا هنا .

وابتات الخلف بأى طريق يمكن ولا ينحصر بالشكل الاول .

(١) مثلاً فى الوقتية الموجبة يصدق كل قمر لا منخسف وقت التربع لا دائماً ولا
يصدق بعض المنخسف لا قمر بالامكان العام .

(٢) قد مر سابقاً فى العكس المستوى ان السالبة الجزئية لا تنعكس بالعكس المستوى
وذكر هنا « فى عكس النقيض » أيضاً ان الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض فى
جميع الموجهات .

ولكن بعض المنطقيين من المتأخرين يبنون وجهة لانعكاس السالبة الجزئية بالعكس
المستوى والموجبة الجزئية بعكس النقيض فى خصوص قضيتين هما المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة وذلك بدليل الافتراض .

(٣) انما مثل بحروف التهجى ليفهم ان القاعدة كلية منطبقة على كل موضوع
ومحمول فى هاتين القضيتين لالخصوص موضوع ومحمول خاص ولكن لفهم الطالب
نمثل بهذا المثال فنقول متى صدق بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع بالضرورة أو بالادوام
مادام كاتباً لادائماً أى بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل .

فمتى صدق هذه صدق عكسها وهو بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن
الاصابع لادائماً أى بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل واثبات صدق العكس بدليل الافتراض .
فنقول هذه القضية « قضية العكس » مركبة من جزئين صدر ولادوام فأولا نثبت
صدق لادوامها ببيان انا نفرض ذات الموضوع د « فد عبارة عن الشخص الذى بيده القلم
ويكتب وأما بعض ج فهو وصفه » فد هو ب بحكم لادوام الاصل اذ كان معنى لادوام

بعض «ج» ليس «ب» بالضرورة أو بالدوام مادام «ج» لادائماً أي بعض «ج» «ب»
بالفعل صدق بعض «ب» ليس «ج» مادام «ب» لادائماً أي بعض «ب» «ج»
بالفعل .

وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع اعنى بعض «ج»
«د» «فد» «ب» بحكم لادوام الاصل^(١) و«د» «ج» بالفعل لصدق الوصف العنوانى
على الذات بالفعل على ما هو التحقيق فصدق بعض «ب» «ج»^(٢) بالفعل وهو
لادوام العكس .

ثم نقول^(٣) «د» ليس «ج» مادام «ب» والا لكان «ج» في بعض اوقات كونه

— الاصل (بعض ج ب) وفرضنا ان بعض ج هو د فد ب ومن جهة اخرى د ج بالفعل لان د
ذات ج وج وصفه ووصف الموضوع صادق على ذاته بالفعل كما نقل عن الشيخ قدم صدق
ج بالفعل فلما كان د من جهة ب «بحكم لادوام الاصل» ومن جهة ج بحكم صدق الوصف
على الذات بالفعل كان د محلاً لالتقاء ب وج كما ان الانسان محل لالتقاء الناطق والضاحك فيكون
بعض ب ج كما يصح أن يقال بعض الناطق ضاحك لتلاقيهما في الانسان وهو «بعض ب
ج» لادوام العكس وقد ثبت بالدليل فيبقى صدر العكس .

(١) لانه قال (أى بعض ج ب) وذكر ان د هو ذات بعض ج فد ب .

(٢) لتلاقيهما في د فان د صدق على ب مرة وصدق على ج مرة اخرى .

(٣) شروع في اثبات صدر قضية العكس وهو بعض ب ليس ج مادام ب وذلك

بالاستفادة من ذات الموضوع المفروض د .

فنقول د ليس ج مادام ب (بعبارة اخرى زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع) اذ
لولم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ان د ج في بعض اوقات كونه ب (أو نقول زيد كاتب
في بعض اوقات كونه ساكن الاصابع) واذا كان د ج في بعض اوقات كونه ب فقهاً يكون
د ب في بعض اوقات كونه ج .

وهذا مثل قولنا زيد متكلم في بعض اوقات كونه جالساً فلازم ذلك أن يكون جالساً

في بعض اوقات كونه متكلماً .

من الموجبة الجزئية هي هنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة بالافتراض

«ب» فيكون «ب» ^(١) في بعض اوقات كونه «ج» لان الوصفين اذا تقارنا في ذات ^(٢) يثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس «ب» مادام «ج» هذا خلف ^(٣).

فصدق ان بعض «ب» اعني «د» ليس «ج» مادام «ب» وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم .

وأما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقل اذا صدق بالضرورة أو بالدوام ^(٤) بعض «ج» «ب» مادام «ج» لادائماً أي بعض «ج» ليس «ب» بالفعل لصدق بعض مالميس «ب» ليس

— وهذا (كون د ب في بعض اوقات كونه ج) ينافي قضية الاصل (بعض ج ليس ب مادام ج) لانا فرضنا ان د هو بعض ج .
(١) أي فيكون د . ب .

(٢) كما مثلنا بأن زيدا متكلم في جلوسه فتقارن التكلم والجلوس في زيد فيلزم من ذلك أن يكون جالسا في وقت تكلمه .

(٣) يعني كون د . ب في بعض اوقات كونه ج . خلاف حكم الاصل .
(٤) فلنجعل المثال هكذا بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل .

الادعاء انه ان كان هذا صادقا يصدق عكس نقيضه أيضاً وهو بعض مالميس متحرك الاصابع ليس كاتب مادام ليس متحرك الاصابع لادائماً أي بعض مالميس متحرك الاصابع يكون ليس كاتب بالفعل .

«ج»^(١) مادام ليس «ب» لادائماً أي ليس بعض^(٢) ما ليس «ب» ليس «ج» بالفعل.
وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع^(٣) اعني بعض «ج»
«د» «فد» «ج» بالفعل^(٤) على مذهب الشيخ وهو التحقيق.

و «د» ليس «ب» بالفعل بحكم لادوام الاصل^(٥) فصدق بعض ما ليس
«ب» «ج» بالفعل^(٦) وهو ملزوم لادوام العكس^(٧) لان الاثبات يلزمه نفي
النفي^(٨) ثم نقول «د» ليس «ج» مادام ليس «ب»^(٩) والالكان «ج»^(١٠) في

(١) كالانسان الساكن الاصابع فانه ليس متحرك الاصابع وليس كاتب ولكن ذلك
مادام ليس متحرك الاصابع وأما اذا تحركت أصابعه فهو كاتب بالفعل وهذا معنى اللادوام.
(٢) معنى هذه الجملة انه ليس بعض ساكن الاصابع «وهو معنى ليس . ب . لا
كاتب» وهو معنى ليس . ج « بالفعل بل هو كاتب فعلا .
(٣) في الاصل .

(٤) لان . د . ذات الموضوع على الفرض و . ج . وصفه فهما متحدان .
(٥) فان لادوام الاصل بعض ج . ليس ب . بالفعل وفرضنا ان د . هو بعض ج .
فد ليس ب . بالفعل .

(٦) يعنى فصدق ان بعض ليس ب . «وهو اذ قلنا انه ليس ب بحكم لادوام
الاصل» ج . بالفعل لان د . ذات الموضوع وج . وصفه فهما متحدان .

(٧) فان لادوام الاصل هو ليس بعض ما ليس ب . ليس ج . بالفعل فسلبت هنا
ليس ج . عن بعض ما ليس ب . وفي قولنا بعض ما ليس ب . ج . أثبت ج . لنفس
الموضوع في اللادوام أي لبعض ما ليس ب - ومعلوم ان سلب لا ج . عن شيء لازم لاثبات
ج له كما ان سلب لاحيوان عن الانسان لازم لاثبات الحيوان له .

(٨) قالى هنا ثبت صدق لادوام العكس وبقي الجزء الاول من العكس بينه بقوله
ثم نقول .

(٩) كما نقول زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع .

(١٠) أى لكان د . ج . يعنى ان لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ان د . ج . فى
بعض أوقات كونه ليس بوه قانون (ان الوصفين اذا تقارنا فى ذات يثبت كل منهما فى -

بعض اوقات كونه ليس «ب» فيكون ^(١) ليس «ب» في بعض اوقات كونه «ج»
 كما مر وقد كان حكم الاصل انه «ب» مادام «ج» هذا خلف .
 فصدق ^(٢) ان بعض ما ليس «ب» وهو «د» ليس (ج) مادام ليس (ب) وهو
 الجزء الاول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه .

← زمان الاخر) كما مر فيكون د . ليس ب في بعض اوقات كونه ج . وهذا يلزم الخلف
 قانه خلاف مضمون الاصل فان الاصل (بعض ج . ب . مادام ج .) وفرض ان د ج .
 (١) أي فيكون د . ليس ب .

(٢) يعني لما صدق د ليس ج مادام ليس ب وثبت من لادوام الاصل ان د ليس
 ب فيصح أن نضع ليس ب مكان د في هذه القضية فنقول بعض ليس ب ليس ج مادام
 ليس ب وهذا هو الجزء الاول من العكس .

(فصل) القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته

تعريف القياس

قوله : (القياس قول) أي مركب ^(١) وهو اعم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانه مأخوذ من الالفة صرح بذلك المحقق الشريف في حاشية الكشف وحيث ذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام ^(٢) وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التأليف ^(٣) بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري في الحجة .
والقول جنس يشمل المركبات التامة وغيرها كلها ^(٤) وبقوله : (مؤلف

(١) فيكون تقدير عبارة المصنف القياس مركب مؤلف من قضايا .

(٢) فلا يكون مؤلف تكراراً لـ (قول) وهذا دفع لتوهم التكرار كما قيل .

(٣) يعني ان المصنف انما قال مؤلف ليشير الى ان تركيب الحجة (من قضايا)

غير كاف بل يشترط أن يكون على هيئة خاصة بشكل خاص « هي الاشكال الاربعة »

بحيث تأتلف القضايا في الحجة وهذه « الهيئة الخاصة » تسمى جزءاً صورياً للحجة كما

ان لها أجزاء مادية تأتي مفصلاً .

(٤) قضية كان أو غيرها .

من قضايا) خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير الثابة والقضية الواحدة (١)
المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها (٢) أما البسيطة فظاهر (٣) وأما المركبة فلان
المتبادر (٤) من اطلاق القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك (٥)
أو لان المتبادر من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة (٦) .

وبقوله : (يلزمه) يخرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما شيء (٧) نعم
يحصل منهما الظن بشيء آخر وبقوله : (لذاته) خرج ما يلزم منه قول آخر
بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساوات (٨) نحو : (الف) مساو (ب) و (ب)
مساو (لج) فانه يلزم من ذلك ان (الف) مساو (لج) لكن لالذاته بل بواسطة
مقدمة خارجية هي ان مساوى المساوى مساو وقياس المساوات مع هذه المقدمة
الخارجية يرجع الى قياسين (٩) وبدونها ليس من أقسام الموصل بالذات (١٠)
فاعرف ذلك .

-
- (١) لان قضايا يطلق على المتعدد أى أكثر من قضية واحدة .
 - (٢) فيكون العكس أو عكس النقيض قضية ثانية لكنها غير صريحة .
 - (٣) اعدم اطلاق قضايا عليها لعدم تعددها لاصريحاً ولا اشارة .
 - (٤) عند العرف العام .
 - (٥) أى ليس قضية صريحة وان كانت قضية بالتحليل .
 - (٦) فما لا يكون كذلك لا يكون متعدداً وان عده العرف العام متعدداً .
 - (٧) أى نتيجة (قول آخر) كما سيجىء فى أواخر الكتاب .
 - (٨) هذا القياس كما يعرفه اسمه قياس مبتن على التساوى وهو ما اذا تساوى شيان
وكان أحدهما مساوياً مع شيء ثالث فيعلم ان الشيء الآخر « المزدوج مع الاول » أيضاً
مساو لذلك الثالث .
 - (٩) وكلامنا فى ما اذا كان القول الآخر (النتيجة) ناتجاً من قياس واحد لا من قياسين .
 - (١٠) لاحتياجه الى ضمنية قياس آخر .

قول آخر فان كان مذكوراً فيه بمادته وهيئته فاستثنائي والافاقترااني
اما حملي او شرطى وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر
ومحموله اكبر والمتكرر اوسط

والقول الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوباً .

اقسام القياس

قوله : (فان كان) أي القول الاخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه
المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه^(١) سواء تحقق^(٢)
في ضمن الايجاب أو السلب فانه^(٣) قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض
النتيجة كقولنا : ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا
ليس بانسان والمذكور في القياس هذا انسان^(٤) وقد يكون المذكور فيه عين
النتيجة كقولنا : في المثال المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان^(٥) .
قوله : (فاستثنائي) لاشتماله على كلمة الاستثناء اعنى لكن .

(١) من دون تقديم وتأخير .

(٢) أي الترتيب الخاص .

(٣) يعنى انما قلنا ان المراد بهيئته هو الترتيب بين الطرفين فقط لا السلب
والايجاب لانه قد تكون نتيجة الاستثنائي موجبة مع انها مذكورة في القياس سالبة
« نقيض النتيجة » فلذا لم يعتبر ذكر الايجاب والسلب .

(٤) فالهيئة من حيث الترتيب مذكورة في القياس وان كان المذكور في القياس
سلباً والنتيجة ايجاباً .

(٥) فان المذكور في القياس كان حيواناً وهو متفق مع النتيجة في الترتيب
والايجاب .

قوله : (والا) أي وان لم يكن القول الآخر مذكوراً في القياس بمادته وهيبته وذلك^(١) بان يكون مذكوراً بمادته لابهيبته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة كذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن هنا^(٢) يعلم انه لو حذف قوله : (بمادته) لكان اولى .

قوله : (فاقتراني) لاقتران^(٣) حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاكبر والاوسط^(٤).

قوله : (حملى) أي القياس الاقتراني ينقسم الى قسمين حملى وشرطى لأنه ان كان مركباً من الحمليات الصرفة فحملى نحو : العالم متغير وكل متغير

(١) أي عدم ذكر القول الآخر « النتيجة » في القياس واعلم ان الصور المتصورة من عدم ذكر القول الآخر « النتيجة » في القياس ثلاثة وذلك ان النتيجة مركبة من جزئين مادة وهيئة وانتفاء المركب كما يكون بانتفاء جميع اجزائه يكون بانتفاء أحد اجزائه أيضاً لكن المعقول منها واحدة فقط وهي صورة عدم ذكر هيئتها بأن كانت مذكورة بمادتها فقط وأما عدم ذكرها بمادتها وصورتها فغير معقول لان النتيجة متولدة من القياس فكيف يخلو منه القياس وكذا صورة عدم ذكرها بمادتها فقط بأن تكون الهيئة مذكورة في القياس وذلك لان الهيئة عارض على المادة فكيف يعقل وجود العارض بدون المعروض.

(٢) أي مما ذكرنا من عدم تعقل عدم ذكر المادة وحدها أو مع الهيئة يعلم ان المصنف لوقال فان كان مذكوراً بهيبته لكان أولى لان (الهيئة هي التي قد تذكر وقد لا تذكر وأما المادة فهي أمر لا بد منها في كل قياس ولا يعقل عدم ذكرها .

(٣) أي لعدم انفصال بعضها عن بعض بشيء آخر كما ترى في مثال العالم متغير وكل متغير حادث فان المطلوب وهو (فالعالم حادث) بحدوده الثلاثة مزدوجة في المقدمتين من دون فصل فاصل .

(٤) فان المطلوب « النتيجة » محدود بحدود ثلاثة الحد الاول هو الاصغر والاخر هو الاكبر والمحيط هو الاوسط فان الاوسط لم يكن مذكوراً في المطلوب بلفظه ولكنه الرابط بين الاصغر والاكبر فهو مذكور بآثره ونسميه بالحد المحيط .

وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاوسط اما محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فهو الشكل الاول أو محمولهما

حادث فالعالم حادث والـ^(١) شرطى سواء تتركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضىء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضىء أو تتركب من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انساناً كان جسماً .

والمصنف قدم البحث عن الاقترانى الحملى لكونه أبسط ^(٢) من الشرطى .

قوله : (من الحملى) أى من الاقترانى الحملى .

قوله : (اصغر) لكون الموضوع فى الغالب ^(٣) اخص من المحمول واقل افراداً منه فيكون المحمول اكبر واكثر افراداً .

قوله : (والمتكرر اوسط) لتوسطه ^(٤) بين الطرفين .

قوله : (وما فيه الاصغر) أى المقدمة التى فيها الاصغر وتذكير الضمير نظراً الى لفظ الموصول ^(٥) .

قوله : (الصغرى) لاشتغالها على الاصغر .

(١) أى ان لم يكن مركباً من الحمايات الصرفة .

(٢) أى أقل تركيباً من الشرطى لان الشرطى اجزائه أكثر من الاقترانى .

(٣) وان كانا متساويين أحياناً كقولنا فالانسان ناطق .

(٤) أى لكونه واسطة ورابطة بين الموضوع والمحمول .

(٥) وهو ما الموصولة فى قوله وما فيه .

فالثاني أو موضوعهما فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط في
الاول ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى

قوله : (الكبرى) لاشتمالها على الاكبر .

الاشكال الاربعة

قوله : (الشكل الاول) يسمى اولا لان انتاجه بديهي وانتاج البواقي نظري
يرجع اليه فيكون اسبق واقدم في العلم .

قوله : (فالثاني) لاشتراكه مع الاول في اشرف ^(١) المقدمتين اعنى
الصغرى .

قوله : (فالثالث) لاشتراكه مع الاول في اخس ^(٢) المقدمتين اعنى
الكبرى .

قوله : (فالرابع) لكونه في غاية البعد ^(٣) عن الاول .

قوله : (وفعليتها) ليتعدى الحكم ^(٤) من الاوسط الى الاصغر وذلك لان

(١) انما كانت الصغرى اشرف لاشتمالها على الموضوع في النتيجة .

(٢) من الخمسة أى أنقصهما ادونهما لكونها مشتملة على محمول النتيجة .

(٣) لمخالفته مع الاول في كلتا المقدمتين لان الاوسط في الاول محمول في

الصغرى وموضوع في الكبرى وأما الرابع فالأوسط فيه موضوع في الصغرى ومحمول
في الكبرى .

(٤) أى الحكم في الكبرى وذلك لان الغرض من الشكل الاول هو اعطاء حكم

الكبرى لموضوع الصغرى بواسطة الاوسط مثلا في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ←

الحكم في الكبرى ايجاباً كان او سلباً انما هو ^(١) على ما ثبت له الاوسط بالفعل ^(٢) بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم ^(٣) من الاوسط الى الاصغر .

قوله : (مع كلية الكبرى) ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر ^(٤) وذلك لان الاوسط محمول ههنا ^(٥) على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ^(٦) .

— نريد أن نعطي الحادث للعالم بواسطة متغير وحيث ان الحادث للمتغير بالفعل فيجب أن يكون العالم متغيراً فعلاً ليثبت له الحادث .

(١) يعني ان المحمول في الكبرى انما يكون اما يصدق عليه موضوعه فعلاً « لا مكاناً » فالحادث في المثال يكون لما هو مصداق للمتغير بالفعل — والعالم انما يكون مصداقاً للمتغير فعلاً اذا كان حمل المتغير عليه في الصغرى فعلياً وأما اذا كان الحمل في الصغرى امكانياً فلا يكون العالم مصداقاً فعلياً للمتغير فلا يثبت له الحادث .

(٢) ليكون الاصغر مصداقاً فعلاً وذاتاً فعلياً للاوسط .

(٣) أي حكم الكبرى لان الحكم انما هو المصداق الفعلي لموضوعه (على رأى الشيخ) .

(٤) واذا كان الموضوع في الكبرى جزئياً لا يلزم ذلك لامكان أن يكون الاصغر في البعض الآخر غير البعض الذي ثبت له الاكبر « محمول الكبرى » .

(٥) أي في الشكل الاول .

(٦) فالانسان غير مندرج في بعض الحيوان المحمول عليه الفرس ولهذا لم يكن

القياس منتجاً .

لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما في کیف

قوله : (لينتج الموجبتان) الكلية والجزئية واللام فيه للغاية أي اثر هذه الشروط ^(١) أن ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين ^(٢) ، ففي الأول ^(٣) تكون النتيجة موجبة كلية ، وفي الثاني ^(٤) موجبة جزئية ، وأن ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق ^(٥) وأمثلة الكل واضحة ^(٦) .

قوله : (الموجبتين) أي ينتج الكلية والجزئية .

قوله : (السالبتين) أي ينتج الكلية والجزئية .

قوله : (بالضرورة) متعلق بقوله : (لينتج) والمقصود منه الإشارة إلى

(١) وهي إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى .

(٢) أي النتيجةين الموجبتين .

(٣) أي في الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية .

(٤) أي في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية .

(٥) في الكبرى الموجبة - ففي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة كلية وفي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة جزئية .

(٦) فمثال الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق - والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان - والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر - والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بحجر .

ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهي بخلاف انتاج ساير الاشكال لان نتائجها نظري كما سيجيء تفصيلها .

قوله : (وفي الثاني اختلافهما) اى يشترط في هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب وذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف في النتيجة وهو ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب تارة اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب^(١) ولو بدلنا الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان كان الحق السلب^(٢).

وكذا الحال لو تألف من سالتين كقولنا : لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب^(٣) ولو قلنا ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب^(٤) والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة^(٥) ولو كان اللازم منهما السالبة لما كان الحق في بعض المواد الموجبة .

قوله : (وكلية الكبرى) أي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا : كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب^(٦) ولو قلنا : بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق

(١) أى النتيجة كل انسان ناطق .

(٢) وهو لاشيء من الانسان بفرس .

(٣) وهو كل انسان ناطق .

(٤) يعنى ان النتيجة لاشيء من الانسان بفرس .

(٥) لان اللازم لا ينفك عن ملزومه .

(٦) وهو بعض الانسان حيوان .

وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس السالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة

السلب (١).

قوله: (مع دوام الصغرى) أي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران:
الاول: أحد الامرين (٢) اما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة
أو ضرورية (٣) واما أن يكون الكبرى من القضايا الست (٤) التي تنعكس سالبها
لا من التسع (٥) التي لا تنعكس سوابها .

والثاني : أيضاً أحد الامرين (٦) وهو ان الممكنة لا تستعمل (٧) في هذا
الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أو مع كبرى
مشروطة عامة أو خاصة وحاصله ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية
أو مشروطة عامة أو خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ودليل

(١) بعض الانسان ليس بصاهل .

(٢) على سبيل منع الخلو فلا مانع من اجتماعهما .

(٣) فان كانت الصغرى دائمة أو ضرورية جاز أن تكون الكبرى من التسع التي
لا تنعكس سالبها .

(٤) وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان بان كانت الكبرى من هذه الست جاز
أن تكون الصغرى غير دائمة .

(٥) وهي الوقتيات الاربع والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة كما سبق .

(٦) على سبيل المنفصلة الحقيقية لعدم امكان اجتماعهما عقلا وارتفاعهما في حصول
نتيجة متفقة كما لا يخفى .

(٧) يعني اذا وقعت الممكنة فسي هذا الشكل فلتكن معها أما الضرورية أو احدى
المشروطتين فان كانت مع الضرورية جاز أن تكون الممكنة صغرى والضرورية كبرى أو
بالعكس وأما ان كانت مع احدى المشروطتين فلا بد من أن تكون الممكنة صغرى
والشروطية كبرى .

لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم أيضاً سالبة جزئية بالخلف

الشرطين انه لولاها لزم الاختلاف ^(١) والتفصيل لايناسب هذا المختصر ^(٢) .

قوله : (لينتج الكليتان) ^(٣) أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضاً

أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغرى السالبتين الجزئية

والكلية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغرى الموجبتين .

فالضرب الاول : هو المركب من كليتين والصغرى موجبة نحو ^(٤) كل

(ج) (ب) ولاشيء من (الف) (ب) .

والضرب الثاني : هو المركب من كليتين والصغرى سالبة كلية ^(٥) نحو

لاشيء من (ج) (ب) وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة كلية نحولاشيء

من (ج) (الف) واليهما ^(٦) أشار المصنف بقوله : (لينتج الكليتان سالبة كلية) .

والضرب الثالث : هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية

نحو بعض (ج) (ب) ولاشيء من (الف) (ب) ^(٧) .

(١) أي الاختلاف في النتيجة فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) ونحن أيضاً نتبعه في عدم التعرض له ونرجوا من المدرس المحترم أيضاً أن

لايتعرض له للعلم بعدم جدوى في هذه التفاصيل الطالب المبتدئ .

(٣) أي القسمان من الكليتين أحدهما الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة

الكلية ثانيهما الصغرى السالبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية .

(٤) كقولنا كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فلاشيء من الانسان بحجر .

(٥) نحو لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلاشيء من الحجر بانسان .

(٦) فالكليتان في كلام المصنف مشتمل على قسمين من الاربعة .

(٧) نحو بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس

والضرب الرابع: هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض (ج) ليس (ب) ^(١) وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض (ج) ليس (الف) .

واليهما أشار المصنف بقوله: (والمختلفتان في الكم أيضاً) أي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق ^(٢) في الشرايط سالبة جزئية ^(٣) .

قوله : (بالخلف) يعني دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجةين ^(٤)

امور :

الاول : الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة ^(٥) لايجابه صغرى وكبرى القياس لكلبتها كبرى لينتج من الشكل الاول ماينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الاربعة كلها .

(١) نحو بعض الجسم ليس بحيوان وكل انسان حيوان فبعض الجسم ليس بانسان .

(٢) بقول المصنف (وفي الثاني اختلافهما في الكيف) .

(٣) بنصبهما فسالبة مفعول لينتج وجزئية صفة لها محكية من متن المصنف .

(٤) أي السالبة الكلية فسي الاولين والسالبة الجزئية في الاخيرتين .

(٥) فنقيض السالبة الكلية موجبة جزئية ونقيض السالبة الجزئية موجبة كلية فنقول

في الضرب الاول بعض الانسان حجر ولاشيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان وهي نقيض لصغرى الاصل « كل انسان حيوان » .

وفي الضرب الثاني نقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض الحجر

حيوان وهو نقيض صغرى الاصل « لاشيء من الحجر بحيوان » .

وفي الضرب الثالث نقول كل انسان حجر ولاشيء من الحجر بحيوان فلاشيء من

الانسان بحيوان وهو نقيض صغرى الاصل « بعض الانسان حيوان » .

وفي الضرب الرابع نقول كل جسم انسان وكل انسان حيوان فكل جسم حيوان وهذا

نقيض لصغرى الاصل « بعض الجسم ليس بحيوان » .

أو عكس الكبرى أو الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية أحديهما لينتج الموجبتان

والثاني: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة^(١) وذلك انما يجري في الضرب الاول والثالث^(٢) لان كبيرهما سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الاخران^(٣) فكبيرهما موجبة كلية لاتنعكس الا الى موجبة جزئية ولا تصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغريهما أيضاً سالبة لاتصلح صغرى للشكل الاول .

والثالث : أن ينعكس الصغرى فيصير شكلاً رابعاً ، ثم ينعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلاً أولاً لينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة ، وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني^(٤) فان

(١) فيكشف ذلك من ان النتيجة المتخذة من الاصل صحيحة فان صدق العكس مستلزم لصدق الاصل .

(٢) قى الضرب الاول نقول كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر فلا شئ من الانسان بحجر وهذا هو المطلوب .

وفي الضرب الثالث نقول بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر فكانت موافقة مع نتيجة الاصل .

(٣) أي الثاني والرابع .

(٤) فانظر الى المثال الذي مثلنا به للضرب الثاني وأعكس الصغرى وقل لاشئ من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان ثم أعكس الترتيب وقل كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر فلاشئ من الانسان بحجر وعكس النتيجة لاشئ من الحجر بانسان وهذه عين نتيجة الاصل

مع الموجبة الكلية أو بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية

صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الاول والثالث فصغريهما موجبة لاتنعكس الا جزئية .

وأما الرابع : فصغراه سالبة جزئية لاتنعكس أصلاً ولو فرض ^(١) انعكاسها لا يكون الا جزئية فتدبر .

قوله: (ايجاب الصغرى وفعاليتها) لان الحكم في كبراه سواء كان ايجاباً أو سلباً على ما هو أوسط بالفعل كما مر ^(٢) فلولم يتحد الا صغر مع الاوسط بالفعل بأن لا يتحد أصلاً و ^(٣) يكون الصغرى سالبة أو يتحد لكن لا بالفعل و ^(٤) يكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم ^(٥) من الاوسط بالفعل الى الا صغر .

قوله: (مع كلية احديهما) لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الا صغر مثلاً يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس .

قوله: (لينتج الوجودتان) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط

(١) اشارة الى ما تقدم في آخر بحث عكس النقيض من أنه بين انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية الى العرفية الخاصة الجزئية بدليل الافتراض .

(٢) في بيان شرائط الشكل الاول .

(٣) عطف تفسير على أن لا يتحد فان السلب هو عدم الاتحاد .

(٤) عطف تفسير على يتحد فان الاتحاد لا بالفعل هو الامكان .

(٥) مع ان المطاوب هو تعدى الحكم أى الاكبر بواسطة الاوسط الى الا صغر فتكون النتيجة .

المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع^(١) وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين^(٢) الموجبة والسالبة . وهذه الضروب كلها مشتركة في انها لا تنتج الا جزئية لكن ثلاثة منها تنتج الايجاب وثلاثة منها تنتج السلب واما المنتجة للايجاب :

فأولها : المركب من موجبتين كليتين نحو كل (ج) (ب)^(٣) وكل (ج) (الف) فبعض (ب) (الف) .

وثانيها: المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى^(٤) والى هذين أشار المصنف بقوله: (لينتج الموجبتان) أي الصغرى مع الموجبة الكلية أي الكبرى .

والثالث: عكس الثاني^(٥) أعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه^(٦) أشار بقوله: (أو بالعكس) فليس المراد بالعكس عكس الضربين المذكورين^(٧) اذ ليس عكس الاول الا الاول^(٨) فتأمل . وأما المنتجة للسلب :

(١) فتكون أربع صور واجدة لشرطي ايجاب الصغرى وكلية أحديهما .

(٢) دون الكبريين الجزئيتين لاشتراط الكلية في أحديهما .

(٣) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق . .

(٤) نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .

(٥) أي موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى نحو كل حيوان جسم وبعض

الحيوان انسان فبعض الجسم انسان .

(٦) أي الى عكس الثاني فقط لاعكس الضربين كليهما .

(٧) وان كان ظاهر العبارة يوهم ذلك لوقوع قوله (أو بالعكس) بعد عبارة تتضمن

الضربين معاً وهو قوله (الموجبتان مع ...) .

(٨) لان الضرب الاول كلا مقدمتيه متماثلتان في الكلية وليستا مختلفتين ليحصل

من عكسه ضرب آخر كما هو معلوم بالتأمل ولهذا أمر به .

بالخلف أو عكس الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة
وفى الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى

فأولها : المركب ^(١) من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى .
والثاني ^(٢) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى واليهما اشار
بقوله : (ومع السالبة الكلية ^(٣) الى آخره) .
والثالث ^(٤) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، كما قال المصنف
او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية .
قوله : (بالخلف) يعني بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتائج اما بالخلف
وهو ههنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته ^(٥) كبرى وصغرى القياس
لايجابها ^(٦) صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى ^(٧) وهذا يجري

(١) نحوكل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر .
(٢) نحو بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس
بحجر .

(٣) أى الموجبتان مع السالبة الكلية .

(٤) نحوكل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الجسم ليس بانسان .
(٥) أى لكلية النقيض وذلك لان النتيجة فى الضروب الثلاثة الاول هى الموجبة
الجزئية ونقيضها سالبة كلية وفى الثلاثة الاخيرة سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيصلح
لان يكون كبرى للشكل الاول .

(٦) أى لكون الصغرى فى هذا الشكل موجبة تصلح أن تكون صغرى للشكل الاول
فتجعلها صغرى .

(٧) والمفروض ان الكبرى صادقة فيكشف ذلك عن كذب النقيض وصدق الاصل
لاستحالة صدق النقيض .

في هذه الضروب كلها^(١) .

وأما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث تكون الكبرى كلية^(٢) كما في الاول والثاني والرابع والخامس^(٣) .

وأما بعكس الكبرى ليصير شكلاً رابعاً ثم عكس الترتيب ليرتد شكلاً اولاً وينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها صغرى^(٤) للشكل الاول ويكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول^(٥) والثالث لاغير .

(١) لان نتائج جميعها جزئية فتكون نقايضها كلية فتصلح لكبروية الشكل الاول فمثلاً في الضرب الاول نقول كل حيوان جسم وكل جسم انسان فكل حيوان انسان وهذه النتيجة نقيض الكبرى « بعض الحيوان ليس بانسان » .

(٢) لتصلح أن تكون كبرى للشكل الاول .

(٣) فالاول وهو المركب من موجبتين كليتين فعلى ما مثلنا له نقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

ومن الثاني نقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .
ومن الرابع بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر .

ومن الخامس بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر .

ومن المعلوم ان الشكل الاول بديهي الانتاج وصحة نتيجة العكس مستلزمة لصحة نتيجة الاصل لتلازم الاصل والعكس في الصدق :

(٤) أى عند عكس الترتيب .

(٥) فعلى مثاله السابق نعكس الكبرى أولاً فيصير هكذا - كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ثم نعكس الترتيب فنقول بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان فبعض الناطق حيوان ثم نعكس النتيجة فتصير بعض الحيوان ناطق وهو عين نتيجة الاصل وعليك بالتطبيق على الثالث .

قوله : (وفي الرابع) اي شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف احد الامرين ^(١) اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديهما ^(٢) وذلك لانه لولا احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم . اما على الاول ^(٣) : فلان الحق في قولنا : لاشيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الايجاب ^(٤) ولو قلنا : لاشيء من الفرس بحجر ^(٥) كان الحق السلب .

واما على الثاني ^(٦) : فلانا اذا قلنا : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان الحق الايجاب ^(٧) ولو قلنا : وكل فرس حيوان كان الحق السلب ^(٨) واما على الثالث ^(٩) : فلان الحق في قولنا : بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب ^(١٠) ولو قلنا : بعض الحجر ليس بحيوان كان

(١) على سبيل منع الخلو .

(٢) فعلى هذين الشرطين لايجوز أن تكون المقدمتان في هذا الشكل سالبتين ولا موجبتين مع كون الصغرى جزئية ولا جزئيتين مختلفتين في الكيف .

(٣) أى على كونهما سالبتين .

(٤) وهو كل انسان ناطق .

(٥) بأن نقول لاشيء من الحجر بانسان ولا شيء من الفرس بحجر كان النتيجة لاشيء من الانسان بفرس .

(٦) أى على أن تكونا موجبتين مع كون الصغرى جزئية وان كانت الكبرى كلية .

(٧) أى كل انسان ناطق .

(٨) أى لاشيء من الانسان بفرس .

(٩) أى على كونهما جزئيتين مختلفتين في الكيف .

(١٠) أى بعض الانسان جسم .

أو اختلافهما في الكيف مع كلية أحديهما لينتج الموجبة الكلية مع
الاربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة

الحق السلب .

ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة
الاعتداد^(١) بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع ولم يتعرض ايضاً لنتائج
الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة لطول
الكلام فيها فتفصيلها مذكور في المطولات^(٢) .

قوله : (لينتج الموجبة) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب احد
الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات
الاربع^(٣) والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية^(٤) وضم
الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها
اي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالاولان من هذه
الضروب وهما المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي المشتملة على السلب تنتج
سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة

(١) أي لقلة اعتناء أهل الاستدلال بهذا الشكل .

(٢) فلا ينبغي التعرض لها ولا مثالها الا لمن أراد الاستكمال في الفن .

(٣) ضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبيرين الموجبتين
واجدان للشرط الاول وضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبيرين
السالبين واجدان للشرط الثاني .

(٤) هذا الضرب واجد للشرط الثاني .

الكلية و كليتها مع الموجبة الجزئية موجبة ان لم يكن سلب
والا فسالبة بالخالف أو بعكس الترتيب

كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية .

وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم ^(١) ان ماسوى الاولين من هذه
الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة
على جزئية ^(٢) لكان أولى ^(٣).

والتفصيل ههنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية :

الاول : من موجبتين كليتين .

الثاني : من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية.

الثالث : من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية .

الرابع : عكس ذلك .

الخامس : من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية .

السادس : من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى .

السابع : من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى .

(١) بصيغة المجهول أى توهم بعض من عبارة المصنف (ان لم يكن سلب) انه
قيد لقوله موجبة وان قوله جزئية مطلقة فمعنى العبارة على هذا ان النتيجة فى جميع الصور
جزئية وانها موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة .

(٢) فيكون قوله (ان لم يكن سلب) قيذا لمجموع (موجبة جزئية) ويكون قوله
فسالبة مطلقة - وعليه فمعنى العبارة ان النتيجة فى الكل موجبة جزئية ان لم يكن سلب
وأما ان كان سلب فالنتيجة سالبة جزئية أو كلية .

(٣) اذ عليه لامجال للتوهم المذكور .

الثامن : من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى .

وهذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه

نافع فيما سيجيء .

قوله: (بالخلف) وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى

احدى المقدمتين لينتج ^(١) ماينعكس الى ماينافي المقدمة الاخرى ^(٢) وذلك

انمايجري في الضرب الاول والثاني ^(٣) والثالث والرابع والخامس دون البواقي ^(٤).

(١) من الشكل الاول .

(٢) التى لم تظم الى نقيض النتيجة .

(٣) المركبين من موجبتين وحيث ان نتيجتيهما موجبة جزئية فنقيضها سالبة كلية

تصلح لان تكون كبرى وصغرى الاصل لايجابه صغرى فنقول فى الضرب الاول كل انسان

حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق ونقيضه لاشيء من الحيوان بناطق فنجعل

هذا النقيض كبرى وصغرى الاصل صغرى ونقول كل انسان حيوان ولاشء من الحيوان

بناطق فلاشء من الانسان بناطق عكسه بعض الناطق ليس بانسان وهذا ينافى كبرى الاصل

« كل ناطق انسان » .

وفى الضرب الثانى أصل القياس كل انسان حيوان وبعض الابيض انسان فبعض

الحيوان أبيض نقيضها لاشء من الحيوان بأبيض فنجعل صغرى الاصل صغرى والنقيض كبرى

ونقول كل انسان حيوان ولاشء من الحيوان بأبيض فلاشء من الانسان بأبيض عكسها

لاشء من الابيض بانسان وهو ينافى كبرى الاصل « بعض الابيض انسان » .

وأما فى الثالث فيجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى

فنقول لاشء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان فلاشء من الحجر بانسان نقيضه

بعض الحجر انسان فنجمله صغرى ونقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض

الحجر حيوان عكسها بعض الحيوان حجر وهذا ينافى صغرى القياس « لاشء من الحيوان

بحجر » .

وأما الضرب الرابع والخامس فيمكن استخراجها على الطريقتين أى يجعل النقيض

صغرى وكبرى القياس كبرى أو يجعل النقيض كبرى وصغرى القياس صغرى فعليك باستخراجهما .

(٤) أما السادس فلان النتيجة فيه سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيكون صغرى ←

ثم عكس النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالردالى الثانى بعكس الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى وضابطة شرائط الاربعة انه لابد

وقال المصنف في شرح الرسالة بجريانه في السادس وهو سهو ^(١).
قوله: (أو بعكس الترتيب) وذلك انما يجري حيث يكون الكبرى موجبة ^(٢)
والصغرى كلية ^(٣) والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس ^(٤) كما في الاول والثاني
والثالث ^(٥) والثامن أيضاً ^(٦) ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى
الخاصتين ^(٧) دون البواقي ^(٨).

← وكبرى القياس اكلتيها كبرى ونتيجة الموجبتين الكليتين موجبة كلية وعكس الموجبة الكلية
موجبة جزئية وهى لاتنافى صغرى القياس السالبة الجزئية لجواز أن يصدق الايجاب
باعتبار بعض الافراد والسلب باعتبار بعض آخر .

وأما فى السابع فلعبن ما ذكر فى السادس لان النتيجة فيه أيضاً سالبة جزئية
ونقيضها موجبة كلية وبانضمام النقيض مع الصغرى الموجبة الكلية ينتجان موجبة كلية
تعكس الى موجبة جزئية وهى لاتنافى الكبرى السالبة الجزئية لما مر فى السادس .
وأما الثامن فلانتفاء ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا يتحقق فيه الشكل الاول .
(١) لما ذكرنا آنفاً .

(٢) لتكون صالحة لصغرية الشكل الاول .

(٣) لتكون صالحة لكبروية الشكل الاول .

(٤) بأن لانكرن سالبة جزئية لما بين فى العكس المستوى انها لاتعكس .

(٥) لايجاب الكبرى وكلية الصغرى فى الثلاثة وكون النتيجة فى الاولين موجبة

وفى الثالث سالبة كلية وكلتاها قابلتان للانعكاس .

(٦) لان كبراه موجبة وصغراه كلية فيبقى الكلام فى النتيجة .

(٧) وقلنا بانعكاسهما بدليل الافتراض على ما بينه المتأخرون .

(٨) لفقد الشرائط الثلاثة فيها كما هو واضح .

قوله: (أوبعكس المقدمتين) فيرجع الى الشكل الاول ولايجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس الى السالبة الكلية ^(١) كما في الرابع والخامس ^(٢) لاغير ^(٣).

قوله: (أوبالرد الى الثاني) ولايجري الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية ^(٤) و الصغرى قابلة للانعكاس ^(٥) كما في الثالث والرابع والخامس ^(٦) والسادس أيضاً ^(٧) ان انعكست السالبة الجزئية لاغير ^(٨) قوله: (أو الثالث ^(٨) بعكس الكبرى) ولايجري الا حيث يكون الصغرى موجبة ^(٩) والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى أوعكس الكبرى كلية ^(١٠) وهذا الاخير لازم للاولين ^(١١) في هذا الشكل فتدبر.

(١) وأما اذا كانت الكبرى موجبة أو سالبة جزئية فلا لانعكاس الجميع الى جزئية وهي لاتصلح كبرى للشكل الاول.

(٢) لايجاب الصغرى وكلية الكبرى فيهما فالرابع نحوكل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر، عكسه بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر وهكذا الخامس.

(٣) لسلب الصغرى في بعض وانعكاس الكبرى جزئية في بعض آخر.

(٤) لاشتراط الشكل الثاني باختلافهما وكلية الكبرى.

(٥) ليتمكن رده الى الثاني.

(٦) لاشتغال الثلاثة على الشرائط الثلاثة.

(٧) لانه مشتمل على شرطين من الثلاثة هما اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى

وأما الشرط الثالث فمبنى على انعكاس السالبة الجزئية بدليل الاقتراض.

(٨) أى الرد الى الشكل الثالث.

(٩) لتصلح لصغرية الشكل الثالث.

(١٠) لما مر في الثالث من اشتراط كلية احدهما.

(١١) يعنى ان هذا الشرط الاخير وهو كلية الصغرى أو عكس الكبرى لازم في—

اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف

وذلك كما في الاول والثاني والرابع والخامس والسابع أيضاً ان انعكس السلب الجزئي دون البواقي .

قوله: (وضابطة شرايط الاربعة) أي الامر الذي اذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجاً ومشتتلاً على الشرايط المذكورة ^(١) (السابقة) جزماً .
قوله: (انه لابد) أي لابد في انتاج القياس من أحد الامرين على سبيل منع الخلو ^(٢).

قوله: (اما من عموم ^(٣) موضوعية الاوسط) أي قضية كلية موضوعها

هذا الشكل للشرطين الاولين وهما كون الصغرى موجبة وكون الكبرى قابلة للانعكاس بمعنى انه كلما وجد الاولان وجد الاخير فلاحاجة الى القيد الاخير فتدبر في الضروب الثمانية كي ينكشف لك حقيقة ذلك .

(١) لكل واحد من الاقيسة .

(٢) فيجوز اجتماعهما في قياس واحد .

(٣) الامر الاول مركب من جزئين جزء مفرد وجزء مردد أما الجزء المفرد فهو وجود قضية كلية في القياس يكون موضوعها الاوسط والجزء المردد هو أحد الامرين من ملاقاته الاوسط للاصغر « سواء كان موضوعاً للاصغر أو محمولاً له » ومن حمله أي الاوسط على الاكبر .

فان كان القياس مشتتلاً على قضية كلية موضوعها الاوسط وتلاقى الاوسط مع الاصغر كان ذلك القياس منتجاً .

وكذا اذا كان مشتتلاً على قضية كلية موضوعها الاوسط وكان الاوسط محمولاً على الاكبر كان منتجاً أيضاً .

الاولى (١) كالكبيرة في الشكل الاول وكاحدى المقدمتين في الشكل الثالث (٢)
والصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل
الرابع (٣) .

قوله : (مع ملاقاته) (٤) أي اما بأن يحمل الاوسط ايجاباً على الاصغر
بالفعل كما في صغرى الشكل الاول واما بأن يحمل الاصغر على الاوسط ايجاباً
بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث (٥) وكما في صغرى الضرب الاول والثاني
والرابع والسابع من الشكل الرابع (٦) ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط
فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضاً .

قوله : (أو حملة على الاكبر) أي مع حمل الاوسط على الاكبر ايجاباً
فان (٧) السلب سلب الحمل وانما الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب
الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع (٨) فالضربان الاولان قد اندرجا

(١) موضوعها الاوسط مبتداء وخبر والجملة صفة ثانية لقضية .

(٢) لاشتراط كلية احدهما فيه ومعلوم ان الاوسط موضوع في كلتا مقدمتي الشكل

الثالث .

(٣) لان الصغرى في جميع هذه الضروب كلية فراجع .

(٤) المراد من ملاقاته الاوسط للاصغر بالفعل هو اجتماعهما في قضية فعلية موجبة

سواء كان الاوسط موضوعاً أو محمولاً .

(٥) لانه يشترط في الثالث ايجاب الصغرى مع فعليتها .

(٦) لان الصغرى في هذه الضروب موجبة نعم لم يشترط المصنف فعلية الصغرى

في الشكل الرابع ولكن حيث انه « المصنف » ناظر في هذه الضابطه لهذه الضروب
الاربعة من الرابع أيضاً نعلم ان الفعلية عنده شرط لها .

(٧) تعليل لتفسيره الحمل بالحمل الايجابي وحاصله ان الحمل حقيقة هو الحمل

الايجابي وأما الحمل السلبي فهو سلب الحمل حقيقة .

(٨) لان الاوسط في هذه الضروب محمول ايجاباً على الاكبر فراجع .

تحت كلاشقى الترديد الثاني ^(١) فهو أيضاً ^(٢) على سبيل منع الخلو كالاول وهبنا تمت الاشارة الى شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب ^(٣) من الشكل الرابع فاحفظ .

واعلم : انه لم يقل او للاكبر ^(٤) أي مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان الملاقات يشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجاً ^(٥) هذا خلف .

ويلزم أيضاً كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى المقدمتين منتجاً ^(٦) وقد اشبه ذلك على

(١) والشقان هما ملاقة الاوسط للاصغر بالفعل وحمل الاوسط على الاكبر وذلك لان الصغرى فيها موجبة فعلية وموضوعها الاوسط ومحمولها الاصغر .

(٢) أي فالترديد الثاني أيضاً على سبيل منع الخلو لاجتماع شقيه في هذين الضربين كما ان الترديد الاول وهو قوله أما من عموم موضوعية الاوسط ... وأما من عموم موضوعية الاكبر كذلك .

(٣) أي غير الضرب الخامس والسادس .

(٤) ليكون عطفاً على للاصغر بل قال أو حملة على الاكبر مع انه لو قال أو للاكبر كان أخصر عبارة .

(٥) لوجود كلا الشرطين (عموم موضوعية الاوسط وملاقاته للاكبر) في كبرى هذا المرتب لان الاوسط كلياً موضوع فيها وهو ملاق للاكبر لحمل الاكبر عليه .

مع ان هذا خلاف ما انفقوا عليه من لزوم ايجاب الصغرى في الشكل الاول .

(٦) فان الاوسط في الثالث أيضاً موضوع للكبرى فان كانت كلية فقد حصل الشرط

الاول « عموم موضوعية الاوسط » وحيث ان المحمول فيها هو الاكبر فحصلت الملاقة أيضاً وهي الشرط الثاني مع انهم اشترطوا ايجاب الصغرى في الثالث .

في الكيف ومع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر

بعض الفحول ^(١) فاعرفه .

قوله: (واما من عموم موضوعية الاكبر) هذا هو الامر الثاني من الامرين اللذين ذكرنا اولاً انه لا بد في انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية كبرى حيث ^(٢) يكون الاكبر موضوعاً فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف . وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني ^(٣) وكما في الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع وقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين ^(٤) .

ولذا ^(٥) حملنا الترديد الاول على منع الخلو وقد اشير الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث بحسب الكم والكيف والجهة ^(٦) والى شرائط الشكل الثاني والرابع كما وكيفاً وبقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله : (مع منافاة الى آخره) .

قوله : (مع منافاة) يعنى ^(٧) ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني

(١) فاعترضوا على المصنف بأنه اختار الاطول عبارة على الاختصر غفلة منهم بأن الاختصر لا يؤدي المراد بل يستلزم الخلف .

(٢) أى فى مورد .

(٣) لاشتراطه بكلية الكبرى واختلاف المقدمتين كما مر .

(٤) هما عموم موضوعية الاوسط ... وعموم موضوعية الاكبر ...

(٥) أى لاجتماع الامرين فى الضرب الثالث والرابع .

(٦) أما بحسب الكم والكيف فظاهر وأما بحسب الجهة فقوله مع ملاقاته للاصغر

بالفعل .

(٧) هنا وقع سهو من بعض المحققين (ر - هـ) فى تركيب هذه العبارة الى قوله اذا

اعنى عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحيث لا بد في انتاجه من شرط ثالث وهو ^(١) منافات نسبة وصف الاوسط المحمول في الصغرى ^(٢) الى وصف

— كان فانه جعل (اذا كان) خبرا لان في قوله ان القياس مع انه من متعلقات الاسم والصحيح ان الخبر هو قوله فحيث ومعنى العبارة هكذا ان القياس المشتمل على الامر الثاني في خصوص قياس يكون الاوسط محمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني يحتاج الى قيد آخر وهو منافاة نسبه . . . وأما في غيره فعموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف كاف في انتاجه كما في بعض ضروب الرابع واختصاص هذا القيد « مع منافاة » بالشكل الثاني مستفاد من عبارة المصنف حيث فرض نسبتين وفي كل منهما جعل المحمول الاوسط وليس لنا قياس يكون الاوسط محمولا في كلتا مقدمتيه غير الشكل الثاني .

(١) لا يخفى ما في هذه العبارة من قوله منافاة الى قوله الموضوع في الصغرى من غلاقة فنذكر لتوضيحه بأمرين (الاول) ان المصنف والمحشى عبرا عن الاوسط بالوصف وذلك لانه محمول في هذه النسبة ويعبر عن المحمول بالوصف كما يعبر عن الموضوع بالذات نعم عبرا عن الاكبر بالوصف مع انه موضوع وذلك بملاحظة النتيجة فان الاكبر محمول فيها (الثاني) ان المحشى قيد الاوسط بالمحمول في الصغرى وقيد الاكبر بالموضوع في الكبرى اشارة الى ان هذا الشرط « منافاة النسبة » غير معتبر في الشكل الرابع فان الاوسط هناك موضوع في الصغرى لا محمول والاكبر محمول لا موضوع فاحترز بهذين القيدين عن الرابع .

اذا عرفت ذلك فمعنى العبارة انه يعتبر منافاة نسبة الاوسط الى الاكبر (أي الكبرى) مع نسبة الاوسط الى الاصغر (أي الصغرى) .

وحاصله منافاة النسبة التي في الصغرى مع النسبة التي في الكبرى بحيث يتمتع اجتماعهما كما اذا كانت النسبة في الصغرى دوام السلب وفي الكبرى فعلية الايجاب مثلا وقوله شرط ثالث أي غير عموم موضوعية الاكبر والاختلاف في الكيف فيعتبر في الشكل الثاني ثلاث شروط .

(٢) أي لا الاوسط الموضوع في الصغرى كما في الرابع .

الاكبر ^(١) الموضوع في الكبرى ^(٢) لنسبة ^(٣) وصف الاوسط المحمول كذلك ^(٤) الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعنى لابد ان يكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما ^(٥) فرضاً .

وهذه المنافاة دايرة وجوداً وعدماً ^(٦) مع مامر من شرطى ^(٧) الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج وبانتفائها ينتفى الانتاج .
أما انها دايرة مع الشرطين وجوداً أي كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافاة المذكورة فلانه ^(٨) اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى أي قضية كانت من الدوجهات ماعدا الممكنتين فان لهما حكماً عليحدة سيجى * .

فلاشك انه حينئذ ^(٩) يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام

-
- (١) أى الى الاكبر وانما قال وصف لان الاكبر محمول فى النتيجة .
(٢) أى لا الاكبر المحمول فى الكبرى كما فى الشكل الرابع .
(٣) متعلق بقوله منفاة أى منفاة نسبة الاوسط الى الاكبر لنسبة الاوسط الى الاصغر .

(٤) أى فى الصغرى .

(٥) أى لو كان الموضوع والمحمول واحداً فى النسبتين مثلاً يمتنع اجتماع سلب الدوام مع فعلية الايجاب فى قولنا الانسان كاتب فلا يجتمع ليس الانسان بكاتب دائماً مع الانسان كاتب بالفعل .

(٦) ففى كل مورد وجد الشرطان وجد المنافاة وفيما فقد أحد الشرطين فقد المنافاة .

(٧) أحدهما دوام الصغرى أو انعكاس السالبة الكبرى وثانيهما كون الممكنة مع

الضرورية أو كبرى مشروطة .

(٨) بيان لتحقق المنافاة مع الشق الاول من الشرط الاول وهو دوام الصغرى .

(٩) الضمير للشأن وحينئذ يعنى حينما كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام .

لنسبته الى ذات الاصغر

الايجاب مثلاً^(١) ولا اقل^(٢) من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم^(٣) من تلك الكبرىات والمطلقة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان مسلوباً^(٤) عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً .

ولاخفاء في المنافاة بين دوام الايجاب وفعلية السلب واذا تحققت المناقات بين شيء وبين الاعم لزم المنافاة بينه وبين الاخص بالضرورة وكذا^(٥) اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبته^(٦) والصغرى أي قضية كانت سوى الممكنة لما مر^(٧) اذ حينئذ^(٨) يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة

(١) كما اذا كان الصغرى كل حيوان حساس دائماً فنسبة وصف الحساس الى ذات الحيوان يكون بدوام الايجاب فاذا كان الكبرى بعض الحيوان ليس بحساس بالفعل كانت النسبة فعلية السلب والتنافي بين دوام حساسية الحيوان وسلبها عنه بالفعل واضح .

(٢) أي أقل ما يقطع دوام الايجاب عدم الوقوع أنا ما وهو معنى الفعلية فضلاً عما اذا حكم بدوام السلب أو ضرورته .

(٣) فان المطلقة العامة ما حكم فيها بالوقوع أنا ما وهو يصدق مع القضية المحكوم فيها بالدوام أو بالضرورة ذاتاً أو وصفاً أو الفعلية المقيدة بالدوام واللاضرورة .

(٤) اشارة الى اعمية المطلقة العامة من القضايا الدائمة مادام الوصف والضرورة مادام الوصف كالعرفية العامة والمشروطة العامة .

(٥) هذا بيان لتحقق المنافاة مع الشق الثاني من الشرط الاول وهو انعكاس السالبة

الكبرى .

(٦) وهي الدائمات والخاصات والعامتان .

(٧) من ان لهما حكماً على حدة سيجيء .

(٨) أي حين تكون الكبرى من القضايا الستة المنعكسة سالبته .

الايجاب ^(١) مثلاً او بدوامه .
 ولاخفاء في منافاته ^(٢) مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية
 السلب او اخص منها وكذا ^(٣) اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية
 او مشروطة اذ حينئذ ^(٤) يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان
 الايجاب ^(٥) مثلاً ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما
 في الكبرى المشروطة فظاهر ^(٦) :

وأما في الضرورية فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة
 كان ضرورياً لوصفها العنواني لان الذات لازمة للوصف ^(٧) والمحمول لازم

(١) كما في الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة وما حكم
 فيه بالدوام هي الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة .

(٢) أى لاخفاء فى منافاة الايجاب بالضرورة أو بالدوام فى نسبته مع الحكم
 بفعلية سلب تلك النسبة أو الحكم بأخص من فعلية السلب كضرورة السلب ودوامه .
 (٣) بيان لتحقيق المناقاة مع الشرط الثانى من شرطى انتاج الشكل الثانى وهو
 كون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة وهذا هو الحكم الذى وعده بقوله فان
 لهما حكماً على حدة سيجى .

(٤) يعنى حينما تكون الصغرى ممكنة سواء كانت العامة أو الخاصة .

(٥) وهو ينافى ضرورة السلب قطعاً .

(٦) لان المشروطة يحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف والمنحد مع الاصغر
 فى النتيجة هو وصف الاكبر لاذاته فاذا كانت الكبرى مشروطة يحصل المطلوب .
 وأما فى الضرورية وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة للذات والمطلوب هو نسبة
 الاوسط الى وصف الاكبر ولكن اذا كانت النسبة ضرورية لذات مادامت الذات موجودة
 فهى ضرورية لوصفها قهراً .

(٧) لان الوصف عارض والذات معروض لازم للعارض والمفروض ان المحمول
 لازم للذات لكونه ضرورياً لها والوصف لازم للذات فالمحمول اللازم للذات لازم
 للوصف أيضاً وهو المطلوب .

للسذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية
بمثل ما مر .

وأما أنها^(١) دايرة مع الشرطين عدماً أي كلما انتفى أحد الشرطين المذكورين
لم يتحقق المناقاة المذكورة فلانه^(٢) اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه
الدوام^(٣) ولا الكبرى مما تنعكس سالبتها^(٤) لم يكن في الصغريات اخص من
المشروطة الخاصة^(٥) ولا في الكبرى اخص من الوقتية^(٦) .

ولا مناقاة بين ضرورة الايجاب مثلاً بحسب الوصف لادائماً^(٧) وبين
ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً^(٨) اذ لعل ذلك الوقت^(٩) غير اوقات
الوصف العنواني واذا ارتفعت المناقاة بين الاخصين ارتفعت بين ماهو اعم

(١) أي المناقاة .

(٢) هذا بيان عدم تحقق المناقاة عند انتفاء الشرط الاول «كون الصغرى مما يصدق
عليه الدوام أو الكبرى مما تنعكس سالبتها» ولا شك في ان انتفاء هذا الشرط بانتفاء كلا
شقيه فلذا فرض المحشى انتفاءهما .

(٣) بأن تكون الصغرى من القضايا الثلاث عشرة الاخر .

(٤) بل من التسع التي لا تنعكس سالبتها .

(٥) التي يحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف لادائماً لان النسبة اذا كانت
ضرورية مادام الوصف فهي ضرورية في وقت معين وغير معين وبالفعل كما لا يخفى .

(٦) التي يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين لادائماً أما كونها اخص من
الوقتية المطلقة فظاهر وأما من السبع الاخر فلان ما يصدق في وقت معين فهو صادق في
وقت غير معين وبالفعل وبالأمكان كما هو واضح .

(٧) كما هو مضمون المشروطة الخاصة .

(٨) كما هو معنى الوقتية .

(٩) أي الوقت المعين للسلب غير أوقات اتصاف ذلك الموضوع بوصفه المعنون .

(فصل) الشرطى من الاقترانى اما ان يتركب من متصلتين او

منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة

منهما ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة او العرفية الخاصة او الوقتية ^(١) .

ولامنافاة بين امكان الايجاب ودوام السلب مادام الذات ولاينه وبين دوام السلب بحسب الوصف لادائماً ولاينه وبين ضرورة السلب في وقت معين لادائماً ^(٢) وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة ^(٣) او الدائمة .

ولامنافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لادائماً ولاينه وبين دوام السلب مادام الذات قطعاً ^(٤) .

وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجه مما تفردت به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل .

القياس الشرطى

قوله : (من متصلتين) كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

(١) انما تردد بين هذه الثلاثة لان النسبة بين الاولى وبين كل واحدة من الاخرين هي المبانية وبين الثانية والاخيرة هي العموم من وجه وبالجملة هذه الثلاثة اخص الكبريات الغير الضرورية والمشروطة الخاصة والعامة - محمد على .

(٢) وذلك لان الامكان هو جواز الوقوع عقلاً فلا ينافى عدم الوقوع خارجاً دائماً او بحسب الوصف او في وقت معين كما لا يخفى .

(٣) وذلك لان الصغرى اذا لم تكن ضرورية كانت من الاربع عشرة الاخر والمشروطة الخاصة اخص من جميعها سوى الدائمة وبينهما تباين ولهذا تردد بينهما .

(٤) وذلك لما ذكرنا من عدم المنافات بين امكان شىء وعدم وقوعه أبداً .

وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء (١).

قوله : (او منفصلتين) كقولنا ، اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً (٢) ودائماً اما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فرداً .

قوله : (او حمله و متصلة) (٣) نحو : هذا الشيء انسان وكلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ينتج هذا الشيء حيوان .

قوله : (او حمله و منفصلة) (٤) نحو هذا عدد ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينتج فهذا اما ان يكون زوجاً او فرداً .

قوله : (او متصلة و منفصلة) (٥) نحو كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد

(١) وهذا على الشكل الاول لان الحد الاوسط هو النهار موجود وهو محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى والحد الاوسط هنا جزء تام من كل من المقدمتين لانه نال للصغرى ومقدم للكبرى .

(٢) وهذا أيضاً على الشكل الاول، والاوسط هنا جزء من جزء المقدمتين لان الاوسط وهو زوجاً والزوج جزء من المقدم في الصغرى والكبرى .

(٣) بأن تكون العملية صغرى والمتصلة كبرى كالمثال المذكور أو تكون بعكس ذلك نحو قولنا كلما كان الشيء ناطقاً كان انساناً وكل انسان حيوان فكلما كان الشيء ناطقاً كان حيواناً .

(٤) بأن تكون العملية صغرى والمنفصلة كبرى كالمثال المذكور أو بالعكس نحو اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وكل زوج منقسم بمتساويين فاما أن يكون العدد متقسماً بمتساويين أو فرداً .

(٥) بأن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كمثل المحشى أو بالعكس نحو قولنا اما أن يكون العدد زوجاً وأما أن يكون فرداً وكلما كان العدد زوجاً كان متقسماً بمتساويين فاما أن يكون العدد متقسماً بمتساويين وأما أن يكون فرداً .

وينعقد فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول

ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فاما ان يكون زوجاً او فرداً (٢).

قوله (وينعقد) يعني لا بد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوماً عليه (١) في كلتا المقدمتين او محكوماً به فيهما او محكوماً به في الصغرى ومحكوماً عليه في الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث (٢) والثاني هو الثاني (٣) والثالث هو الاول (٤) والرابع هو الرابع (٥).

وفي تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب والنتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين .

(١) المراد بالمحكوم عليه هنا أعم من الموضوع والمقدم وكذا المحكوم به أعم من المحمول والتالى .

(٢) نحو كلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو حيوان وكلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً فهو انسان .

(٣) نحو كلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة وليس البتة اذا كان الليل موجوداً فالارض مضيئة ينتج ليس البتة اذا كان النهار موجوداً فالليل موجود والارض مضيئة .
(٤) كجميع أمثلة المحشى .

(٥) نحو كلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو حيوان وكلما كان هذا الشيء انساناً فهو ناطق ينتج قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً فهو انسان وهذا الشيء ناطق .

(فصل) الاستثنائي ينتج مع المتصلة

القياس الاستثنائي

قوله : (الاستثنائي) أي القياس الاستثنائي وهو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادته وهيئته ابداً ^(١) يتركب من مقدمة شرطية ^(٢) ومقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية ^(٣) او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه .
فلا احتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي اربعة وضع كل ورفع كل ^(٤) لكن المنتج في كل قسم ^(٥) شسيء .

وتفصيله ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها احتمالان :
لان وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم ^(٦) تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم .
وأما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز ان يكون اللازم اعم ^(٧) فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء

(١) أبداً قيد لقوله يتركب أي يتركب دائماً من شرطية وحملية .

(٢) سواء كانت متصلة أو منفصلة .

(٣) فتارة يستثنى المقدم واخرى التالي وثالثة نقيض المقدم ورابعة نقيض التالي .

(٤) أي وضع كل من المقدم والتالي ورفع كل منهما .

(٥) من قسمي الوضع والرفع كما قال بعض المحشين أو كل قسم من قسمي الشرطية كما هو الظاهر والامر سهل .

(٦) فان المقدم ملزوم والتالي لازم له .

(٧) ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم كما في الانسان بالنسبة الى الحيوان

ففي قولنا ان كان هذا انساناً كان حيواناً يصح أن يقال لكنه انسان فهو حيوان ولكنه —

وضع المقدم ورفع التالي ومع الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفع
كمانعة الخلو وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات
المطلوب بإبطال نقيضه

الملزوم انتفاء اللازم وقد عرفت من هذا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب
اللزومية ^(١).

واعلم : أيضاً ان المراد بالمنفصلة ههنا العنادية وان كانت الشرطية
منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع اجتماعهما
ولا ينتج من رفع كل جزء وضع الآخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو
بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع والخلو معاً تنتج في الصور
الاربعة النتائج الاربعة .

قوله : (وضع المقدم ورفع التالي) نحو ان كان هذا انساناً كان حيواناً
لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان .
قوله : (والحقيقية) كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج
فليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزواج
فهو فرد .

قوله : (كما نعة الجمع) نحو اما ان يكون هذا شجراً او حجراً لكنه شجر

← ليس بحيوان فهو ليس بانسان .

ولا يصح أن يقال لكنه حيوان فهو انسان اذ يجوز أن يكون بقرراً ولا أن يقال
لكنه ليس بانسان فليس بحيوان .

(١) يستلزم تحقق المقدم تحقق التالي ورفع التالي رفع المقدم ولو كانت اتفاقية

لما استلزم ذلك .

فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر .

قوله : (كماعة الخلو) نحو هذا اما لاحجر اولا شجر لكنه ليس بلاشجر فهو لاحجر لكنه ليس بلا حجر فهو لاشجر .

قوله : (وقد يختص^(١) الى آخره) اعلم : انه قد يستدل على اثبات المدعي بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعا كما مر غير مرة في مباحث العكوس والاقيسة .

وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف أى المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب اولانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه أى من ورائه الذي هو نقيضه وليس هذا قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين : أحدهما : اقتراني شرطي .

والآخر : استثنائي متصل ، يستثنى فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه^(٢) نقيض المقدم . ثم قد يفتر بيان الشرطية^(٣) يعنى قولنا : كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى

(١) أى قد يعد من الاقيسة قسم آخر من القياس يسمى الخلف وانما قال قد لعدم علمه عند بعضهم قسماً آخر فانه مركب من الاقيسة المعروفة فالاعتداد والاعتبار بنفس تلك الاقيسة .

ويسمى بالقياس غير المستقيم لتوقف انتاجه على ابطال نقيضه بخلاف الاقيسة المستقيمة .

(٢) أى لكون ثبوت المطلوب نقيض لم يثبت المطلوب وهو المقدم فبرفع التالي « ثبت المحال » ارتفع المقدم كما هو أحد قسمي انتاج المتصلة .

(٣) وهى كبرى القياس يعنى انها قد تكون بديهية عند الخصم فلا يحتاج الى بيان وقد لا تكون كذلك فيحتاج لبيانها الى قياس آخر لاثبات استحالة ثبوت نقيضه .

ومرجعه الى استثنائي واقترااني

(فصل) الاستقراء تصفح الجزئيات

دليل آخر فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الاصول .
 فقوله : (ومرجعه الى استثنائي واقترااني) معناه ان هذا القدر مما لا بد منه
 في كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم ^(١) .

الاستقراء

قوله : (الاستقراء تصفح الجزئيات) اعلم : ان الحجة على ثلاثة اقسام ،
 لان الاستدلال اما من حال الكلى على حال جزئياته واما من حال الجزئيات
 على حال كليها واما من حال احد الجزئين المندرجين تحت كلى على حال
 الجزئي الاخر .

فالاول : هو القياس وقد سبق مفصلا .

والثاني : هو الاستقراء .

والثالث : هو التمثيل .

فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات ^(٢) على حكم

(١) أى افهم ان قول المصنف (ومرجعه الى استثنائي واقترااني) لا يريد به الحصر

بل بيان القدر الذى لا بد منه .

(٢) فالاستقراء الذى يعد حجة هو نتيجة الاستقراء المصدري وهو حكم الجزئيات

الذى هو حاصل التصفح والتتبع وهو المعلوم التصديقي الموصل الى مجهول تصديقي

هو حكم الكلى . ←

لأثبات حكم كلي

كليها ، هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه وأما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الاسلام واختاره اعني تصفح الجزئيات وتتبعها لأثبات حكم كلي ففيه تسامح ظاهر فان هذا التتبع ليس معلوماً تصديقاً موصلاً الى مجهول تصديقي فلا يندرج ^(١) تحت الحجة وكان الباعث على هذه المسامحة هو الإشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال ^(٢) بل على سبيل النقل ^(٣) وهي هنا وجه آخر يجيء بيانه انشاء الله الجليل في تحقيق التمثيل .

قوله : (لأثبات حكم كلي) اما بطريق التوصيف ^(٤) فيكون إشارة الى ان

لا المعنى المصدري الذي هو عمل المستقري لعدم كونه معلوماً تصديقاً يقع في طريق كشف مجهول كما لا يخفى .

(١) مع انهم اتفقوا على ان الاستقراء من أقسام الحجة ، حاصله ان الاستقراء المصطلح عنه المصنف وغيره من المتقدمين أيضاً ما ذكرناه « نتيجة التصفح » لا المعنى المصدري أي التصفح وان تسامحوا في التعبير .

(٢) يعني لو قال المصنف ان الاستقراء هو الاستدلال بحكم الجزئيات المعلومة على حكم كليها لكان تسمية هذا الحجة بالاستقراء ارتجالياً بغير مناسبة لعدم المناسبة بين الاستقراء وحكم الجزئي المعلوم .

فللاشارة الى ان التسمية منقولة من المعنى المصدري الى نتيجة المصدر قال الاستقراء تصفح الجزئيات .

(٣) من المعنى المصدري الذي هو عمل المستقري الى نتيجة الاستقراء « حكم الجزئيات المعلومة » .

(٤) أي بأن يكون كلي صفة لحكم .

المطلوب في الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً كما سنحققه واما بطريق الاضافة^(١) والتنوين في كلى حيثند عوض من المضاف اليه اى لاثبات حكم كليها اى كلى تلك الجزئيات وهذا^(٢) وان اشتمل على الحكم الجزئي والكلى كليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء الا الكلّي : ^{بعضها} وتحقيق ذلك^(٣) انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها وهو يرجع الى القياس المقسم^(٤) كقولنا : كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق من الحيوان حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس^(٥) وهذا القسم يفيد اليقين .

واما ناقص^(٦) يكفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا : كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك مما صادفناه من افراد الحيوان ، وهذا القسم لا يفيد الا الظن اذ من الجائز ان يكون من الحيوانات التي لم نصادفها ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ كما نسمعه في التماسيح .

ولا يخفى ان الحكم بأن الثاني لا يفيد الا الظن انما يصح اذا كان المطلوب الحكم الكلّي واما اذا اكتفي بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل فرس يحرك فكه الاسفل

(١) أى اضافة حكم الى كلى فيكون حكم غير منون .

(٢) يعنى بناء على الاضافة فالحكم في كلام المصنف مطلق من حيث الكلية

والجزئية اذ لم يبين فيه انه كلّى .

(٣) أى تحقيق ان المطلوب بالاستقراء هو الكلّى لا الجزئى .

(٤) يعنى انه ليس من أقسام الاستقراء المصطلح بل من أقسام القياس الاقترانى .

(٥) ثبت ان المطلوب في هذا القسم هو الكلّى .

(٦) وهذا هو الاستقراء المصطلح .

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت

فيه

عند المضغ وكل انسان كذلك ينتج قطعاً ان بعض الحيوان كذلك .
ومن هذا ^(١) علم ان حمل عبارة المصنف على التوصيف كما هو الرواية ^(٢)
احسن من حيث الدراية ^(٣) أيضاً اذ ليس فيه توهم وصمة التعريف بالاعم ^(٤)
(بخلاف الاضافة فانه يحتمل الحكم الكلي والجزئي كما ذكرنا) .

التمثيل

قوله : (والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت فيه) اي ليثبت الحكم في الجزئي الاول .

وبعبارة اخرى : تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به الممثل ^(٥) بذلك المعنى كما يقال : النبيذ حرام لان الخمر حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود في النبيذ .

وفي العبارتين ^(٦) تسامح فان التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان

(١) أي مما بينا في قسمي الاستقراء ان المطلوب به هو الحكم الكلي لا الجزئي .

(٢) أي كما هو المنقول عن المصنف أو عن بعض تلامذته انه على طريق التوصيف .

(٣) أي من الجانب العلمي والفني أيضاً .

(٤) لانا نعلم ان المطلوب بالاستقراء هو الحكم الكلي فتعريفه بالحكم المطلق

الشامل للكلي والجزئي تعريف بالاعم .

(٥) صفة للحكم .

(٦) هما عبارة المصنف (بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت

فيه) وعبارة المحشى (تشبيه جزئي ...) .

والتشبيه^(١) وقد عرفت النكته^(٢) في التسامح في تعريف الاستقراء .
ونقول ههنا^(٣) كما ان العكس يطلق على المعنى المصدري اعنى التبديل
وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو
التشبيه والبيان المذكور ان وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما
ذكره^(٤) تعريف للتمثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى الثاني^(٥) بالمقايضة .
وهذا^(٦) كما عرف المصنف العكس بالتبديل المذكور وقس عليه الحال
فيما سبق في الاستقراء .

هذا ولكن لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن
المشهور^(٧) الى المذكور دفعا لهذا التسامح وهل هو الاكر^(٨) على ما فرمته .

(١) لانفس البيان والتشبيه .

(٢) يعنى الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالتمثيل ليس على سبيل
الارتجال بل على سبيل النقل .

(٣) هذا هو الوجه الموعود في الاستقراء بقوله وههنا وجه آخر ...

(٤) أى ما ذكره المصنف في تعريف التمثيل وهو قوله بيان مشاركة جزئى لجزئى
... تعريف للتمثيل بالمعنى المصدري .

(٥) أى الحجة والمقايضة أى تناسب بين المعنى اللغوى والحجة فينتقل الذهن
منه اليه .

(٦) أى تعريف المصنف التمثيل ببيان مشاركة ... نظير تعريفه العكس بالتبديل
فان التبديل هو العكس المصدري لا الاصطلاحي .

(٧) وهو تعريفهم الاستقراء بأنه اثبات الحكم على الكلى لثبوته فى أكثر
الجزئيات وتعريفهم التمثيل بأنه اثبات حكم فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك
بينهما ووجه التسامح فيهما ان الاثبات مسبب عن الحجة والاستقراء والتمثيل حجة .

(٨) أى عود الى ما فر منه من التسامح .

والعمدة في طريقه الدوران والترديد

قوله : (والعمدة في طريقه الدوران والترديد) اعلم : انه لا بد في التمثيل من مقدمات :

الاولى : ان الحكم ثابت في الاصل اعنى المشبه به .

الثانية : ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذائى .^(١)

الثالثة : ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعنى المشبه^(٢) فانه اذا تحقق

العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً وهو المطلوب من التمثيل .

ثم المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل وانما الاشكال في الثانية^(٣)

وبيانها بطرق متعددة فصلوها في كتب اصول الفقه والمصنف ذكر ما هو العمدة بينها وهو طريقان :

الاول : الدوران وهو ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية وجوداً وعدمياً^(٤) كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار فانه مادام مسكراً حرام فاذا زال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة قالوا والدوران علامة كون المدار^(٥) اعنى الوصف علة^(٦) للدابر اعنى الحكم .

(١) كالاسكار فى الخمر .

(٢) كالنبيذ .

(٣) أى فى احراز ان علة الحكم فى الاصل هو ذلك الوصف .

(٤) قيد للترتب أى يكون بحيث كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما فقد .

(٥) اسم مكان أى محل الدوران .

(٦) ولولاها لنزل بمحل آخر .

(فصل) القياس اما برهاني يتألف من اليقينيات

الثاني : التردد ويسمى بالسبر ^(١) والتقسيم أيضاً وهو ان يتفحص أولاً اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هي هذه الصفة أو تلك ثم يبطل ثانياً حكم علة كل كل حتى يستقر على وصف واحد ويستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب أو الميعان أو اللون المخصوص أو الطعم المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي ماسوى الاسكار ^(٢) بمثل ما ذكر ^(٣) فتعين الاسكار للعلة .

الصناعات الخمس

قوله : (القياس الى آخره) كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى استثنائي واقراني بأقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمى سفسطة أيضاً .

لان ^(٤) مقدماته اما أن تفيد تصديقاً أو تأثيراً آخر غير التصديق أعني التخيل والثاني الشعر والاول ^(٥) اما أن يفيد ظناً أو جزماً فالاول ^(٦) الخطابة والثاني ان أفاد جزماً يقينياً فهو البرهان والافان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم

(١) السبر هنا بمعنى الفور وانفاذ الفكر في أمر والتفحص فيه .

(٢) لانه لم ير شيئاً فيه الاسكار بدون الحرمة .

(٣) أى كذا البواقي بمثل ما ذكر في الدبس من انها موجودة بدون الحرمة .

(٤) استدلال لانحصار القياس في هذه الخمسة .

(٥) أى ما كان مقدماته تصديقاً أو تأثيراً آخر .

(٦) أى ما يفيد ظناً والمراد بالثاني ما يفيد الجزم .

واصولها الاوليات

من الخصم فهو الجدل والا ^(١) فالمغالطة .

واعلم : ان المغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة .

واعلم : أيضاً انه يعتبر في البرهان أن يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام ^(٢) مثلاً يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون احدي مقدمتيه وهمية وان كانت الاخرى يقينية ، نعم ^(٣) يجب أن لا يكون فيها ماهو أدون منها كالشعريات ^(٤) والا يلحق بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة وأخرى مخيلة لا يسمى جدلياً بل شعرياً فاعرفه .

قوله : (من اليقينيات) اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت ^(٥) فباعتبار التصديق ^(٦) لم يشمل الشك والوهم والتخيل وسائر التصورات وقيد الجزم

(١) يعني ان كان مقدماته تفيد جزماً غير يقين ولم يعتبر فيه الاعتراف من العامة ولا التصديق من الخصم فمغالطة .

(٢) أي الاربعة الاخر فيجوز أن تكون فيها مقدمة يقينية .

(٣) استدراك من قوله بخلاف غيره يعني انما يجوز في غيره من الاقسام وجود مقدمة فيه من غير سنخه لا أن يكون من أدون منه بل من المرتبة الاعلى منه .

(٤) أي كما اذا كان من مقدمات الجدل مقدمة شعرية فان الشعر أدون من الجدل فنلحقه بالشعر .

(٥) صفة للتصديق .

(٦) يعني حيث اعتبرنا التصديق في تعريف اليقين فاليقين لم يشمل هذه الثلاثة لان التصديق قسم من العلم كما سبق في أول الكتاب وحيث ان التصديق هو الادعاء بالنسبة التامة فالعلم بالمفردات وكذا العلم بالنسبة الناقصة أيضاً خارج عن اليقين وهذا هو المراد بسائر التصورات .

اخرج الظن والمطابقة^(١) الجهل المركب والثابت^(٢) التقليد .

ثم المقدمات اليقينية اما بديهيات أو نظريات منتهية الى البديهيات
لاستحالة^(٣) الدور والتسلسل فاصول اليقينية هي البديهيات والنظريات متفرعة
عليها^(٤) والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء .

ووجه الضبط ان القضايا البديهية اما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة
كافياً في الحكم والجزم اولا يكون والاخر هو الاوليات والثاني اما ان يتوقف
على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أولا والثاني المشاهدات وينقسم الى
مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن
وتسمى وجدانيات .

والاول^(٥) : اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند
تصور الاطراف اولاً تكون كذلك والاخر هي الفطريات ويسمى قضايا قياساتها
معها .

والثاني: اما ان يستعمل فيه الحدس وهو انتقال الذهن الدفعي من المبادئ

(١) أى باعتبار المطابقة في تعريف اليقين خرج الجهل المركب والجهل المركب
هو الجزم بخلاف الواقع ويسمى مركباً لانه مركب من جهلين الجهل بالواقع والجهل
بالجهل .

(٢) أى باعتبار الثابت في التعريف خرج التقليد لان المقلد جازم وجزمه مطابق
للواقع لانه الحجة عليه لكنه غير ثابت لامكان عدوله الى مجتهد آخر .

(٣) تعليل لقوله منتهية الى البديهيات يعنى ان النظريات لا بد وأن تنتهى الى
البديهيات والا لزم الدور أو التسلسل وذلك لان النظرى لا بد وأن يكون حصوله بشيء
آخر فاذا لم يكن ذلك الاخر بديهياً يحتاج ذلك الى شيء آخر وهكذا فأما أن يذهب
الى ما لانهاية له وهو التسلسل أو يعود الى ما قبله وهو الدور وكل منهما محال باطل .

(٤) لما ذكر من انها منتهية اليها .

(٥) أى ما يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر .

والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات
ثم ان كان الاوسط مع عليته . للنسبة في الذهن علة لها في الواقع
فلمى والا فأنى

الى المطالب أولاً يستعمل فيه فالاول هو الحدسيات والثاني ان كان الحكم
فيه حاصلًا باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي
المتواترات وان لم يكن كذلك بل حاصلًا من كثرة التجارب فهي التجربيات
وقد علم بذلك حد كل واحد منها ^(١) .

قوله : (الاوليات) كقولنا: الكل أعظم من الجزء ^(٢) .

قوله : (المشاهدات) أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة
والنار محرقة وأما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعاً وعطشاً .

قوله : (والتجربيات) كقولنا: السق.ونيا مسهل للصفرء .

قوله : (والحدسيات) كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس .

قوله : (والمتواترات) كقولنا: مكة موجود .

قوله : (والفطريات) كقولنا: الاربعة زوج ، فان الحكم فيه بواسطة لا

تغيب عن ذهنك ^(٣) عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساويين .

(١) أى من البديهيات الست مثلا الاوليات ما كان تصور طرفيها مع النسبة كافيًا في
الحكم والجزم وهكذا .

(٢) فان تصور الكل والجزء والنسبة بينهما كاف في الحكم والجزم به ولا يحتاج
الى شيء آخر .

(٣) فانك عند تصور الاربعة والزوجية يحضر في ذهنك ان الاربعة منقسمة
بمتساويين و ان كل منقسم بمتساويين فهو زوج ينتج فالاربعة زوج فهي قضية قياسها معها
في الذهن .

قوله : (ثم ان كان) الحد الاوسط في البرهان بل في كل قياس لابدان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية أو السلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا يقال ان الواسطة في الاثبات والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك ^(١) واسطة في الثبوت أيضاً أي علة لملك النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع وفي نفس الامر كمتعفن الاخلاط ^(٢) في قولك هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم .

والبرهان حينئذ يسمى البرهان اللمى لدلالته على ماهو لم الحكم وعلة في الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت أيضاً يعني لم يكن علة لتلك النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع وفي نفس الامر .

فالبرهان حينئذ يسمى البرهان الانفي حيث لم يدل الا على انية ^(٣) الحكم وتحققه في الذهن دون عليته للحكم في الواقع سواء كان الواسطة حينئذ ^(٤) معلولا للحكم كالحمى ^(٥) في قولنا: زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط .

وقد يخص هذا ^(٦) باسم الدليل أو لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث وهذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحمى

(١) أي مع كونه واسطة في الاثبات واسطة في الثبوت والوجود أيضاً .
(٢) فانه كما هو علة لاثبات الحمى في المريض كذلك علة لثبوت الحمى ووجودها فيه .

(٣) من ان « الحرف المشبهة بالفعل » لانها للتحقيق .

(٤) أي حين دلالتها على الاثبات فقط دون الثبوت .

(٥) فانه وان كان علة لاثبات المتعفن لزيد لكنه معلول للتعفن .

(٦) أي الحد الوسط الذي هو علة للاثبات ومعلول للثابت .

واما جدلى يتألف من المشهورات والمسلمات واما خطابى يتألف من المقبولات والمظنونات واما شعرى يتألف من المخيلات.

تشتد غباً وكل حمى تشتد غباً ^(١) فهي محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غباً ليس معلولاً للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق :

قوله : (من المشهورات) هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند .

قوله : (والمسلمات) هي القضايا التي سلمت من الخصم ^(٢) في المناظرة أو برهن عليها ^(٣) في علم وأخذت في آخر على سبيل ^(٤) التسليم .
قوله : (من المقبولات) هي القضايا التي تؤخذ عن معتقد فيه كالاولياء والحكماء ^(٥) .

قوله : (والمظنونات) هي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير

(١) الغب بالكسر من الحمى ما تأخذ يوماً وتدع يوماً .

(٢) سواء كانت صادقة في الواقع أو كاذبة لان الغرض بها هو الزام الخصم واقناعه .

(٣) كالاقيسة المبرهنة عليها في المنطق وتستفاد منها في الكلام أو الفقه .

(٤) متعلق بأخذت يعنى ان الاخذ بها في العلم الاخر انما يكون على سبيل التسليم والفراغ من صحتها هناك .

(٥) فأقوال الانبياء والائمة عليهم السلام مقبولة عند من يؤمن بهم بلا حاجة الى طلب الدليل منهم لصحة قولهم .

واما سفسطى يتألف من الوهميات والمشبّهات

جازم ومقابلته ^(١) بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ^(٢) ما سوى الخاص .

قوله : (من المخيلات) هي قضاياء لاتذعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيباً وترهيباً (كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة تنشط النفس وترغب بشربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت وتنفرت منه) ^(٣) واذا قرن بها سجع أو وزن كما هو المتعارف الان ازداد تأثيراً .

قوله : (وأما سفسطى) منسوب الى سفسطة وهي مشتقة من سوفسطا معرب سوفاسطا لغة يونانية يعنى الحكمة المدوّهة والمداسة .

قوله : (من الوهميات) هي القضاياء التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياساً على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز ^(٤) .

قوله : (والمشبّهات) هي القضاياء الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية أو المشهورة لاشتباه لفظي أو معنوي ^(٥) .

(١) يعنى ان مقابلة المصنف المظنونات بالمقبولات ليس من قبيل مقابلة المغاير بالمغاير بل من باب مقابلة العام بالخاص والعام هو المظنونات والخاص المقبولات فان كل مقبول مظنون ولاعكس ولكن الصحيح هو التقاير لان المقبولات معلومات عند من يؤمن بالمأخوذ منه مع القطع بصدوره منه .

(٢) أى فمراد المصنف من المظنونات ما سوى المقبولات كقولنا فلان يطوف بالليل ومن يطوف بالليل فهو سارق فقلان سارق .

(٣) وان كان الواقع على خلافه .

(٤) أى مستقر فى مكان مع ان المحسوس لنا من الموجودات بعضها فقيس غيرها عليها .

(٥) فاللفظى كقولنا السكين فى البطيخ والبطيخ ينبت فى البستان فالسكين ينبت فى —

واعلم : ان مذكوره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار محل قد
أجملوه وأهملوه مع كونه من المهمات وطولوا في الاقتصارات الشرطية
ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى عليك بمطالعة كتب التقدم فان فيها شفاء
العليل ونجاة الغليل .

البستان والاشتباه في عدم تكرار حد الوسط « في البايخ » .
والمعنوى فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة في الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان
فهذا حيوان .

(خاتمة) أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات وهى التى يبحث فى

العلم

أجزاء العلوم

قوله : (أجزاء العلوم) كل علم من العلوم المدونة لابد فيه من امور

ثلاثة :

أحدها: ما يبحث فيه ^(١) عن خصائصه والاثار المطالبة منه أى يرجع
جميع أبحاث العلم اليه وهو الموضوع وتلك الآثار هي الاعراض الذاتية .

الثاني : القضايا التى يقع فيها هذا البحث ^(٢) وهي المسائل وهي تكون
نظرية في الاغلب وقد تكون بديهية محتاجة الى تنبيه ^(٣) كما صرحوا به وقوله

(١) ضمير فيه يعود الى العلم وضمير خصائصه يعود الى ما الموصولة أى يبحث

فى ذلك العلم عن خصائص وحالات ذلك الشيء .

(٢) أى البحث عن الموضوع .

(٣) أى تذكير وأخطار فقط .

عن اعراضها الذاتية والمبادئ وهي حدود الموضوعات

(تطلب في العلم) يعم القيلتين ^(١) وأما ما وجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله : (بالبرهان) ^(٢) فمن زيادة الناسخ على انه يمكن توجيهه بانسه بناء على الغالب ^(٣) أو بان المراد بالبرهان ما يشتمل التنبيه ^(٤) فتنبه .

الثالث: ما يبنى عليه المسائل مما يفيد تصورات أطرافها ^(٥) أو التصديقات ^(٦) بالقضايا المأخوذة في دلائلها فالأولى هي المبادئ التصورية والثانية هي المبادئ التصديقية .

قوله : (الموضوعات) هي هنا اشكال مشهور ^(٧) وهو ان من عد الموضوع من اجزاء العلوم أما ان يريد به نفس الموضوع ^(٨) أو تعريفه أو التصديق

(١) أي المسائل النظرية والبدئية .

(٢) بأن يكون عبارة المصنف هكذا وهي قضايا تطلب في العلم بالبرهان فعلى تلك النسخة شمول العبارة للبدئيات غير ظاهر لعدم الحاجة في طلبها الى البرهان الاعلى أحد الوجهين .

(٣) يعني ان نظر المصنف بقوله تطلب بالبرهان انما هو الى غالب المسائل وهي المسائل النظرية .

(٤) فان التنبيه أيضاً نوع برهان بمعناه العام .

(٥) أي أطراف المسائل « موضوعاتها ومحمولاتها » كذكر مباحث الالفاظ في أول علم اصول الفقه مثلاً .

(٦) كتقديم المنطق على الكلام أو الفقه ليفيد التصديق بالقضايا الاستدلالية فيها .

(٧) حاصل الاشكال ان عد الموضوع من اجزاء العلوم غير صحيح لانه أما مذكور في ضمن بقية الاجزاء أو انه ليس بجزء للعلم بل هو من مقدمات الشروع في العلم .

(٨) فيكون جزئيته بمعنى ذكره في العلم .

بوجوده ^(١) أو بموضوعيته ^(٢) والاول مندرج في موضوعات المسائل ^(٣) التي هي اجزاء المسائل فلا يكون جزء عليحدة ^(٤) والثاني من المبادئ التصورية ^(٥) والثالث من المبادئ التصديقية فلا يكونان جزء عليحدة أيضاً والرابع من مقدمات الشروع ^(٦) فلا يكون جزء .

ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الاربعة أما على الاول فيقال ان نفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله والبحث عنها عد جزء عليحدة أو يقال ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات ^(٧) .

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل .

وفيه نظر ، لانه لا يلائمه ظاهر قول المصنف والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا ^(٨) وأيضاً فلو كان المسائل هي نفس المحمولات

(١) فالموضوع العلم النحو مثلاً هو العلم بوجود الكلمة والكلام .

(٢) كالعلم بأن موضوع النحو هو الكلمة والكلام .

(٣) فان موضوعات المسائل هي جزئيات وأفراد لموضوع العلم .

(٤) فذكره الضمني يستغنى عن ذكره مستقلاً .

(٥) فان منها تعريف الموضوع فلا يكون تعريف الموضوع جزءاً مستقلاً .

(٦) أى مما يجب العلم به قبل الشروع فى العلم فلا يكون جزء للعلم أصلاً فان

جزء الشيء ما هو داخل فيه لا ما كان قبله .

(٧) فالموضوعات خارجة عن المسائل فتكون جزء برأسه .

(٨) فالموضوعات كالمحمولات معتنى بها فى المسائل فلا تكون الموضوعات

خارجة عنها .

المنسوبة لوجب عد ساير موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم^(١) جزء عليحدة فتدبر^(٢).

وأما على الثاني : فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجاً في المبادئ التصورية لكن عده جزء عليحدة لمزيد الاعتناء به كما سبق^(٣).
وأما على الثالث فيقال بمثل مامر^(٤) أو يقال بان عد التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح فان المبادئ التصديقية هي القضايا التي تتألف منها قياسات العلم كما نص على ذلك العلامة في شرح الكليات وايدته بكلام الشيخ أيضاً وحينئذ فقول المصنف يبتني عليها قياسات العلم^(٥) تعريف أو تفسير بالاعم^(٦).

وأما على الرابع : فيقال ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشرع على بصيرة وكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم وتميزها عما ليس منه عد جزء من العلم مسامحة وهذا^(٧) أبعد المحتملات .

(١) التي أشار اليها المصنف بقوله أو نوع منه أو عرض ذاتي له فعلى هذا يجب أن يعد المبتدأ في قواهم المبتدأ مرفوع أيضاً خارجاً عن مسائل النجوم انه وأمثاله داخل في المسئلة قطعاً .

(٢) اعلمه اشارة الى انه بعد ما قبلنا اخراج الكلمة والكلام عن جزئيتهما للمسائل فلان من اخراج المبتدأ أيضاً من جزئيته لمسئلة المبتدأ مرفوع .

(٣) مثله فسي الشق الاول .

(٤) وهو مزيد الاعتناء به .

(٥) والتصديق بالموضوع خارج عنها .

(٦) فان ما يبتني عليه قياس العلم يمكن أن يكون من أجزاء قياساته كان يكون كبرى فيه ويمكن أن تكون قضية عامة تنطبق على موارد قضايا العلم .

(٧) أي الاحتمال الرابع أبعد المحتملات لتفسير مرادهم بجزئية الموضوع للعلم .

وأجزائها واعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهى قضايا تطلب فى العلم وموضوعاتها اما موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتى له أو مركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذواتها

قوله : (واجزائها) أى حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة ^(١).
قوله : (واعراضها) أى حدود العوارض المثبتة ^(٢) لتلك الموضوعات .
قوله : (ومقدمات بينة) المبادئ التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها أى بديهية او مقدمات مأخوذة أى نظرية .
فالاولى : تسمى علوماً متعارفة .

والثانية: ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولاً موضوعة وان اخذها مع استنكار سميت مصادرات ومن ههنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلاً موضوعاً بالنسبة الى شخص ومصادرة بالقياس الى آخره .
قوله : (موضوع العلم) كقولهم فى الطبيعى كل جسم فله شكل طبيعى ^(٣).
قوله : (او عرض ذاتى له) كقولهم كل متحرك فله ميل ^(٤) .

قوله : (او مركب من الموضوع) مع العرض الذاتى كقول المهندس

(١) كموضوع علم الطب « بدن الانسان » مثلاً فانه مركب من اجزاء عديدة لا تحصى وكالكلام فى علم النحو .

(٢) سيأتى مثاله من المحشى .

(٣) فالجسم مع انه موضوع لعلم الطبيعة مع ذلك وقع موضوعاً لمسئلة من مسائله .

(٤) فان التحرك من عوارض الجسم « موضوع علم الطبيعة » ووقع (التحرك)

موضوعاً للمسئلة .

كل مقدار ^(١) وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي كقوله ^(٢) كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان لهما ^(٣) .

قوله : (ومحمولاتها) اى محمولات المسائل .

قوله : (امور خارجة عنها) اى عن موضوعات المسائل .

قوله : (لاحقة لها) اى عارضة لتلك الموضوعات والمراد ههنا ^(٤) محسولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل بقي الحمل ولو اكتفى ^(٥) المصنف باللحوق لكفى ويوجد في بعض

(١) فان المقدار موضوع لعلم الهندسة والوسطية في النسبة وهو حصول الشيء بين مقدارين نسبته الى أحدهما كنسبة الآخر اليه عرض ذاتى وقد جملا هنا معاً موضوع المسئلة .

ثم معنى كون المقدار الوسط ضلع ما يحيط به الطرفان أن يكون الحاصل من ضربه في نفسه هو الحاصل من ضرب أحد الطرفين في الآخر مثلاً ان الثلاثة وسط بين الواحد والتسعة والحاصل من ضربه في نفسه هو التسعة وهو الحاصل من ضرب التسعة في الواحد وكذا الاربعة بين الاثنين والثمانين وهكذا محمد على .

(٢) أى قول المهندس .

(٣) فان الخط نوع من المقدار الذى هو موضوع علم الهندسة وقد أخذ منه القيام على خط وهو العرض الذاتى .

واعلم انه اذا وقع خط عموداً على خط آخر يحدث زاويتان عن اليمين واليسار فان كانتا متساويتين سميتا قائمتين وان اختلفتا فالاضيق حادة والاوسع منفرجة .

(٤) يعنى ان أصل معنى اللاحقة هى العارضة ومعنى العارضة هى المحمولات الخارجة ولكن اللاحقة ههنا يراد بها المحمول فقط لان جزئها الاخرى الخارجة صرح به المصنف بقوله خارجة فلا بد من تجريده عن قيد الخروج فيبقى محسولة فقط .

(٥) بأن يقول امور لاحقة لها بحذف خارجة لان الخروج مفهوم من اللحوق .

النسخ . قوله : (لذواتها) وهو^(١) بحسب الظاهر لا ينطبق الاعلى العرض الاولى اي اللاحق للشيء اولا وبالذات اى بدون واسطة في العروض ولا يشتمل على العارض بواسطة المساوي مع انه^(٢) من العرض الذاتي اتفاقاً .

ولذا أوله^(٣) بعض الشارحين وقال اى لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه اياها لذاتها او لامر يساويها فان اللاحق للشيء لما هو هو^(٤) يتناول الاعراض الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية .

ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستاد المحقق (قدس سره) اورد عليه انه كثيراً ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء : كل مسكر

(١) أى العرض اللاحق لذات المعروض منحصر بالاعراض الاولى لانها هي المعروضة للشيء لذات الشيء مع انا نعلم ان العرض الذى يلحق الشيء بواسطة الخارج المساوى أيضاً محمول على الذات فيكون تعريف المصنف للمحمول تعريفاً بالانحصار .
(٢) أى مع ان العارض بواسطة المساوى أيضاً يعد من الاعراض الذاتية القابلة للحمل .

(٣) أى لكون العرض العارض بالمساوى عرضاً ذاتياً مع انه لم يعرض لذات المعروض أول بعض الشارحين عبارة المصنف (لذواتها) بأنه ليس مراد المصنف من ذلك العرض الذاتي بلا واسطة بل المراد من لذاتها لاستعداد فى الذات بحيث يصحب العرض ولو بواسطة أمر مساو له .

(٤) أى اللاحق للشيء لخصوصية فى نفس الذات فيشمل العارض بلا واسطة كالتعجب اللاحق للانسان لكونه انساناً وبواسطة المساوى كالضحك العارض له لكونه متعجباً فان المتعجب هو الانسان فيصدق انه عارض للانسان بما هو هو بخلاف العارض بواسطة الاعم كالماشى العارض للانسان لكونه حيواناً فانه لا يصدق انه ماش بما هو انسان بل بما هو حيوان .

حرام^(١) وقول النحاة : كل فاعل مرفوع^(٢) وقول الطبيعيين : كل فلك متحرك على الاستدارة^(٣) .

نعم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم^(٤) وصرح بذلك المحقق الطوسي أيضاً في نقد التنزيل .

واقول : في لزوم هذا الاعتبار^(٥) أيضاً نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة^(٦) كما يرجع المحمولات الخاصة اليه^(٧) بالمفهوم المردد^(٨) والاستاد صرح باعتبار الثاني^(٩) فعدم اعتبار الاول تحكم^(١٠) وهي هنا زيادة كلام لا يسعها المقام .

قوله : (وقد يقال المبادي) اشارة الى اصطلاح آخر في المبادي سوى

(١) فان الحرمة عامة للمسكر وغيره كالميتة مثلاً .

(٢) والرفع غير مختص بالفاعل لان المبتدأ أيضاً مرفوع .

(٣) والتحريك استدارة لا ينحصر بالفلك .

(٤) كما في الامثلة الثلاثة فان الحرمة منحصرة بفعل المكلف الموضوع لعلم الفقه والرفع منحصر بالكلمة الموضوع لعلم النحو والتحريك استدارة منحصرة بالجسم وهو موضوع علم الطبيعة .

(٥) وهو أن لا يكون أعم من موضوع العلم .

(٦) كمستقيم القامة الذي يحمل على الانسان بقيد الماشي وبالعكس .

(٧) أى الى العرض الذاتي .

(٨) وهو ان تتردد محمولاً بين مواضيع متعددة فنراه مختصاً بالموضوع الفلاني فكذا المحمولات العامة نردها فنراها مشتركة بين متعدد ثم نقيدها بما يخرج غير الواحد فتكون عرضاً خاصاً له .

(٩) وهو عدم كونه أعم من موضوع العلم .

(١٠) يعنى من يعتبر القيد الثانى فعليه باعتبار القيد الاول وهو لزوم كون المحمول عرضاً ذاتياً لموضوع المسئلة وذلك لان القيد الثانى فرع وبدل اضطرار عن القيد الاول .

وقد يقال المبادئ لما يبدء به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدماء يذكرون

ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادئ على ما يبدء به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلاً في العلم فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم او خارجاً عنه يتوقف عليه الشروع (على وجه الخبرة ويسمى مقدمات) كمعرفة الحد والغاية وبيان الموضوع والاستعداد^(١). والفرق بين المقدمات والمبادئ بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشبهه فان المقدمات خارجة عن العلم لامحالة بخلاف المبادئ فتبصر .

الرؤس الثمانية

قوله : (يذكرون) اي في صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادئ بالمعنى الاعم .

قوله : (الفرض) اعلم^(٢) : ان ما يترتب على فعل ان كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضاً وعلة غائية والايسمى فايذة ومنفعة وغاية قالوا^(٣)

-
- (١) اي بيان ان المتعلم يحتاج الى أي علم أو كتاب ليعينه على فهم هذا العلم .
 (٢) الفرض من هذا الكلام هو بيان الفرق بين الفرض والمنفعة دفعا لتوهم التكرار .
 (٣) نقل ذلك عن الاشاعرة ونقل عنهم في وجهه ان بعث الفاعل الى غاية الفعل احتياج منه اليها والله غني بالذات - واجيب عنه بأن ذلك انما يتحقق اذا كانت الغاية عائدة الى الفاعل لا ما اذا كانت عائدة الى الغير كما هو ظاهر في أفعاله سبحانه .

ما يسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض لثلا يكون النظر فيه عبثاً
الثاني المنفعة وهي ما يتشوقه الكل طبعاً لينشط بالطالب ويتحمل
المشقة الثالث السمة وهي العلم عنوان ليكون عنده اجمال ما يفصله
الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم

افعال الله تعالى لاتعمل بالاغراض وان اشتملت على غايات ومنافع لانحصى .
فكان مقصود المصنف ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان
سبباً حاملاً على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من
منفعة ومصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع (الطباع) ان كانت لهذا العلم منفعة
ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب
الغرض والغاية من علم المنطق وهما العصمة فتذكر .

قوله: (الثالث: السمة) السمة في اللغة العلامة وكان المقصود ههنا الاشارة
الى وجه تسمية العلم كما يقال: انما سمي المنطق منطقاً لان النطق يطلق على
الظاهري ^(١) وهو التكلم وعلى الباطني وهو ^(٢) ادراك الكليات وهذا العلم
يقوى الاول ^(٣) ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق له اسم من النطق .

فالمنطق اما مصدر ميمي بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في

— وقد قال تعالى وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا وقال
عز من قائل أفحسبتم انما خلقناكم عبثاً وانكم اليها لاترجعون .

(١) أى على النطق الظاهري .

(٢) أى النطق الباطني .

(٣) يعنى ان علم المنطق نافع للظاهري والباطني لانه يقوى قوة التكلم في الانسان
ويحصيه عن الخطاء في ادراك الكليات .

الخامس انه من أى علم هو ليطلب فيه مايليق به السادس انه فى أى مرتبة هو ليقدّم على ما يجب ويؤخر عما يجب

مدخلته فى تكميل النطق حتى كأنه هو وما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره وفى ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية^(١) الى مايفصله العلم من المقاصد .

قوله : (الرابع: المؤلف ليسكن قلب المتعلم) على ماهو الشأن فى مبادئ الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال وأما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال .

ولنعم ما قال ولى ذى الجلال عليه سلام الله المتعال :

لاتنظر الى من قال وانظر الى ما قال

هذا ومقتن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو دونهما بامر اسكندر ولذا لقب بالمعلم الاول وقيل للمنطق انه ميراث ذى القرنين .

ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونانية الى لغة العرب هذبها ورتبها واتقنها ثانياً المعلم الثانى الحكيم ابونصر الفارابى وقد فصلها وحررها بعد اضاعة كتب ابي نصر الشيخ الرئيس أبو علي سينا شكر الله مساعيتهم الجميلة .

قوله : (من أى علم هو) أى من أى جنس من اجناس العلوم العقلية أو الثقيلة العرفية أو الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحكمية ام لا فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ماهي عليه فى نفس

(١) فيعلم ان هذا العلم مرتبط بالتكلم والبحث لا بالحساب والطب وما شاكلهما مثلاً وهذا اشارة الى قول المصنف (ليكون عنده اجمال مايفصله) .

السابع القسمة ليطلب في كل باب ما يليق به الثامن الانحاء التعليمية وهي التقسيم أعني التكثير من فوق

الامر بقدر الطاقة البشرية لم يكن منها ^(١) اذ ليس بحثه الا عن المفهومات
والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور أو الى التصديق وان حذف الاعيان ^(٢)
من التفسير المذكور فهو من الحكمة .

ثم على التقدير الثاني ^(٣) فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس
وجودها بقدرتنا ^(٤) واختيارنا ثم هل ^(٥) هو حينئذ اصل من اصول الحكمة
النظرية أو من فروع الالهية والمقام لايسع بسط ذلك الكلام .

قوله : (في أي مرتبة هو) كما يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد
تهذيب الاخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات وذكر الاستاد في بعض رسائله
انه ينبغي تأخيرها في زماننا هذا عن ان يعلم قدر صالح من العلوم الادبية لماشاع
من كون التداوين باللغة العربية .

قوله : (القسمة) أي قسمة العلم أو الكتاب الى ابوابها .

- (١) أي لم يكن المنطق من العلوم الحكمية .
(٢) أي حذف من تفسير الحكمة فيقال انها (علم بأحوال الموجودات ...) .
(٣) أي على تقدير أن يكون المنطق من الحكمة .
(٤) لا الحكمة العملية الباحثة عن أحوال الموجودات التي وجودها بقدرتنا
واختيارنا .

(٥) الحكمة الالهية تبحث عن الموجودات التي لا تحتاج في وجودها الخارجى
والعقل الى المادة والحكمة الطبيعية تبحث عما يحتاج في وجوده الخارجى والعقل الى
المادة و الحكمة الرياضية تبحث عما يحتاج في وجوده الخارجى فقط الى المادة دون
التفعل .

فالاول : كما يقال ابواب المنطق تسعة :

الاول : باب ايساعوجى أي الكليات الخمس الثاني : التعريفات الثالث :

القضايا الرابع : القياس واخواه الخامس : البرهان السادس : الجدل السابع :

الخطابة الثامن : المغالطة التاسع : الشعر.

وبعضهم عد بحث الالفاظ باباً آخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة .

والثاني ^(١) : كما يقال : ان كتابنا هذا مرتب على قسمين :

القسم الاول : في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة :

المقدمة : في بيان الماهية والغاية والموضوع .

المقصد الاول : في مباحث التصورات .

والمقصد الثاني : في مباحث التصديقات .

والخاتمة : في اجزاء العلوم .

والقسم الثاني : في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب الاول في

كذا الى آخره وكما قال في الشمسية ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة

وهذا الثاني ^(٢) شابع كثير فلا يخلو عنه كتاب .

قوله : (الانحاء التعليمية) أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها

في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح هيها وما نذكره هو الموافق لتبع كتب

القوم والمأخوذ من شرح المطالع .

قوله : (وهي التقسيم) كان المراد به ما يسمى تركيب القياس أيضاً وذلك

بان يقال اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية ضع طرفي المطلوب ^(٣)

(١) أي قسمة الكتاب .

(٢) أي تقسيم الكتاب .

(٣) أي الموضوع والمحمول في النتيجة مثلاً اذا أردنا تحصيل التصديق بكون

واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة^(١) أو بغير واسطة^(٢) وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين أو سلب هو عن احدهما .

ثم انثر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصل المطلوب من الشكل الاول أو ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني أو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث أو محمول

— الانسان حيواناً فضع الطرفين أى الانسان والحيوان ونطلب موضوعات الانسان من نحو زيد وعمرو وبكر وغير وذلك مما يصدق عليه الانسان ومحمولاته من الناطق والضاحك والكاتب والمتعجب وغيرها مما يصدق على الانسان .

وكذا نطلب موضوعات الحيوان والفرس والبقر وغيرها ومحمولاته من المتحرك بالارادة والحساس والماشى وغيرها مما يصدق على الحيوان . وكذا نطلب جميع ما سلب عنه أحد الطرفين كالحجر والماء « فانهما ليسا بحيوان ولا انسان » وما سلب هو عن أحدهما كالمأكول والمشروب والملبوس وغيرها مما يسلب عنهما .

ثم ننظر الى نسبة الطرفين أعنى الانسان والحيوان الى الموضوعات والمحمولات الحاصلة فنجد ان من محمولات الانسان « موضوع النتيجة » ما هو موضوع للحيوان « محمول النتيجة » وهو الضاحك مثلاً فيحصل المطلوب من الشكل الاول بأن نقول الانسان ضاحك وكل ضاحك حيوان فالانسان حيوان وان وجدنا فيها ما يصلح لان يكون محمولا للطرفين فيحصل المطلوب من الشكل الثانى كالحساس مثلاً فنقول الانسان حساس والحيوان حساس فالانسان حيوان وكذا الشكلان الاخران .

(١) كالضاحك المحمول على الانسان بواسطة المتعجب .

(٢) كحمل الناطق والمتعجب على الانسان .

والتحليل وهو عكسه

لمحموله فمن الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية والكيفية^(١) كذا في شرح المطالع .

وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله : (اعنى الكثير) اي تكثيرا المقدمات^(٢) اخذاً من فوق أي من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل .

قوله : (والتحليل) في شرح المطالع كثيراً ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتساهل المركب^(٣) اعتماداً على القطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب .

وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه^(٤) فالقياس استثنائي وان كانت مشاركته للمطلوب باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب^(٥) لتمييز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء^(٦) ان كان محكوماً عليه في النتيجة فهي الصغرى او محكوماً به فيها فهي

(١) ككلية الكبرى وايجاب الصغرى في الشكل الاول مثلاً .

(٢) من الموضوعات والمحمولات .

(٣) بكسر الكاف .

(٤) بأن تكون النتيجة مذكورة بهيئتها كما هو شأن الاستثنائي .

(٥) يعنى انظر الى موضوع المطلوب ومحموله فان وجدت الموضوع في مقدمة

من القياس المسامحي فتلك المقدمة هي الصغرى والجزء الاخر من تلك المقدمة هو الاوسط ثم كرر الاوسط وضمه الى محمول المطلوب فتكون كبرى فيتم القياس .

(٦) المشترك بين المطلوب والقياس .

الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر (١) من تلك المقدمة فان تألفا على احد التأليفات الاربع (٢) فما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الاوسط ويتميز الشكل المنتج وان لم يتألفا كان القياس مركبا (٣).

فاعمل بكل واحد منهما (٤) العمل المذكور (٥) اي ضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم (٦) فلا بد ان يكون لكل واحد منهما نسبة (٧) الى شيء مما في القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب .

فان وجدت حداً مشتركاً بينهما (٨) فقدتم القياس وتبين لك المقدمات والاشكال والنتيجة .

فقوله : (وهو عكسه) اي تكثير المقدمات الى فوق وهو النتيجة كما مر وجهه (٩) .

(١) وهذا الجزء الاخر هو الاوسط .

(٢) مثلاً اذا كان القياس التساهلي هكذا (زيد عالم فيجب اكرامه) الموضوع في المطلوب (يجب اكرامه) هو الضمير العايد الى زيد فزيد هو الاصغر ونراه في جملة زيد عالم فنجعلها صغرى لوجود الاصغر فيها والجزء الاخر أعنى عالم هو الاوسط فنضمه الى محمول المطلوب « يجب اكرامه » فيصير - العالم يجب اكرامه وهى الكبرى فيتم القياس .

(٣) من قياسين أو أكثر كما مر ذكر القياس المركب سابقاً .

(٤) أى من جزئى المطلوب .

(٥) ففى الجزء الاول مثلاً ضمنت فى المرة الاولى موضوع المطلوب الى جزء من المقدمة فلم يتألفا ففى هذه المرة تضم محمول المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة .

(٦) أى كما استفدت فى التقسيم من طرفى المطلوب فكذا هنا .

(٧) بأن يكون أحد الطرفين موضوعاً فى القياس أو محمولاً .

(٨) أى بين المطلوب والقياس ليكون أوسط القياس .

(٩) أى وجه اطلاق الفوق على النتيجة بقوله لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل .

والتحديد أى فعل الحد

قوله : (والتحديد) أى فعل الحد يعنى ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد المعرف مطلقاً^(١) للأشياء .

وذلك بان يقال : اذا اردت تعريف شيء فلا بدان تضع ذلك الشيء^(٢) وتطلب^(٣) جميع ما هو اعم منه وتحمل عليه بواسطة او بغيرها^(٤) والذاتيات عن العرضيات بأن تعد ما هو بين الثبوت له وما يلزم من مجرى ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتياً وما ليس كذلك عرضياً عاماً وتطلب جميع ما هو مساو له فيميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة .
ثم تتركب أى قسم شئت من اقسام المعرف^(٥) بعد اعتبار الشرايط المذكورة فى باب المعرف .

قوله : (أى الطريق الى الوقوف على الحق) أى اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً والسى الوقوف عليه والعمل به ان كان علماً عملياً كما يقال : اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بدان تستعمل فسي الدليل بعد محافظة شرايط صحة الصورة .

اما الضروريات الست^(٦) او ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة

(١) سواء كان التعريف بالحد أو الرسم وليس المراد الحد فى مقابل الرسم .

(٢) المراد تعريفه .

(٣) أى تنظر الى جميع الكليات التى فوقه .

(٤) وهذا يتم فى الكليات العرضية فقد تكون عارضة على ذات المعرف بلا واسطة فى العروض وقد تكون بالواسطة .

(٥) من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص .

(٦) أى الاوليات والملاحظات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والقطريات

والبرهان أى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل وهذا بالمقاصد أشبه

وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لا تشبه بالمشهورات او المسلمات او المشبهات
ولا تدعن لشيء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضيق
الخطابة ولا ترتبط بريقة التقليد .

قوله : (وهذا بالمقاصد اشبه) اى الامر الثامن ^(١) اشبه بمقاصد الفن منه
بمقدماته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد ^(٢)
في مباحث الحجة ولو احق القياس واما التحديد فشأنه ان يذكر في مباحث
المعرف وقيل هذا ^(٣) اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود
من العلم العمل .

جعلنا الله واياكم من الراسخين في الامرين ورزقنا بفضلته وجوده سعادة
الدارين بحق نبيه محمد خير البرية اجمعين وآله وعترته الطاهرين انه موفق
ومعين .

تمت الحاشية بعونه تعالى

(١) يعنى ان الامر الثامن وهو الانحاء التعليمية ذكره في مقاصد الفن اولى من
ذكره في المقدمات بخلاف السبعة الباقية .

(٢) أى التقسيم والتحليل والبرهان .

(٣) يعنى قبل ان هذا في كلام المصنف ليس اشارة الى الامر الثامن بل اشارة
الى العمل يعنى ان العمل اشبه بمقاصد الانسان وأهدافه من العلم بلا عمل .

فهرس الكتاب

٥	خطبة الكتاب
٢٠	تعريف الكتاب وعلل تأليفه
٢٨	المقدمة
٣٤	موضوع المنطق
٣٨	المقصد الاول في التصورات
٤٢	المفرد والمركب
٥١	الكلي والجزئي
٥٥	النسب الاربع
٦٤	الكليات الخمس (الجنس)
٦٩	النوع
٧٤	الفصل
٨٠	الخاصة
٨١	العرض العام
٨٥	خاتمة في مفهوم الكلي
٨٩	المعرف

٩٤	التصديقات (تعريف القضية وحصرها في الحملية والشرطية)
٩٨	تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع
١٠٠	المحصورات الاربع
١٠١	اقسام الحملية
١٠٣	المعدولة والمحصلة
١٠٤	الموجهات : البسائط والمركبات
١١٩	القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة
١٢٦	التناقض
١٣٥	العكس المستوى
١٤٨	عكس النقيض
١٥٧	القياس وتعريفه
١٥٩	اقسام القياس
١٦٢	الاشكال الاربعة
١٨٩	القياس الشرطي
١٩٢	القياس الاستثنائي
١٩٥	الاستقراء
١٩٨	التمثيل
٢٠١	الصناعات الخمس
٢٠٩	أجزاء العلوم
٢١٧	الرؤس الثمانية

فهرست کتابهای چاپ شده مؤسسه مطبوعاتی اسماعیلیان

قم: خیابان ارم تلفن ۲۵۲۱۲

العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي	جلد ۲۱	تفسير الميزان	۱
العلامة الخبير الشيخ عبدعلي بن حجة الحويزي	جلد ۵	تفسير نور الثقلين	۲
السيد هاشم الحسيني البحراني	جلد ۵	تفسير البرهان	۳
العلامة حاج ميرزا حسين النوري الطبرسي	جلد ۳	مستدرک الوسائل	۴
الشيخ الجليل محمد مهدي النراقي	جلد ۳	جامع السعادات	۵
الحسن بن يوسف بن علي المظهر الحلي	جلد ۲	نهاية الاحكام في معرفة الاحكام	۶
محقق الحلي	جلد ۴	شرايع الاسلام	۷
ابن جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي	جلد ۲	الاصول الكافي	۸
حسن السيد علي القبانجي	جلد ۲	شرح رسالة الحقوق	۹
ابن ابی الحديد	جلد ۲۰	شرح نهج البلاغه	۱۰
آية الله العظمى الحاج آقا روح الله الموسوي الخميني	جلد ۲	المكاسب المحرمه	۱۱
آية الله العظمى الحاج آقا روح الله الموسوي الخميني	جلد ۵	كتاب البيع	۱۲
آية الله العظمى الحاج آقا روح الله الموسوي الخميني	جلد ۲	الرسائل	۱۳
آية الله العظمى الحاج آقا روح الله الموسوي الخميني	جلد ۲	تحرير الوسيله	۱۴
آية الله العظمى الحاج آقا روح الله الموسوي الخميني	جلد ۱	الخلل في الصلوة	۱۵
آية الله العظمى الحاج آقا روح الله الموسوي الخميني	جلد ۲	الطهارة	۱۶
العلامة الشهيد آية الله السيد مصطفى الخميني	جلد ۱	تحريرات في الاصول	۱۷
فخر المحققين الحلي	جلد ۴	ايضاح الفوائد	۱۸
العلامة الشيخ آقا بزرگ طهراني	جلد ۲۸	الذريعة الى تصانيف الشيعة	۱۹
العلامة الشيخ آقا بزرگ طهراني	دوره	طبقات اعلام الشيعة	۲۰
العلامة الشيخ علي القهپاني	جلد ۷	مجمع الرجال	۲۱

آية الله العظمى الحاج السيد احمد الخونساري	جلد ۷	جامع المدارك	۲۲
آية الله السيد ميرزا حسن الموسوي البجنوردي	جلد ۷	القواعد الفقهية	۲۳
الشيخ محمد بن الحسن (الحر العاملي)	جلد ۲	امل الآمل	۲۴
آية الله السيد محسن الطباطبائي الحكيم	جلد ۱۴	مستمك العروة الوثقى	۲۵
احمد امين	جلد ۷	التكامل في الاسلام	۲۶
آية الله السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي	جلد ۲	العروة الوثقى	۲۷
آية الله السيد محمد باقر الصدر	جلد ۳	دروس في علم الأصول	۲۸
باقر شريف القرشي	جلد ۲	حياة الامام الحسين (ع)	۲۹
باقر شريف القرشي	جلد ۳	حياة الامام الحسين (ع)	۳۰
الفقيه المحقق ضياء الدين العراقي	جلد ۱	شرح تبصرة المتعلمين (قضاء)	۳۱
الشيخ محمد امين زين الدين	جلد ۸	كلمة التقوى	۳۲
الزاغب الاصفهاني	جلد ۱	المفردات	۳۳
العلامة احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي	جلد ۱	مصباح المنير	۳۴
الاستاد آية الله شيخ جواد تبريزي	جلد ۴	ارشاد الطالب	۳۵
العلامة الحاج الشيخ محمد تقى الاملي	جلد ۲	درر الفوائد	۳۶
الزجاج	جلد ۳	اعراب القرآن	۳۷
سيد مصطفى حسيني دشتي	جلد ۵	معارف و معارف	۳۸
جلال الدين سيوطي	جلد ۱	البهجة المرضية	۳۹
ملا عبدالله	جلد ۱	الحاشية	۴۰
المبارك بن محمد الجزري (ابن الاثير)	جلد ۵	النهاية	۴۱
حجة الاسلام سيد مصطفى آل اعتماد	جلد ۱	بلاغة الحسين	۴۲
الشيخ محمد رضا مظفر	جلد ۴	اصول الفقه	۴۳
الشيخ محمد رضا مظفر	جلد ۱	المنطق	۴۴
ابي منصور اسماعيل الثعالبي النيشابوري	جلد ۱	فقه اللغة	۴۵

